

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْكَافِيهِ

مَعَ

الْحَاشِيَةِ الْوَأْفِيهِ

مُصَنَّفٌ
الْعَلَّامَةُ رَجَالُ الدِّينِ عُمَرَانُ بْنُ الْحَا

مُحَسَّنِي
الْعَلَّامَةُ الْمِفْتَاحِي مُحَمَّدُ الْإِسْلَامِي فِي مَذْطَلَةٍ



علماء اہلسنت کی کتب Pdf فائل میں حاصل
کرنے کے لئے

”فقہ حنفی PDF BOOK“

چینل کو جوائن کریں

<http://T.me/FiqahHanfiBooks>

عقائد پر مشتمل پوسٹ حاصل کرنے کے لئے

تحقیقات چینل ٹیلیگرام جوائن کریں

<https://t.me/tehqiqat>

علماء اہلسنت کی نایاب کتب گوگل سے اس لنک

سے فری ڈاؤن لوڈ کریں

<https://archive.org/details/@zohaibhasanattari>

@zohaibhasanattari

طالب دعا۔ محمد عرفان عطاری

زہیب عطاری

<https://archive.org/details/@zohaibhasanattari>

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْكَا فِيهِ مَعَ الْحَاشِيَةِ الْوَافِيَةِ

مُصَنَّفٌ
لِلْعَلَّامَةِ رَجَالِ الدِّينِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ
الْعَلَّامَةِ رَجَالِ الدِّينِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ

مُحَسَّنِي
الْعَلَّامَةِ الْمُفَتَى مُحَمَّدِ الْمَلِكِ عَطَاءِ

داتا دربار مارکیٹ، لاہور
042-37247301
0300-8842540

مکتبہ اعلیٰ حضرت



مکتبہ اعلیٰ حضرت لاہور

<https://archive.org/details/@zohaibhasanattari>

بسم الله الرحمن الرحيم

جمله حقوق محفوظ هير

كتاب كانام.....الكافية مع الوافية

مصنف.....شيخ ابن حاجب رحمه الله تعالى

محتوى.....استاذ الاساتذة مفتي محمد اكل عطا مدظلہ العالی

صفحات.....120

قیمت.....(۵۵)

سن اشاعت.....دسمبر 2003ء



المصطلح عليه لا تعريف الفرد النوعي للمعنى اللغوي والقاء للوحدة ولا منافاة بينهما لان الوحدة على اربعة اقسام جنسي ونوعي وصنفي وفردى. والمنافاة انما يكون بين الجنس والوحدة الفردية لا بينه وبين باقى الوحدات ولهذا يجوز اتصاف احد هما بالآخر كما يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس والكلم بكسر اللام جنس واليه ذهب الجمهور لكن لم يستعمل الا فى مافوق الاثنين لاجمع واليه ذهب صاحب الصحاح واللباب كعبه وتمرة يدلل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب فانه لو كان جمعا لوجب العائث ويدلله انه ليس من اوزان الجمع - قوله ﴿لفظ﴾ اللفظ فى اللغة الرسمى مطلقاً أى سواء كان من الفم او من غير الفم ولفظا وغير لفظ مثال الرسمى من الفم كالكلم بقوله "زيد قائم" ومثال رمى غير اللفظ من الفم نحو اكلت التمرة ولفظت النواة ومثال الرسمى غير اللفظ من غير الفم نحو لفظت الرضى الدقيق - ولم يقل لفظه ليوافق الخبر المبتدأ فى التائث لانه لا يجب توافقهما فيه لان المطابقة بينهما مشروطة بالشروط الاربعة

احدها كون الخبر مشتقا فلا يرد بنحو "الكلمة لفظ" و"هى اسم وفعل وحرف" وثانيها كون الخبر حاملا لضمير المبتدأ فلا يرد بنحو "زينب وسقروماه وجور ممتع" وثالثها ان لا يكون

الخبر صفة يستوى فيها المذكر والمؤنث فلا يرد بنحو "الصلوة خير من النوم" و"رابعها ان لا يكون الخبر صفة للمؤنث فلا يرد بنحو "المرأة حائض" واللفظ ليس بمحمول على

المبتدأ باعتبار معناه اللغوى بل هو محمول على معناه الاصطلاحى لان اللفظ منقول اما ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ الى ما يلفظ به الانسان فلا يورد ان الكلمة مبتدأ

ولفظ خبره والخبر محمول على مبتدأ وهما لا يصح الحمل والالزم حمل صرف الوصف على الذات وهو باطل - قوله ﴿وضع﴾ فى اللغة جعل الشئ فى حيز شئ اخر فكان

الواضع بتعيينه يجعل المعنى حيز اللفظ وفى الاصطلاح هو تخصيص شئ بشئ بحيث متى اطلق او احس الشئ الاول فهم منه الشئ الثانى - قوله ﴿لمعنى﴾ المعنى ما يقصد

بشئ ويراد به صريحا او ضمنا وتبعاسواء كانت بحسب الوضع او لا فدخل فيه المعنى المطابق والتضمنى والالتزامى وغيرهما وقال بعضهم المعنى ما يصح ان يقصد بشئ فهو

امام فعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول بطريق المجاز والعلاقة بين الطرفين والمفعول ان كل واحد منهما من متعلقات الفعل بعد الاتمام بالفعل او مخفف

معنى اسم مفعول تخفيفا غير قياسى كمرى ولما كان المعنى ما هو ذا فى الوضع فذكر المعنى بعده مبنى على تجريده عنه - قوله ﴿مفرد﴾ هو اما مجزور على انه صفة للمعنى ومعناه حينئذ لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهى ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع

وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغى ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب فى مثل من قتل قتيلاً فله سلبه او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه ج ما لا يدل جزءه على جزء معناه وامام منصوب وان لم يساعد رسم الخط فعلى انه حال من المستكن فى وضع او من

المعنى فانه مفعول به بواسطة اللام ووجه الصحة ان الوضع وان كان مقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية

معنى اسم مفعول تخفيفا غير قياسى كمرى ولما كان المعنى ما هو ذا فى الوضع فذكر المعنى بعده مبنى على تجريده عنه - قوله ﴿مفرد﴾ هو اما مجزور على انه صفة للمعنى ومعناه حينئذ لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهى ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع

وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغى ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب فى مثل من قتل قتيلاً فله سلبه او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه ج ما لا يدل جزءه على جزء معناه وامام منصوب وان لم يساعد رسم الخط فعلى انه حال من المستكن فى وضع او من

المعنى فانه مفعول به بواسطة اللام ووجه الصحة ان الوضع وان كان مقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية

معنى اسم مفعول تخفيفا غير قياسى كمرى ولما كان المعنى ما هو ذا فى الوضع فذكر المعنى بعده مبنى على تجريده عنه - قوله ﴿مفرد﴾ هو اما مجزور على انه صفة للمعنى ومعناه حينئذ لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهى ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع

وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغى ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب فى مثل من قتل قتيلاً فله سلبه او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه ج ما لا يدل جزءه على جزء معناه وامام منصوب وان لم يساعد رسم الخط فعلى انه حال من المستكن فى وضع او من

المعنى فانه مفعول به بواسطة اللام ووجه الصحة ان الوضع وان كان مقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية

بسم الله الرحمن الرحيم

الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله ﴿الكلمة﴾ كان ينبغي ان يتدأ بعد التسمية بالحمد اقتداء بالقرآن العظيم حيث اتى بعد التسمية بالحمد واتباعا بالسلف وعملا بالحديث الدائر على اللسان كل امرئ بال لم يدأ فيه بحمد الله فهو اجدم لكنه ترك ذلك لكسر نفسه بتخييل ان كتابه من حيث انه الفه لامن حيث اشتماله على المسائل ليس فى مرتبة كتب السلف حتى يسرى طريقته ويبدأ على مستهم لكن بقى توهم انه كيف يجوز لكسر النفس ترك امتثال الحديث فيندفع بان المأمور به مطلق الحمد سواء كان بالقول او بالفعل والمنفى ههنا الحمد بالفعل وانتفاء الخاص لا يستلزم لانتهاء العام واقتداء القرآن ايضا غير منقك عنه لان الله تعالى اول ما انزل على الرسول هو سورة اقرء وفيه بعد التسمية ليس الحمد ثم لما كان النحوى يبحث من احوال الكلمة والكلام من حيث الاعراب والبناء وما يتعلق بهما وهذه الاحوال عوارض ذاتية لها وما يبحث فى علم عن عوارض الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فيكون الكلمة والكلام موضوعى هذا العلم بدء الشيخ اولاً بذكر الكلمة وثانياً بذكر الكلام لان معرفة احوال الشئ مسبوقة بمعرفة ذلك الشئ وانما قدم الكلمة على الكلام لانها جزء الكلام سواء نظر الى افرادهما او الى مفهومهما والكلام مركب ومعرفة المركب موقوفة على معرفة المفرد والموقوف عليه مقدم طبعاً على الموقوف فقدم وضع اليا وافق الوضع الطبع واعلم ان فى الكلمة اللام المنجنس وهذا الوجه هو المختار لان المقام يقتضى تعريف

على معنيهما معنى الابتداء والانهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة والماضي هذا القسم حرفان الحرف في اللغة الطرف يقال حرف الوادي اى طرفه وهو في طرف اى جانب مقابل للانس والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع عمدة فيه - قوله ﴿والاول﴾ هو ما يدل على معنى في نفسها - قوله ﴿اما ان يقترن﴾ اى ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها والمعنى وان لم يكن مذكورا حقيقة لكنه مذكور معنى من حيث انه مدلول الاول كما في قوله تعالى اعدوا لهوا للرب للقرى - قوله ﴿الازمنة الثلاثة﴾ يعنى الماضى والحال والمستقبل اى حين يفهم ذلك المعنى في الفهم عنها مع احدا لزممة اللفظة - قوله ﴿اولا﴾ اى لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احدا لزممة اللفظة - قوله ﴿الثاني﴾ هو ما يدل على معنى في نفسها غير مقرون باحد الازمنة اللفظة - قوله ﴿الاسم﴾ هو ما يؤخذ من السمو بحركات السين حلت في الواو ثم نقل حركة السين الى ما بعدها ليصح الوقف عليها ثم اتى بهمزة الوصل لئلا يلزم الابتداء بالساكن وهو العلول لا مستعلا له على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه هذا قول البصريين وقال الكوفيين من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماء ويدلغه اشتقاق سقى وجمعه على اسماء فانه لو كان كما قيل لكان فعلة وتسمى وجمعه او سماء وارتكاب القلب بعيد - قوله ﴿والاول﴾ هو ما يدل على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلاثة - قوله ﴿الفعل﴾ سمي به لتضمنه الفعل اللغوى وهو المصدر فيكون من قبيل تسمية الدال باسم المنلول - قوله ﴿بذلك﴾ اى بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلاثة ووضع اسم الاشارة موضع المضمر لزيادة التمكن في الثمن وكمال الكشف واختار ذلك دون هذا اشارة الى استحقاله التعظيم لجودته - قوله ﴿حد﴾ وليس المراد بالحد فى علم النحو عند الادباء الا المعرف الجامع المانع - قوله ﴿الكلام﴾ فى اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا - قوله ﴿ما تضمن كلمتين﴾ اى يكون كل واحدة منهما فى ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول

وهي اسم وفعل وحرف لانها اما ان تدل على معنى فى نفسها او لا الثانى الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثانى الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل واحد منها الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد

قوله ﴿وهي اسم وفعل وحرف﴾ اى منقسمة الى هذه الاقسام الثلاثة ومنحصرة فيها والانه حصر يفهم من السكوت فى معرض بيان الاقسام مع ان المفهوم السكوتى ظنى - قوله ﴿لانها اما ان تدل... الخ﴾ المراد بكون المعنى فى نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية واعلم ان عبارة المصنف على تقدير "ومن صفتها" فى جانب خبر ان فكان حاصل المعنى "لانها اما من صفتها تدل الخ" فان تدل اما فاعل الطرف او مبتدا ومن صفتها خبره المقدم عليه وهذه الجملة فى محل الرفع خبر ان فلا يرد ان "اسم ان ضمير راجع الى الكلمة وهو ذات وخبرها ان تدل بتاويل الدلالة ليجنب يلزم حمل الوصف على الذات - قوله ﴿اولا﴾ اى لا تدل على معنى فى نفسها بل على معنى يحتاج فى الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية - قوله ﴿الثاني﴾ وهو ما لا يدل على معنى فى نفسها - قوله ﴿الحرف﴾ كمن والى فانهما يحتاجان فى الدلالة

كلمتين فلا يلزم اتحادهما لان المجموع من حيث المجموع مغاير لكل واحد منهما وقيل ان الكلمة ماعبارة عن اللفظ والمراد بالتضمن تضمن الكل للاجزاء والمراد من الكلمتين اعم من كونهما حقيقيتين كما فى زيد قائم او حكميتين نحو زيد قائم ابوه فانه مأول بتاويل المفرد اعنى زيد قائم الاب وكلام المصنف ظاهر فى ان "ضربت زيد قائما" مفعلا بمجموعه كلام لانه لم يقيد بترتيب الكلام بقيد فقط - قوله ﴿بالاسناد﴾ الاسناد هو نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث تفيد المعاطب لثلاثة تامة والجار والمجرور مفعول مطلق باعتبار الموصوف المحلوف اعنى تضمنوا وصفته باعتبار المتعلق ومتعلقه حاصل الباء فى "بالاسناد" للسببية فيكون التقدير الكلام "ما تضمن كلمتين تضمننا حاصل بسبب الاسناد" -

كلمتين فلا يلزم اتحادهما لان المجموع من حيث المجموع مغاير لكل واحد منهما وقيل ان الكلمة ماعبارة عن اللفظ والمراد بالتضمن تضمن الكل للاجزاء والمراد من الكلمتين اعم من كونهما حقيقيتين كما فى زيد قائم او حكميتين نحو زيد قائم ابوه فانه مأول بتاويل المفرد اعنى زيد قائم الاب وكلام المصنف ظاهر فى ان "ضربت زيد قائما" مفعلا بمجموعه كلام لانه لم يقيد بترتيب الكلام بقيد فقط - قوله ﴿بالاسناد﴾ الاسناد هو نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث تفيد المعاطب لثلاثة تامة والجار والمجرور مفعول مطلق باعتبار الموصوف المحلوف اعنى تضمنوا وصفته باعتبار المتعلق ومتعلقه حاصل الباء فى "بالاسناد" للسببية فيكون التقدير الكلام "ما تضمن كلمتين تضمننا حاصل بسبب الاسناد" -

احد الازمنة الثلاثة بحسب الوضع الاول وان كلمة "ما" عبارة عن الكلمة وتلك كبر الضمير باعتبار لفظ الموصول - قوله ﴿هو من خواصه﴾ وهي جمع خاصة وخاصة الشيء مخصص به ولا يوجد في غيره وورد "من" تنبيه على ان ماورده ههنا هو بعض الخواص لا كلها وصيغة جمع الكثرة تنبيه على كثرة الخواص في الواقع - قوله ﴿دخول اللام﴾ اي لام التعريف وفي اخبار اللام اشارة الى ان المختار عنده ماذهب اليه سيويه من ان اداة التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الموصول فعملوا الابداء بالساكن واما التحليل فقد ذهب الى الهال كهل والمبر الى الهاء همزة المفروحة وحلها بدت اللام للفرق بينهما بين همزة الاستفهام والما يخص دخول حرف التعريف بالاسم لانه تعين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لمطابقة - قوله ﴿هو الجر﴾ والما يخص دخول الجر بالاسم لانه الحرف الجر في المجزوءه لفظا والمجزوء به تقدير كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا وتقدير اخص بالاسم لانه موضوع لافضاء معنى الفعل الى الاسم لينبى ان يدخل الاسم ليعطى معنى الفعل اليه - قوله ﴿والتنوين﴾ بالنسبة الى التنوين الترم - قوله ﴿والاضافة﴾ اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بد كره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به - قوله ﴿والاسناد اليه﴾ والمراد به كون الشيء مسندا اليه والما يخص هذا المعنى بالاسم لان الفعل قد وضع لان يكون ابدا مسندا فقط ولو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه - قوله ﴿وهو معرب﴾ لانه مركب مع غيره او لا الثاني مبنى كالاسماء المعلولة والاول اما مشابه لمبنى الاصل او لا الاول مبنى والثاني معرب - قوله ﴿مبنى الاصل﴾ وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف - قوله ﴿وحوكمه﴾ اي حكم المعرب الناشى عن العامل الثابت في المعرب و اضافة الحكم الى المعرب للعهد والمعهود به بعض الاحكام اي من جملة احكام المعرب والمراد بالحكم الحكم بالمعنى اللغوي وهو الامر المترتب على الشيء فلا يقال "ان اضافة الحكم الى المعرب لا يصح لان الحكم عبارة عن اسنادا حد الامرين الى الآخر ايجابا او سلبا وهو ما يتصور في المركب والمعرب من اقسام المفرد" - قوله ﴿اخره﴾ اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذا ثبأن يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة مثل جاء

ولا يتأتى ذلك الا في اسمين او اسم وفعل

الاسم مادل على معنى في نفسه غير مقترن

باحد الازمنة الثلاثة ومن خواصه دخول اللام

والجر والتنوين والاضافة والاسناد اليه وهو

معرب ومبنى فالمعرب المركب الذي لم

يشبه مبنى الاصل و حكمه ان يختلف اخره

باختلاف العوامل لفظاً او تقديرأ

قوله ﴿في اسمين﴾ احدهما مسند الآخر مسند اليه - قوله ﴿او اسم وفعل﴾

فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلاثة يرتقى الى ستة اقسام ثلاثة منها من جنس واحد

اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلاثة منها من جنس اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن المين ان الكلام لا يحصل بلون الاسناد والاسناد لابد من مسند ومسند اليه

وهما لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل - قوله ﴿غير مقترن﴾ واعلم ان المراد

بعلم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل في حد الاسم اسماء الافعال لان

جميعها مستقلة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيها صريحا نحو رويد فانه قد

يستعمل مصدر ايضا او غير صريح نحو هيات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن

قَوْفة مصدر قوي او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف او

الجار والمجرور نحو امامك زيد او عليك زيد فليس لشيء منها الدلالة على

نفي ابوك ورايت اباك ومررت بابيك او حكما مثل جاء في زيدان ورايت زيدين ومررت بزيدين اذا كان اعرابه بالحرف او صفة بان يتبدل صفة بصفة

اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة - قوله ﴿باختلاف العوامل﴾ اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض

منها بخلاف ما يعمل البعض الآخر والما يخصنا اختلافها بكونه في العمل لالي الاسمية والفعلية والحرفية والمراد بالعوامل جنس العامل لبطان الجمعية باللام

فلا يرد "ان العوامل جمع لينبى ان لا يختلف آخره بدخول العامل والعاملين" - قوله ﴿لفظا﴾ كما في قولك جاء في زيد ورايت زيد او مررت

زيد - قوله ﴿او تقدير﴾ كما في قولك جاء في موسى ورايت موسى ومررت بالموسى واعلم ان "لفظا وتقدير" منصوب اما على

التمييز فيكون تقديره "ان يختلف لفظ آخره وتقدير آخره" او على المصدرية بتقدير المضاف فتقديره "ان يختلف آخره اختلاف لفظ او تقدير" -

لتضمنه معنى الورد والاسملاء لانه مصدق نفسه فلا حاجة الى التعدية ومعنى المعتورة المتعاقبة - قوله ﴿رفع و نصب و جر﴾ لانه امدال على العمدة او على الفضلة فالاول رفع والثاني امدال على الفضلة بالذات او بواسطة حرف الجر فالاول نصب والثاني جر - قوله ﴿علم الفاعلية﴾ اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما يشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما والرفع لثلاثة اشياء الضمة والالف والواو في نحو "جاء زيد ورجلان ومسلمون والفاعل الحكمي ما وجد فيه خصلة الفاعل من كون الشيء مستندا اليه وكون الشيء جزءا ثانيا من الجملة - قوله ﴿علم المفعولية﴾ اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما يشمل الملحقات به والمفعول الحكمي ما وجد فيه خصلة المفعول وهو ما يتعلق به الفعل بعد تعلمه بالفاعل والنصب اربعة اشياء الفتح والكسر والالف والياء في نحو ان مسلما ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين عندك - قوله ﴿علم الاضافة﴾ اي علامة كون الشيء مضافا اليه وانما يختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول والجر بالمضاف اليه لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد

الاعراب ما اختلف اخره به ليدل على المعاني المعتورة عليه و انواعه رفع و نصب و جر فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب فالمفرد المنصرف و الجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا و الفتحة نصبا والكسرة جرا جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة غير المنصرف بالضمة والفتحة ابوك واخوك وحموك وهنوك

قوله ﴿الاعراب ما﴾ اي حركة او حرف فمادخل فيه العامل والمعنى المقتضى للاعراب - قوله ﴿ليدل﴾ ضمير يدل راجع الى الاختلاف او ما به الاختلاف - قوله ﴿على المعاني﴾ جمع معنى بمعنى ما يقوم بالشيء ويقابله العين والمراد بها الفاعلية والمفعولية والضافة - قوله ﴿المعتورة عليه﴾ واعلم ان "تعدية المعتورة" يعلى

فاعطى الثقل القليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطى الخفيف الكثير رعاية للتبادل ولما لم يبق للمضاف الا اربعة علامات لعلها لا يخلط بها الجمل لثلاثة اشياء الكسر والفتح والياء في نحو زيد وباحملو بمسلمين وبمسلمين - قوله ﴿يتقوم﴾ اي يحصل لان المعنى المقتضى قائم بالمعرب لا بالفاعل فان جعل ما قاله المصنف على الظاهر لايصح تعريف العامل - قوله ﴿فالمفرد المنصرف﴾ لا يدخل فيه الاسماء الستة وان كانت مفردة لان اللام في المفرد للمعهود والمعهود بها المفرد لفظا ومعنى والاسماء الستة كانت مفردة لفظا لا معنى لكون معانيها متبينة من التعدد - قوله ﴿بالضمة رفعا﴾ واعلم ان نصب قوله رفعا ونصبا وجر على الظرفية بتقدير المضاف اي "يعربان بالضمة حالة الرفع الخ" ويحمل النصب على الحالية بان يكون المصغر مبنيا للمفعول اي "يعربان بالضمة مرفوعا الخ" او المصغرية بتقدير المضاف اي "يعربان بالضمة اعراب الرفع الخ" واعلم انه خص هذا الصنف من الاعراب بهذا النوع لان المفرد المنصرف اصل من وجهين الاول انه مفرد والمفرد اصل بالنسبة الى التثنية والجمع والثاني انه منصرف والمنصرف اصل بالنسبة الى غير المنصرف والجمع المكسر المنصرف اصل بالنسبة الى

جمع المكسر الغير المنصرف وهذا القسم من الاعراب ايضا اصل من وجهين الاول انه اعراب بالحركة والاعراب بالحركة اصل بالنسبة الى الاعراب بالحروف والثاني انه معرب بالحركات الثلاثة في الاحوال الثلاثة فاعطى الاصل للاصل رعاية للتناسب - قوله ﴿بالضمة والكسرة﴾ لانه فرع للجمع المذكور السالم والنصب فيه تابع للجر فكذلك في جمع المؤنث لتلازم مخالفة الفرع عن الاصل - قوله ﴿حموك﴾ بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها - قوله ﴿هنوك﴾ الهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالمعورة القليظة والصفات الذميمة والفعال القبيحة هذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية -

بأعراب الضمة والجمع والماثل يصرح بهذين القيدتين اكتفاء بالامثلة وأعربت هذه الاسماء بالحروف لانه كان أعراب المفردات بالحركة وأعراب التثنيات والجمع بالحروف فجعل أعراب بعض المفردات بالحروف لتلازم المنافرة والوحشة العامة بينهما مع ان بينهما مناسبة الاشتقاق ... قوله ﴿كلا﴾ لم يذكر كلاً لكونه فرع كلاً - قوله ﴿مضافاً الى مضمراً﴾ واعلم انه قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثني لفظه يقتضى الأعراب بالحركات ومعناه يقتضى الأعراب بالحروف فروعاً فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذى هو الاصل روعى جانب لفظه الذى هو الاصل وأعرّب بالحركات التى هى الاصل لكن تكون حر كانه تقديرية لان آخره الف تسقط بالتقاء الساكنين نحو جاء نى كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمّر الذى هو الفرع روعى جانب معناه الذى هو الفرع نحو جاء نى كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما - قوله ﴿جمع المذكر السالم﴾ والمراد به

و فُوك و ذومال مضافة الى غيرياء المتكلم
بالواو والالف والياء المثني وكلا مضاف الى
مضمّر واثنان واثنان بالالف والياء جمع
المذكر السالم و ألو وعشرون واخواتها بالواو
والياء التقدير فيما تعذر كعصا و غلامى مطلقاً
او استثقل كقاضٍ رفعاً وجراً ونحو مسلمي
رفعاً واللفظي فيما عداه غير المنصرف ما فيه
علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما
وهى شعر عدل و وصف و تانيث و معرفة و

قوله ﴿وفوك﴾ هو اجوف واوى لانه هاء اذا ضلعه فوه - قوله ﴿ذومال﴾ هو ليفي مقرون بالواوين اذا ضلعه ذوّ وفحذف احد الواوين للتخفيف وانما اضيف ذوالى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس - قوله ﴿مضافة والياء﴾ ولكن لا مطلقاً بل حال كونها مكبرة فاذمصرفاتها معربة بالحركات نحو جاء نى اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك وموحلة اذا المثني والمجموع منها معرب

ماسمى به اصطلاحاً هو الجمع بالواو والنون فيدخل فيه لحوسنين وارضين ممالم يكن واحده مذكر لكن يجمع بالواو والنون - قوله ﴿اولو﴾ جمع ذولا عن لفظه - قوله ﴿بالواو والياء﴾ ولما كان التثنية والجمع فرع الواحد الا اعراب بالحرف فرع الأعراب بالحركة اعطى الاصل للاصل والفرع للفرع رعاية للتناسب واعلم ان جمع المؤنث السالم فرع المفرد ايضاً فينبغي ان يعرب بالحرف ولكن قلنا انه ليس فى آخره حرف صالح للأعراب فاعرب بالحركة للضرورة ... قوله ﴿التقدير﴾ اى تقدير الأعراب - قوله ﴿فيما﴾ اى فى الاسم المعرب الذى الخ - قوله ﴿تعذر﴾ اى تعذر الأعراب فيه اى امتنع ظهوره فى لفظه لان التعذر لا يمكن الوصول اليه الا بكلفة ومشقة والاعراب فى عصا و غلامى لا يمكن الوصول اصلاً - قوله ﴿كعصا﴾ فان الالف المقصورة غير قابلة للحركة - قوله ﴿و غلامى﴾ فانه لما اشغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة - قوله ﴿مطلقاً﴾ اى فى الاحوال الثلث - قوله ﴿او استثقل﴾ عطف على تعذر اى تقدير الأعراب فيما تعذر اى فى الاسم الذى استثقل ظهور الأعراب فى لفظه وذلك اذا كان محل الأعراب قابلاً للحركة الاعرابية

ولكن يكون ظهوره فى اللفظ ثقيل على اللسان ... قوله ﴿كقاضٍ رفعاً وجراً﴾ اى كل اسم فى آخره ياء مكسور ما قبلها وانما قدر الأعراب فى حالة الرفع والجر لافى حالة النصب لان الضمة والكسرة ثقلان على الياء بخلاف الفتحة لانها خفيفة - قوله ﴿مسلمى رفعاً﴾ المراد بالمسلمي كل جمع المذكر السالم مضاف الى ياء المتكلم وانما قدر الأعراب فيه فى حالة الرفع لان النصب والجر لان فى حالة الرفع قلب الواو ياء والقلب يخرج الشئ عن حقيقته ... قوله ﴿ما﴾ اى الاسم لا اللفظ حتى يردان "ضربت" مما وجد فيه علتان التانيث ووزن الفعل مع انه مبنى لا غير المنصرف - قوله ﴿تقوم ...﴾ بان تؤثر وحدها تأثيرهما فلا يردان قيام العلة مقام علتين لا يصح لان القيام بما يتصور فى الاجسام والعلل من قبيل الاعراض -

"ان ذكر العلل بمصروبة النظم تقرب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل" او "القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة الثان منها لا واحد" او "القول بانها تسع تقرب لها الى الصواب لان في عددها خلافا فقال بعضهم الهاتسح وقال بعضهم الثان وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسع تقرب لها الى ما هو الصواب من المداهب الثلاثة" - قوله ﴿حكمة﴾ اى حكم المعرب والا فر المعرب عليه - قوله ﴿ان لا كسرة ولا تنوين﴾ ذلك لان الكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والعريف فرع التعكير لانك تقول رجل ثم تقول الرجل والمعجمة فى كلام العرب فرع العربية اذ الاصل فى كل كلام ان لا يعالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتين فرع ما يندتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل فى كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعاً لوزنه الاصلى فاذا وقع فى الاسم علتان حصل فيه

فرعتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعين بالنسبة الى الاسم احدهما التقاره الى الفاعل واخرهما اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو التجزؤ والتنوين الذى هو علامة التمكن - قوله ﴿و يجوز صرفه﴾ اى جعله فى حكم المنصرف باذخال الكسرة والتنوين فيه لاجعله منصرفاً حقيقة حتى يردان "غير المنصرف عند المصنف مافيه علتان او واحدة تقوم مقامهما او باذخال الكسرة والتنوين لا يخرج عن حقيقته فكيف يصح قوله ويجوز صرفه للضرورة" - قوله ﴿للضرورة﴾ اى لضرورة وزن الشعر اورعاية القافية - قوله ﴿للتناسب﴾ اى ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة - قوله ﴿الجمع﴾ الذى هو البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كما كالب لانها جمع اكلب وهى جمع كلب او حكما كالجموع الموافقة لها فى عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد - قوله ﴿والفا التانيث﴾ المقصورة والممدودة اى كل واحدة منهما كحلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا تفارقانها اصلا فلا يقال فى حلى حبل ولا فى حمراء حمر فيجعل لزوجهما

عجمة ثم جمع ثم تركيب * والنون زائدة من قبلها الف و وزن الفعل وهذا القول تقريبي * مثل عمرو واحمر و طلحة وزينب و ابراهيم و مساجد و معد يكرب و عمران و احمد و حكمه ان لا كسرة ولا تنوين و يجوز صرفه للضرورة او للتناسب مثل سلاسل و اغلال و ما يقوم مقامهما الجمع والفا التانيث فالعدل خروجه عن صيغته الاصلية تحقيقاً كثلث و

قوله ﴿والنون زائدة﴾ الزائفة منصوب على انه حال اذ المعنى "وتمنع النون الصرف حال كونها زائدة" وقوله "الف" فاعل الظرف اعنى "من قبلها" او مبتدأ خبره الظرف المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلاً لقوله زائدة والظرف متعلقاً بالزيادة وارىد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما فى وصف الزيادة وتقدم الالف عليها فى هذا الوصف فهم زيادتهما جميعاً - قوله ﴿هذا القول تقريبي﴾ يعنى

للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصارت التانيث مكرراً - قوله ﴿فالعدل﴾ مصدر مبنى للمفعول اى كون الاسم معدولاً - قوله ﴿تحقيقاً﴾ معناه خروجاً كاتنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف او فان اصله محققاً فهو عدل تحقيقي - قوله ﴿مثلث و مثلث﴾ لانهما لما وجدوا فى كلامهم غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر غير الوصفية والسبب الواحد لا يكفى فى منع الصرف فاضطروا الى اعتبار سبب آخر ولمالم يصلح للاعتبار سبب آخر غير العدل فاعتبروا فيهما العدل التحقيقي والدليل على اصلهما ان فى معناه ما تكرر اذ نون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكرراً يكون اللفظ ايضا مكرراً فاعلم ان اصلهما اللفظ مكرراً وهو لثلاثة -

الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير وان كان اصله مقدرا فهو عدل تقديري - قوله ﴿كعمر﴾ وكذلك زفر فانهما لما وجدوا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود الاصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزفر عدلا عنهما الى عمرو زفر - قوله ﴿باب قطام في تميم﴾ اي في لغة بني تميم واعلم ان قطام معدولة عن قاطمة واراد ببابها كل ما هو على فعال علماء الاعيان المؤلفة من غير ذوات الراء فالتهم اعتبر والعدل في هذا الباب حملا له على ذوات الراء في الاعلام المؤلفة مثل حضار وطمار فانها مبنيتان وليس فيهما الاسبان العلمية والثالث والسيبان لا يوجبان البناء فاعتبروا فيهما عدلا مما جعلوه معر با غير منصرف ايضا جمل على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقيق السببين لمنع الصرف العلمية والثالث فاعتبار العدل فيه الماهول للحمل على نظائره لا لتحصيل

سبب منع الصرف - قوله ﴿الوصف﴾ وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ما خوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في مررت بنسوة اربع فانه لما جرى فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدولات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعة

وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصيل فلذلك قال المصنف شرطه الخ - قوله ﴿شرطه﴾ اي شرط الوصف في سببية منع الصرف - قوله ﴿فلا تضمره الغلبة﴾ اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة - قوله ﴿فلذلك﴾ اي المذكور من اشراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة - قوله ﴿صرف اربع﴾ لعروض الوصفية لانه في

مثلت و آخر و جمع او تقديراً كعمر و باب
قطام في تميم الوصف شرطه ان يكون في
الاصل فلا تضمره الغلبة فلذلك صرف اربع
في مررت بنسوة اربع وامتنع اسود و ارقم
للحية و ادهم للقيد و ضعف منع افعي للحية

قوله ﴿و آخر﴾ هي جمع اخرى مؤنث آخر و آخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل أشد تأخراً ثم نقل الى معنى غير و قياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من و حيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول من احدهما قال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي "عن الآخر" وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معد من اي "عن اخر من" وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التثنية او البناء او الاضافة اخرى مثلها نحو حينئذ وليس في اخرى شيء من ذلك فمعين ان يكون معدولاً عن احداً الآخرين - قوله ﴿و جمع﴾ جمع جمعاء مؤنث اجمع و قياس فعلاء مؤنث الفعل ان كانت صفة ان تجمع على فُعَل كحمراء على خُمروان كانت اسماء ان تجمع على فُعَالِي او فُعَلَاوات كصحراء على صحارَى وصخراوات فاصلهما اما جُمُع او جَمَاعِي او جَمْعَاوَات فاذا اعتبر اخر اجهاعن واحدة منها تحقق العدل واعلم انه "جمع" في الاصل وصف ثم غلب استعماله في باب التاكيد والوصف بغلبة الاسمية لا يخرج عن سببية منع الصرف - قوله ﴿او تقدير﴾ اي خروجا كائن عن اصل مقدر مفروض يكون

الاصل اسم المرتبة المعينة وهو ما فوق الثلاثة ومادون الخمسة لكنه لما جرى على نسوة صار اسم نسوة موصوفة بصفة الاربعة كما ذكر - قوله ﴿وامتنع اسود وارقم للحية﴾ لاصالة الوصفية فيهما وعدم مضرة الغلبة والاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض - قوله ﴿وادهم للقيد﴾ من الحديد لما فيه من الذهبة اعنى السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب الاصل الوضع اوصاف لم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل - قوله ﴿افعي للحية﴾ على زعم وصفته لغوهم اشتقاقه من الفعرة التي هي الخبث لم صار اسما للحية -

الثاني بالفاء في سببية منع الصرف علمية الاسم المؤنث لبصير الثالث لازمالان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة بقدر الامكان وقيد بقدر الامكان لان الصرف قد يكون فيها ضرورة كمالى الترخيم - قوله ﴿والمعنوى كذلك﴾ اى كالثاني اللفظى بالفاء في اشراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقاً لانها في الثاني اللفظى بالفاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوى شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله "وشرط.... الخ" - قوله ﴿وشرط تحتّم تأثيره﴾ اى شرط وجوب تأثير الثاني المعنوى في منع الصرف احداً لأمور الثلاثة - قوله ﴿الزيادة..... او العجمة﴾ والما اشترط احداً لأمور الثلاثة لانه لو لم يكن كذلك لكان عربياً ثلاثياً ساكن الاوسط حصل فيه حجة معارضة لثقل احداً السهين ولقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب والمراد بتحريك الاوسط تحركه بالفعل فذاً كهند مع انها متحركة الاوسط بحسب الاصل - قوله ﴿فهند يجوز صرفه﴾ لغوات شرط تحتّم تأثيره وهو احداً لأمور الثلاثة المذكورة ويجوز منعه ايضاً نظر الى وجود السهين - قوله ﴿وزينب وسقروماه وجور ممتنع﴾ اى صرفها ما زينب فللعلمية والثاني المعنوى مع شرط تحتّم تأثيره وهو الزيادة على الثلاثة واما سقر للمعلمية والثاني المعنوى مع شرط تحتّم تأثيره وهو تحريك الاوسط واما سقروماه وجور فللعلمية والثاني المعنوى مع شرط تحتّم تأثيره وهو العجمة.... واعلم ان "سَقَر" علم لطبقة من طبقات النار و"ناه وجور" علمان لبلدين - قوله ﴿فان سمي..... على الثلاثة﴾ لان الحرف الرابع فيما هو على اربعة احرف او الخامس فيما هو على خمسة احرف في حكم تاء الثاني قائم مقامها بافات من الثاني المعنوى - قوله ﴿فقد م منصرف﴾ لان الثاني الاصلية زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف - قوله ﴿وعقرب ممتنع﴾ اى صرفها لانه وان زال الثاني بالعلمية للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة كما تقتضيه قاعدة التصغير فيقال قَدِيْمَةٌ بخلاف عقرب

واجدل للصقر و اخيل للطائر الثاني بالفاء
شرطه العلمية والمعنوى كذلك و شرط
تحتّم تأثيره الزيادة على الثلاثة او تحرك
الاوسط او العجمة فهند يجوز صرفه وزينب
وسقروماه وجور ممتنع فان سمي به مذكر
فشرطه الزيادة على الثلاثة فقدّم منصرف و
عقرب ممتنع المعرفة شرطها ان تكون علمية

قوله ﴿اجدل للصقر﴾ على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدول بمعنى القوة ثم صار اسماً للصقر - قوله ﴿اخيل للطائر﴾ على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال وهي النقطة ثم صار اسماً للطائر اخضر يخالطه قليل حمرة يصول على كل شيء... ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها واصفاً اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقاً لافى الاصل لانه لم يثبت لافى الحال لان المستعمل لم يقصد بتلك الالفاظ الانواعا مخصوصة من غير ملاحظة حيث وقوة وخال وان كانت في نفسها متصفة بتلك الاوصاف مع ان الاصل في الاسم الصرف فلا يلزم ترجيح بلا مرجح - قوله ﴿الثاني بالفاء﴾ هي تاء زائدة في اخر الاسم مفتوحاً ما قبلها تنقلب في الوقف هاء - قوله ﴿شرطه العلمية﴾ اى شرط

فانه اذا صغر يقال غُفِيرَ من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والثاني الحكمي - قوله ﴿المعرفة﴾ اى التعريف لان السبب منع الصرف هو وصف التعريف لاذات المعرفة - قوله ﴿شرطها ان تكون علمية﴾ لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفاً فلا يتصور كونه سبباً لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمى -

قوله ﴿هو تحرك الثالثة﴾ هذا الشرط الثاني واعلم انه ذهب سيبويه واكثر النحاة الى ان الشرط الثاني "الزيادة على الثالثة" ولا اعتبار لتحرك الاوسط في تاليف العجمة لان التاليف خفيف ووضع الكلام المعجم غالباً على الطول فكان الغالب ليس منه - قوله ﴿فنوح منصرف﴾ بالنظر الى انقضاء الشرط الثاني وهو تحرك الاوسط او الزيادة على الثالثة - قوله ﴿وشترو ابراهيم ممتنع﴾ صرفهما لوجود الشرط الثاني وهو التحرك في الاول والزيادة في الثاني واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام معتقة عن الصرف الاسنة محمد وصالح وشعيب وهود ونوح ولوط (عليهم الصلوة والسلام) - قوله ﴿الجمع شرطه﴾ اي شرط قيامه مقام السبب - قوله ﴿صيغة منتهى الجموع﴾ اي صيغة ينتهي بها جموع التكسير بمعنى ان تلك الصيغة من حيث الها غير قابلة للتكسير وهي التي كان اولها مفتوحاً والنها الفاعل بعد

العجمة شرطها ان تكون علمية في العجمة و تحرك الاوسط او الزيادة على الثالثة فنوح منصرف وشترو ابراهيم ممتنع الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء كمساجد ومصابيح واما فرازة فمنصرف وخضاجر علماً للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر فقد قيل اعجمي حمل على موازنه وقيل عربي جمع سر والة

﴿العجمة﴾ وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب - قوله ﴿شرطها في العجمة﴾ بان تكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم او حكمايان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس بمعنى الجيد في لغة الروم سمي به احد رواة القراء سمي به نافع لجودة القراءة قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علماً في العجمة والما جعلت شرطاً لتلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفا تهم في كلامهم فتضعف فيه العجمة فلا تصلح سبباً لمنع الصرف -

الالف حرفان او ثلثة او سطرها ساكن والما اشترطت لتكون صيغته مصونة عن قبول التغير فتزور - قوله ﴿بغير هاء﴾ اي التي منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف فالمراد بالهاء التاء مجازاً باعتبار ما يؤل اليه وهو حالة الوقف والما اشترط كونها بغيرها لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كفرازة فانها على زنة كراهية بمعنى الكراهة فيدخل في قوة جمعية فتزور - قوله ﴿فرازة فمنصرف﴾ لفوات شرط تأثيره وهو كونه بلاهاء - قوله ﴿وخضاجر الجمع﴾ هذا جواب سوال مقدر تقديره ان خضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفاً لانه غير منصرف؟ ... فحاصل الجواب ان الجمعية اعم من الحالية والاصلية وخضاجر وان كان لم يكن جمعاً في الحال لكنه جمع في الاصل لانه كان في الاصل جمع خضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية - قوله ﴿وسراويل﴾ جواب عن سوال مقدر تقديره ان يقال قد تفصيت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بخضاجر يجعل الجمع

اعم من ان يكون في الحال او في الاصل لما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لافي الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه - قوله ﴿اذا موازنه﴾ حاصل الجواب انه قال بعضهم ان سراويل وان لم يكن جمعاً حقيقة لكنه جمع حكماً لحمله على ما يوازنه من الجموع العربية لانه دخيل والدخيل يميل الى المجانس كانا عيم ومصابيح فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان تكون حقيقة او حكماً -

منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك جاء تنى جوار جوارى بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف
فبنى الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوارى على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو
بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال [وذهب بعضهم] الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى
الجموع لان المحدث وف بمنزلة المقدور ولهذا لا يجرى الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين الغرض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء
المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس في حالة الجر بلا تفاوت [وذهب بعضهم] الى ان الياء الياء في حالة الجر كما في حالة النصب
تقول مررت بجوارى كما تقول رايت جوارى وبناء هذا المذهب على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه حينئذ تكون الياء مقترحة في حالة

**تقديرأ و اذا صرف فلا اشكال و نحو جوار
رفعا و جراً كقاض التركيب شرطه العلمية
وان لا يكون باضافة ولا اسناد مثل بعلبك
الالف والنون ان كانتا في اسم**

قوله ﴿وقيل..... تقدير﴾ اي قدر تقدير او هذا جواب ثان حاصله اننا سلم
انه ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا حكما لكنه لما وجد
غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف
قدر حفظ هذه القاعدة انه جمع سرولة فكانه سمي كل قطعة من السراويل سرولة ثم
جمعت سرولة على سراويل فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقة
او اعتبارا واعلم ان "كانه" في "فكانه سمي كل قطعة الخ" اشارة الى ان السروالة لم
تجىء بمعنى "قطعة من السراويل" بل جاء بمعنى "قطعة الخرق" فيكون
المفرد كالجمع مفروضا - قوله ﴿نحو جوار رفعا و جوار كقاض﴾
والمراد "نحو جوار" ان كل جمع منقوص على فواعل ياتي ايا كان او واويا كالجوارى
والدواعى كقاض والمراد "بكقاض" ان حكمه حكم قاض بحسب صورة في حذف
الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جاء تنى جوار ومررت بجوار كما تقول جاء قاض
ومررت بقاض فلا يرد "ان تشبيه جوار بقاض لا يصح لان جوار جمع وقاض
مفرد وصرف قاض الفاعلى وصرف جوار غلاظى" وتوضيح المقام ان مثل جوار في
حالة النصب غير منصرف بالا تفاق للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بحالها بخلاف
حالتى الرفع والجر فانه قد اختلف فيه ففيه ثلاثة مذاهب [ذهب بعضهم] الى ان الاسم
منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المطلق بجوار الكلمة مقدم على

الجر والفتحة عفيفة لمواقع فيه الاعلال واما في حالة الرفع
فاصل جوار جوارى بالضمة بلا تنوين حذفت الضمة للثقل
وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين
فصار جوار و على هذا المذهب لااعلال الا في حالة واحدة
بخلاف المذهبين السابقين فان فيهما الاعلال في
حالتين - قوله ﴿التركيب﴾ وهو ضرورة كلمتين او
اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء ولا شبهة في ان
التركيب الذي يناسب ان يعد من الاسباب التسعة تركيب
يوجد في الاسماء وهو المعروف ههنا لامطلق التركيب فصح
التعريف جمعا - قوله ﴿شرطه العلمية﴾ ليمان من
الزوان فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف - قوله ﴿و
ان لا يكون باضافة﴾ لان الاضافة تخرج المضاف
الى الصرف او الى حكمه - قوله ﴿ولا اسناد﴾ لان
الاعلام المشتعلة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو شب
قرناها فانها باقية في حالة العلمية على ما كتبت عليها قبل
العلمية فان التسمية بها التامهي لدلائها على قصة غريبة
فلو تطرق اليها الغير يمكن ان تفوت تلك الدلالة - قوله
﴿مثل بعلبك﴾ فانه علم لبلدة مركب من بعل
هو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة جعل اسما
واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او
غيرهما - قوله ﴿الالف والنون﴾ واعلم ان للنحاة
خلاف في سببهما المنع الصرف فذهب بعضهم وهم
الكوفيون الى انهما سبب المنع الصرف لكونهما من يلدتين

والمزيد فرع المزيد عليه وذهب بعضهم وهم البصريون الى انهما سبب المنع الصرف لمشابهتهما الالفى الثالث في عدم قبول التاء والمشبة فرع المشبة
به والراجع هو القول الثاني لانه على هذا القول لا يلزم عدم الضراف للزمان لان المشابهة المذكورة تفوت بلحوق التاء فلا يكون التاثير للالف والنون
بخلاف القول الاول لان على هذا للزمان يكون لهما المزيد عليه مع ان التاء تلحق به فبني ان يكون غير منصرفا وهو منصرف - قوله ﴿في
الاسم﴾ يعنى به ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف امان لا يدل على ذات مألوظ معناه صفة من الصفات كرجل وفارس او يدل
كاحمر وضارب فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة.

فعلى لان وجوده يستلزم لانتفاء فعلاية - قوله ﴿وَمِنْ ثَمَّ﴾ أى ومن اجل المعاملة فى الشرط - قوله ﴿اختلف فى رحمن﴾ أى فى الله منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رضى ولا رحمة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره فعلى مذهب من شرط التفاء فعلاية فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجوده فعلى فهو منصرف - قوله ﴿دون سكران﴾ فان مؤنثه سكرى ووجوده فعلى يستلزم التفاء فعلاية - قوله ﴿وندمان﴾ فان مؤنثه لدمانة ووجوده فعلاية يستلزم التفاء فعلى - قوله ﴿وزن الفعل﴾ وهو كون الاسم على وزن يعلمن اوزان الفعل - قوله ﴿شرطه ان يختص به﴾ أى بالفعل وضمير "يختص" راجع الى الوزن او بالعكس واحتمل ان معنى اختصاصه بالفعل انه لا يوجد فى الاسم ابتداء بل على سبيل النقل من الفعلية الى الاسمية فلا يقال "كيف يوجد فى الاسم مع انه يختص بالفعل وخاصة الشيء ما يوجد فيه ولا يوجد فى غيره؟" - قوله ﴿كشمر﴾ على صيغة

فشرطه العلمية كعمران او صفة فانتفاء فعلاية
وقيل وجود فعلى ومن ثم اختلف فى رحمن
دون سكران وندمان وزن الفعل شرطه ان
يختص به كشمر وضرب او يكون فى اوله
زيادة كزيادته غير قابل للتاء ومن ثم امتنع
احمر وانصرف يعمل وما فيه علمية مؤثرة اذا
نكر صرف لما تبين من انها لا تجماع مؤثرة الا
ماهى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل

قوله ﴿فشرطه﴾ أى شرط الالف والنون فى منعهما من الصرف والفراد
الضمير باعتبار انهما سبب واحدا وشرط ذلك الاسم فى امتناعه من الصرف - قوله
﴿العلمية﴾ تحقيقا للزوم زيادتهما والى امتنع دخول التاء عليها فيتحقق شبههما بالى
التانيث - قوله ﴿فانتفاء فعلاية﴾ يعنى فشرطه امتناع دخول تاء التانيث عليه لان
المقصود مشابتهما لالفى التانيث فى عدم قبول التاء وهى لا تحصل الا بانتفاء فعلاية
ولذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة - قوله ﴿وجود فعلى﴾ لان
المقصود مشابتهما لالفى التانيث فى عدم قبول التاء والتيقن به المايحصل لوجود

تكون فيه علمية مؤثرة فى منع الصرف بالسببية المحضة اومع الشرطية لسبب آخر - قوله ﴿اذا نكر﴾ بان يزول القلم بواحد من الجماعة
المسماة به نحو هذا زيد ورايت زيدا آخر فانه اريد به المسمى بزيادا ويجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى أى لكل
مبطل محقق - قوله ﴿صرف﴾ شرط فيه ﴿وذلك فى التانيث بالتاء لفظا ومعنى او العجمة والتركيب والالف والنون المزيدين - قوله
﴿العدل ووزن الفعل﴾ استثناء ممابقى من استثناء الاول أى لا تجماع غير ماهى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجماعها مؤثرة
كمافى عمر واحمد وليست شرطاهما كمافى ثلث واحمر -

وهما متضادان فلا يكون معها الا احدهما فاذا
نكر بقى بلا سبب او على سبب واحد و خالف
سيويه الاخفش فى مثل احمر علماً اذا نكر
اعتباراً للصفة الاصلية بعد التّكثير ولا يلزمه
باب حاتم لما يلزم من اعتبار المتضادين فى
حكم واحد و جميع الباب باللام او بالاضافة
ينجرّ بالكسر المرفوعات

قوله ﴿متضادان﴾ لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة اعنى
فَعَالٌ وَمَفْعَلٌ وفَعْلٌ وفَعْلٌ وفَعَالٌ ككَلَامٌ ومَثَلٌ واخرو سحر وامس وقطام
وهذا دفع لما يتوهم من القاعدة المذكورة منقوضة بكلمة جامعة للعدل والوزن
والعلمية فان العلمية مؤثرة فيها مع انها غير منصرفة بعد التذكير وقد يندفع ايضا بان
العلمية غير مؤثرة معهما لاستقلالهما يمنع الصرف قبل ورودها - قوله ﴿فلا
يكون بلا سبب﴾ اى لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب لان المراد
بالزوال زوال وصف السبب لازوال ذات السبب ولا شك ان وصف السبب زال
بزوال العلمية - قوله ﴿على سبب واحد﴾ فيما مى ليست بشرط فيه من
العدل ووزن الفعل - قوله ﴿وخالف سيبويه الاخفش﴾ بهذا اشار المصنف

مکتبہ اعلیٰ حضرت لاہور

قوله ﴿و هو ما قيامه به﴾ فطريق قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة والمراد بما في "ما اسند اليه الفعل" الاسم وهو اعم من ان يكون صريحا كما قام زيد او تاويلا كما اعجبني ان ضربت زيدا تقديره اعجبني ضربك زيدا و "كلمة او" ههنا تقسيم المحدث وبقريته ذكر القيد في التعريف الشامل للشقين فلا يقال "ان ايراد كلمة او في تعريف الفاعل شنيع لانها التشكيك والتعريف للايضاح وبهيهامنا فاة" واعلم ان "على جهة قيامه به" الجار والمجرور باعتبار المنحل منصوب على المصدرية فتقديره "اسنادا على جهة قيامه به" ولا يلزم الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي وهو قوله "قدم عليه" لانه حال من الفعل بتقدير "قد" فيكون كلامهما معمولين لشيء واحد وهو اسند - قوله ﴿ان يلي الفعل﴾ اي يكون بعده من غير ان يقدم عليه شيء آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لفظا ومعنى اما لفظا فبدليل سكون اللام في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيهما هو بمنزلة كلمة واحدة واما معنى فلان تمام الفعل لا يكون بدون الفاعل وجزء الشيء مما يلي الشيء واعلم ان الراجع في الفاعل ان يلي الفعل عند عدم المانع ومعمول آخر ولا يجوز الفصل بينهما كما في مثل "ما ضرب زيدا الاعمر" و "جاء الرجل" لان في المثال الثاني "اللام" في "الرجل" ليس معمولا للفعل ويفصل بين الفعل والفاعل - قوله ﴿جاز ضرب غلامه زيد و امتنع ضرب غلامه زيد و اذا انتفى الاعراب فيهما لفظا والقرينة او كان مضمرا متصلا او وقع مفعوله بعد الا او معناها

قوله ﴿هو﴾ اي المرفوع الدال على المرفوعات من قبيل دلالة الجمع على الجنس لا من قبيل دلالة الجمع على المفرد لان التعريف انما يكون للماهية لا لافراد فلا يلزم المحذور اصلا - قوله ﴿ما اشتمل على علم الفاعلية﴾ اي علامة كون الاسم فاعلا وهي "الضمة" في المفردات والجمع المكسر المنصرف وجمع المؤنث السالم وغير منصرف و"الالف" في الثنات و"الواو" في الاسماء الستة وجمع المذكر السالم والمراد بالاشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا كما زيد او تقديرا كما عصا او محلا كما هو لاء - قوله ﴿فمنه الفاعل﴾ وانما قلناه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ -

نحو ضربت زيدا لثلاث انتقض بمثل زيد اضربت - قوله ﴿او وقع مفعوله بعد الا﴾ بشرط توسطها بينهما في صورتى التقديم والتاخير نحو "ما ضرب زيدا الاعمر" فلا يقال ان هذا انتقض بمثل "ما ضرب الاعمر ازيد" لان المفعول ههنا وقع بعد لامع ان تقديم الفاعل على المفعول ليس بواجب - قوله ﴿او معناها﴾ نحو ما ضرب زيد عمرا -

آخر فلو القلب احدهما بالآخر لا قلب الحصر المطلوب واما في الصورة الرابعة فلان الحصر مهتافي الجزء الاخير فلو اخر الفاعل لا قلب المعنى قطعاً - قوله ﴿ واذا اتصل به ... ﴾ نحو ضرب زيد اعلامه - قوله ﴿ او وقع بعد الا ﴾ اي المتوسطة بينهما في صورتى التقديم والتأخير نحو ما ضرب الا زيد - قوله ﴿ او معناها ﴾ نحو ما ضرب عمر اريد - قوله ﴿ او اتصل به مفعوله ... ﴾ بان يكون المفعول ضمير متصل بالفعل نحو ضربك زيد - قوله ﴿ وجب تأخير ﴾ اي تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور واما في الصورة الاولى فلنلا يلزم الاضمار قبل الذكر للفظا ورتبة واما في الصورة الثانية والثالثة فلنلا قلب الحصر المطلوب واما في الصورة الرابعة فلنلا لا اتصال الانفصال بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل - قوله ﴿ وقد يحذف من قام ﴾ فالقرينة سوال السائل سواء كان ملحوظاً

وجب تقديمه واذا اتصل به ضمير مفعول او وقع بعد الا او معناها او اتصل به مفعوله وهو غير متصل وجب تأخيرها وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً في مثل زيد لمن قال من قام شعر "وَلْيَبْكَنَّ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ وَ مُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ" و جواباً في مثل وان اخذ من المشرّكين استجارك وقد يحذفان معاً في مثل نعم لمن قال اقام زيد و اذا تنازع الفعلان ظاهراً بعدهما فقد يكون في الفاعلية

كما في المثال الصد كوز او مقدر اكما في المثال الآتي والمراد بالفعل ما يكون رافعاً للفاعل سواء كان فعلاً او شبهه فلا يرد انه كما يحذف الفعل كذلك يحذف شبهه فليحذف الفعل بالذكر "....." واما خص الفعل بالذكر لصالته - قوله ﴿ شعر ﴾ بهذا اشارة ان يحذف الفعل جوازاً فيما كان جواباً لسؤال مقدر نحو وليك الخ - قوله ﴿ وليك الطوائح ﴾ و توضيح هذا ان ﴿ ليك ﴾ على البناء للمفعول و ﴿ يزيد ﴾ مرفوع على انه مفعول مالم يسم فاعله و ﴿ ضارع ﴾ بمعنى عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي يكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يكيه و ﴿ لخصومة ﴾ متعلق بضارع و ﴿ مختبط ﴾ بمعنى السائل من غير وسيلة و ﴿ ما ﴾ مصدرية و ﴿ مما ﴾ الجار والمجرور متعلق بمختبط و ﴿ تطيح ﴾ بمعنى الاطاحة اي الاهلاك و ﴿ الطوائح ﴾ جمع مطيحة على غير القياس ومعنى البيت "انه ينبغي ان يكي على يزيد كل ذليل لا ناصر له وكل فقير سائل اصابته حوادث الزمان واهلكن ماله ولم يجد من يغنيه فان يزيد ناصر كل ذليل وجابر كل فقير" - قوله ﴿ و جواباً استجارك ﴾ اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشئ من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسراً بل صار حشواً فاحد في الآية فاعل فعل محذوف وجواباً هو استجارك

قوله ﴿ وجب تقديمه ﴾ واما في الصورة الاولى فلنلا تحرز عن الالتباس واما في الصورة الثانية فلنلا صلة الاتصال الانفصال واما في الصورة الثالثة فلنلا قلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمر انحصار ضاربة زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو ومضروب بالشخص آخرو المفهوم من قوله ما ضرب عمرو الا زيد انحصار مضروبة عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضارباً بالشخص

الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه مفعول عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعاً بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل - قوله ﴿ اذا تنازع الفعلان ﴾ اي عاملان اذا تنازع يجري في غير الفعل ايضاً نحو "زيد معط ومكرم عمراً" واقصر على الفعل لصالته في العمل والمقال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين اقتصار على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ومعنى تنازعهما فيه الهمام بحسب المعنى يتوجهان اليه - قوله ﴿ ظاهر ابعدهما ﴾ اي اسما ظاهر ايقع بعد الفعلين اذا المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني فلا يكره فيه مجال التنازع - قوله ﴿ فقد يكون في الفاعلية ﴾ بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلانه فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية

قوله ﴿ والكوفيون الاول ﴾ لسبقه وللأحترار عن الاضمار قبل الذكر مع تجويز الاعمال الثاني - قوله ﴿ فان اعملت في الاول ﴾ اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط الضمير وللزوم العكس بالذكر وامتناع الحذف - قوله ﴿ على وفق الظاهر ﴾ أى على موافقة الاسم الظاهر المراد او ثلثية وجمعا وتذكيرا وثانيا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون مرافقا للمرجع في هذه الامور - قوله ﴿ دون الحذف ﴾ لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا لم يبق شيء مقامه - قوله ﴿ خلافا للكسائي ﴾ فانه لا يضر الفاعل بل يحذفه تجوز عن الاضمار قبل الذكر ويظهر الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي - قوله ﴿ وجاز ﴾ أى اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل - قوله ﴿ خلافا للفراء ﴾ فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء

مثل ضربني واكرمني زيد و في المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا و في الفاعلية و المفعولية مختلفين فيختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الاول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائي و جاز خلافا للفراء وحذفت المفعول ان استغنى عنه والا اظهرت وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني والمفعول على المختار الا ان يمنع مانع فتظهر

قوله ﴿ مثل ضربني واكرمني زيد و في المفعولية ﴾ بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له ليكونان متفقين في اقتضاء المفعولية - قوله ﴿ مختلفين ﴾ بان يقتضى احدا الفعلين فاعلية اسم ظاهر والاخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه مثل ضربني وضربت زيدا وضربت وضربني زيد - قوله ﴿ فيختار الثاني ﴾ لقربه مع تجويز الاعمال الاول -

الفعل الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفه او اضمرته نحو ضربني واكرمني الزيدان ولا يلزم حينئذ محذور - قوله ﴿ وحذفت المفعول ﴾ تجوز عن العكس لو ذكر عن الاضمار قبل الذكر في الفعلة لو اضمر - قوله ﴿ والا اظهرت ﴾ أى المفعول نحو حسبي منطلقا وحسب زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احدهما على باب حسبت بغير قرينة ولا يجوز اضماره لتلازم الاضمار قبل الذكر في الفعلة - قوله ﴿ وان اعملت في الثاني ﴾ لو اقتضاء نحو ضربني واكرمني زيدا اذا جعلت زيدا فاعلا وضربت واضمرت في اكرمني ضميرا واجعالي زيد لتعلمه رتبة فلا محذور فيه حينئذ لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز - قوله ﴿ والمفعول ﴾ فى الفعل الثاني لو اقتضاء - قوله ﴿ على المختار ﴾ ولم تحذفه وان جاز حذفه لتلازمهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير حينئذ اجماعا الى لفظ مقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد - قوله ﴿ الا ان يمنع مانع ﴾ من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار - قوله ﴿ فتظهر ﴾ أى المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف

لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبي وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبي فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعول له و اضمر المفعول الاول في حسبتهما و اظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر معنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا واعلم انه لا يتصور العنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسما اذا لا على انصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تشبهه والفرادة والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضى مفعولا مفردا والثاني مفعولا معنى فلا يجوز جهان الى امر واحد فلا تنازع -

واحد وهو "قليل" فاقضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرء القيس الذى هو المصنف الشعراء العرب اعلم الاول فلولم يكن اعمال الاول اولى لهما اختاره اذ لا قائل يتساوى الاعمالين - قوله ﴿ ليس منه لفساد المعنى ﴾ فاجاب المصنف عن طرف البصريين وقال ان هذا الشعر ليس من باب التنازع لانه ان كان منه لفساد المعنى لانه يلزم منه اجتماع النقيضين وذلك مبنى على معرفة المقدمتين [احدهما] ان "لو" لا تنفاه الثانى لا تنفاه الاول فلودخل "لو" على المثبت لصار ذلك المثبت منفياً ولودخل على المنفى لصار مثبتاً [ثانيهما] ان حكم المعطوف على جواب لو حكم جواب لو "واذا تقررت هاتان المقدمتان فلقول لوتنازع "كفانى" و"لم اطلب" الى "قليل من المال" من حيث المعنى يلزم منه اجتماع النقيضين لان قوله "لما اسعى لادنى معيشة" مثبت فيكون منفياً بعد دخول لوعليه فلم يكن سعيه لادنى معيشة واذالم يكن سعيه لادنى معيشة

لم يكن طالباً لقليل من المال واذا كان لم اطلب قليلاً من المال فى حكم جواب لو يكون مثبتاً فيكون طالباً لقليل من المال واذا يلزم ان يكون طالباً لقليل من المال وان لا يكون طالباً لقليل من المال وهو اجتماع النقيضين وانه محال واذا لم يكن من هذا الباب فمفعول لم اطلب محذوف تقديره "لم اطلب العجز والمجدة" كما يدل عليه البيت المتأخر اعنى قوله شعر "ولكنما اسعى لمجد مؤثّل" وقد يدرك المجد المؤثّل امثالى "وحينئذ يستقيم المعنى يعنى "انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفينى قليل من المال ولكنى اطلب المجد لا لئيل الثابت واسعى له" - قوله ﴿ شرطه ﴾ اى شرط مفعول ما لم يسم فاعله فى حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلاً - قوله ﴿ من باب علمت ﴾ لانه مستند الى المفعول الاول اسناداً تاماً قلوا اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاماً لزم كونه مستنداً اليه معامع كون كل من الاسنادين تاماً - قوله ﴿ من باب اعلمت ﴾ اذ حكمه حكم المفعول الثانى من باب علمت فى كونه مستنداً - قوله ﴿ والمفعول له ﴾ لان النصب فيه مشعر بالعلية فلور اسند اليه لغات النصب والاشعار - قوله ﴿ والمفعول معه كذلك ﴾ اى كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اى كالمفعول الثانى والثالث من باب علمت واعلمت فى انها لا يقعان موقع الفاعل اما مفعول له فلما عرفت واما مفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التى اصلها المعطف وهى دليل الانفصال والفاعل كالجزم من الفعل ولا بد من الواو فانه لم يعرف حينئذ كونه مفعولاً معه - قوله ﴿ واذا وجد المفعول به ﴾ فى الكلام مع غيره من المفاعيل التى يجوز وقوعها موقع الفاعل - قوله ﴿ تعين له ﴾ اى لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل فى توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلاً كما انه لا يمكن تعقله بلاضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة - قوله ﴿ فان لم يكن ﴾ اى وان لم يوجد فى الكلام المفعول به قوله ﴿ والاول من الثانى ﴾ لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثانى لان الثانى فى المثال اعطى زيد درهماً أخذ مع جواز اعطى درهم زيداً وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول لجواز اعطى زيد درهماً -

و قول امرء القيس ع كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِّنَ
الْمَالِ لَيْسَ مِنْهُ لِفْسَادِ الْمَعْنَى مَفْعُولٌ مَا لَمْ
يَسْمِ فَاعِلُهُ كُلُّ مَفْعُولٍ حَذَفَ فَاعِلُهُ وَاقِيمَ هُوَ
مَقَامُهُ وَشَرْطُهُ اِنْ تَغَيَّرَ صِيغَةُ الْفِعْلِ اِلَى فِعْلٍ اَوْ
يَفْعَلُ وَلَا يَقَعُ الْمَفْعُولُ الثَّانِي مِنْ بَابِ عَلِمْتُ وَ
الثَّالِثُ مِنْ بَابِ اَعْلَمْتُ وَالْمَفْعُولُ لَهُ وَالْمَفْعُولُ
مَعَهُ كَذَلِكَ وَاِذَا وَجَدَ الْمَفْعُولُ بِهِ تَعَيَّنَ لَهُ تَقُولُ
ضَرَبَ زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ اِمَامَ الْاَمِيرِ ضَرْباً شَدِيداً
فِي دَارِهِ فَتَعَيَّنَ زَيْدٌ فَانْ لَمْ يَكُنْ فَالْجَمِيعُ سَوَاءٌ
وَالْاَوَّلُ مِنْ بَابِ اَعْطَيْتُ اَوَّلَى مِنَ الثَّانِي

قوله ﴿ وقول امرء القيس ﴾ ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرء القيس شعر "ولو انما اسعى لادنى معيشة" كفىنى ولم اطلب قليل من المال "حيث قالوا قد توجه الفعلان اعنى "كفانى" و"لم اطلب" الى اسم

فلماعرفت واما مفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التى اصلها المعطف وهى دليل الانفصال والفاعل كالجزم من الفعل ولا بد من الواو فانه لم يعرف حينئذ كونه مفعولاً معه - قوله ﴿ واذا وجد المفعول به ﴾ فى الكلام مع غيره من المفاعيل التى يجوز وقوعها موقع الفاعل - قوله ﴿ تعين له ﴾ اى لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل فى توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلاً كما انه لا يمكن تعقله بلاضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة - قوله ﴿ فان لم يكن ﴾ اى وان لم يوجد فى الكلام المفعول به قوله ﴿ والاول من الثانى ﴾ لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثانى لان الثانى فى المثال اعطى زيد درهماً أخذ مع جواز اعطى درهم زيداً وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول لجواز اعطى زيد درهماً -

واقام زيد - قوله ﴿الامر ان﴾ كون الصفة مبتدأ ومابعد ما لا عملها يقوم مقام الخبر وكون مابعد ما مبتدأ والصفة خبراً مقدماً عليه فهنا ثلث صور "أحد هما" أقامان الزيدان ويعين ح ان يكون الزيدان مبتدأ وأقامان خبراً مقدماً عليه و"ثانيهما" أقام الزيدان ويعين ح ان يكون الزيدان فاعلاً للصفة قائماً مقام الخبر وثالثهما أقام زيد ويجوز فيه الامر ان. قوله ﴿هو المجرد﴾ أى هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام فى مرفوعات الاسم فلا يصدق على زيد يضرب فى زيد يضرب. قوله ﴿المسند... المذكورة﴾ واعلم ان العامل فى المبتدأ والخبر هو الابتداء أى تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شىء او يسند اليه شىء فمعنى الابتداء عامل فى المبتدأ والخبر عامل فى الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن بعدهم الابتداء عامل فى المبتدأ والمبتدأ فى الخبر وقال الآخرون ان كل واحد من المبتدأ والخبر عامل فى الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية. قوله ﴿التقديم﴾ على الخبر لفظان

ومنها المبتدأ والخبر فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسنداً اليه او الصفة الواقعة بعد حرف النفى او الف الاستفهام رافعة لظاهر مثل زيد قائم وما قائم الزيدان و أقام الزيدان فان طابقت مفرداً جاز الامر ان والخبر هو المجرد المسند به المغائر للصفة المذكورة واصل المبتدأ التقديم و من ثم جاز فى داره زيد وامتنع صاحبها فى الدار وقد يكون المبتدأ نكرة اذا تخصصت بوجه ما مثل و لعبد مؤمن خير من مشرك و رجل فى الدار ام امرأة وما احد خير منك و شر اهر ذا ناب قوله ﴿او الف الاستفهام﴾ ونحوه كهل وما من - قوله ﴿رافعة لظاهر﴾ أى لاسم ظاهر - قوله ﴿فان طابقت مفرداً﴾ نحو ما أقام زيد

المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها والذات مقدمة على احوالها - قوله ﴿جاز... زيد﴾ مع كون الضمير عادلاً الى زيد المتأخر لفظاً تقدمه رتبة لاصالة التقديم. قوله ﴿امتنع... الدار﴾ لعود الضمير الى الدار وهو فى حيز الخبر الذى اصله التأخير فيلزم عود الضمير الى المتأخر لفظاً ورتبة وهو غير جائز. قوله ﴿نكرة﴾ لوان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان للمعرفة معنى معين والمهم الكثير الوقوع فى الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت كما ذكره المصنف. قوله ﴿تخصصت بوجه ما﴾ لانه بالتخصص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة. قوله ﴿ولعبد... مشرك﴾ فان العبد متناول للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدأ وخبر غيره. قوله ﴿ارجل... امرأة﴾ فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما فى الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه فكانه قال أى من الامرين المعلوم كون احدهما فى الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل رجل مبتدأ وفى الدار غيره. قوله ﴿ما... منك﴾ فان النكرة فيها وقعت فى حيز النفى فافادت عموم الافراد وشمولها فتبينت وتخصصت فانه لا تعد فى جميع الافراد بل

هو امر واحد. قوله ﴿شر اهر ذا ناب﴾ هذا مثل يضرب فى ظهور امارات الشر فقوله "شر" مبتدأ نكرة تخصص بالصفة المقدرة تقديره "شر عظيم اهر ذا ناب" أى شر عظيم اهر الكلب لا شر حقير وذلك لان التنوين فيه للتعظيم فيدل على الصفة او تخصص بكونه فاعلاً فى المعنى حيث كان فى الاصل "اهر شر ذا ناب" بجعل شر بدلاً من الضمير المستتر فى "اهر" والبدال من الفاعل فاعل معنى ثم قدم ليفيد الحصر لان تقديم ما حقه التأخير يوجب الحصر فيكون المعنى "ما اهر ذا ناب الاشر" وانما قدر التقديم والتأخير مع انه وجه بعيد عن الفهم لضرورة تصحيح وقوع النكرة مبتدأ ثم اعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيراً بان يكون الجالى حبيباً وقد يكون شراً بان يكون الجانى عدواً أو المهر له نباح غير معتاد وهذا لا يكون الاشر.

قوله ﴿و في الدار رجل﴾ لتخصيصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يدكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة. قوله ﴿و سلام عليك﴾ لتخصيصه بالنسبة الى المتكلم اذا صله "سلمت سلاماً عليك" فحذف الفعل وعُدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكأنه قال سلامي اي سلامي من ليلى عليك. قوله ﴿فلا بد من عائد﴾ لان الجملة مستقلة بنفسها فلا بد فيها من الربط والربط لا يكون الا بالعالء هو اما ضمير كمال في المبالغين المذكورين او خبره كاللام في نعم الرجل زيد او وضع المظهر موضع المضمحل نحو الحاققة ما الحاققة او كون الخبر تفسيراً للمبعد ان حوّل هو الله احد. قوله ﴿وقد يحذف﴾ اي العائد اذا كان ضميراً لقيام القرينة نحو البر الكريهين فهو ما والسمن متوان يترهم اي الكرمه ومتوان منه بقرينة ان بالغ البر والسمن لا يتصور غيرهما. قوله ﴿وما وقع﴾

و في الدار رجل و سلام عليك والخبر قد يكون جملة مثل زيد ابوه قائم و زيد قام ابوه فلا بد من عائد وقد يحذف وما وقع ظرفاً فالأكثر على انه مقدّر بجملة و اذا كان المبتدأ مشتملاً على ماله صدر الكلام مثل من ابوك او كانا معرفتين او متساويين نحو افضل منك افضل مني او كان الخبر فعلاً له مثل زيد قام وجب تقديمه و اذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام مثل اين زيد او كان مصححاً له مثل في الدار رجل او لمتعلقه ضمير في المبتدأ مثل على التمرة مثلها زبداً او

بجملة اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او حلو محصور و... والمراد بالجملة الفعل مجاز من قبل ذكر الكل و اودة الجزء وانما قلنا الفعل لا الاسم لان متعلق الطرف عامل في الطرف والاصل في العمل الفعل لوضعه للعمل فلما وجب التقديم فالاصل اولى بتقديم وهذا عند البصريين واما الكوفيون فيقدرون الاسم لان الطرف في محل الخبر والاصل في الخبر الافراد. قوله ﴿و اذا صدر الكلام﴾ اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام. قوله ﴿مثل من ابوك﴾ واعلم ان "من" وان كان نكرة صورة لكنه معرفة معنى فان معناه اهنا ابوك ام ذاك؟. قوله ﴿او كانا معرفتين﴾ متساويين في التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ والاخر خبر ان حوزيد المنطلق. قوله ﴿او متساويين﴾ في اصل التخصيص. قوله ﴿وجب تقديمه﴾ اي تقديم المبتدأ على الخبر في جميع هذه الصور اما في الاول فلتلايفوت صدرة ماله صدر الكلام واما في الثاني والثالث فلتلايلزم الالتباس بين المبتدأ والخبر واما في الرابع فلتلايلبس المبتدأ بالفعل. قوله ﴿و اذا﴾

صدر الكلام اي الخبر الذي هو مفرد صورة وان كان جملة معنى فلا بد ان "اين" في "اين زيد" ليس بمفرد لانه ظرف مقدر بالفعل كما هو ملحق البصريين. قوله ﴿كان مصححاً له﴾ اي الخبر بتقديمه مصححاً للمبعد ان حيث انه مبتدأ بتقديمه يصح وقوعه مبتدأ. قوله ﴿مثل في الدار رجل﴾ فان "في الدار" خبر تخصص المبتدأ بتقديمه فلما عرفت في المبتدأ نكرة غير مخصوصة. قوله ﴿او لمتعلقه المبتدأ﴾ راجع الى ذلك المتعلق اذ لو انحازم الاضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى. قوله ﴿مثل زيداً﴾ فيه "مثلها" اي مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله "على التمرة" والتمررة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل.

قوله ﴿أو كان خبراً عن أن﴾ يعنى ان مع اسمها وخبرها بغير ما قبل المفرد مبدأ وخبره خبر كمالى المثال الآتى - قوله ﴿ووجب تقديمه﴾ أى تقديم الخبر على المبتدأ فى هذه الصور أى فى الاول فللألفوت صدارة ماله صدر الكلام وأما الثانى فللإلزام نكارة المبتدأ وأما الثانى فللإلزام الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة وأما الثانى الرابع فللإلزام الالتباس بين ان المفتوحة وان المكسورة فى اللفظ لا يمكن التحول من الفتحه لفتحانها - قوله ﴿وقد﴾ معنى الشرط وهو سببية الاول لحصول الثانى او للحكم به - قوله ﴿فيصح﴾ الخبر - لانه لما تضمن المبتدأ معنى الشرط فمبداً بالشرط والخبر بالجزاء فيصح دخول الفاء فى الخبر كمالى الجزاء واعلم ان المتكلم ان قصد الدلالة على ذلك المعنى يجب دخول الفاء عليه والافتقار - قوله ﴿وذلك﴾ أى المبتدأ المعظم معنى الشرط - قوله ﴿وليت﴾
.. بالاتفاق من المحلة لان الصحة دخول الفاء عليه
الما يكون بمشابهة المبتدأ بالشرط والخبر بالجزاء وليت
ولعل تزيلان تلك المشابهة لانهما خبر جان الكلام عن
الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار -
قوله ﴿وان﴾ أى الحق بعضهم - قيل هو مسبوقة - قوله ﴿ان﴾
بهما - لان "ان" يسطر المشابهة المذكورة لان الشرط
والجزاء من قبيل المعترديات وان للتحقيق وبينهما منافاة
والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى
الانشائية بل يريده قوله تعالى "إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَآمَنُوا وَهُمْ
كُفَّارٌ لَّنْ نَّقُولَ تَوْبَتُهُمْ" - قوله ﴿وقد﴾ والله
فالقريئة عليه حال المستهل لان مقصوده تعين الشيء
او لابس اسم الاشارة ثم الحكم على ذلك الشيء المعين
بالهلالية فيكون التقدير "هذا الهلال والله" - قوله ﴿
والخبر﴾ السبع - أى حلفاً جائز القيام قريئة من
غير إقامة شيء مقامه والقريئة ههنا دخول "إذا للمفاجأة" لانه
لا يدخل الاعلى الجملة الاسمية غالباً والسبع مفرد فعلم ان
خبره محذوف وتقديره على الملعب الصحيح كما نص عليه
صاحب اللباب "خرجت فاذا السبع واقف" - قوله ﴿مثل﴾
لولا زيد لكان كذا - أى كل مبتدأ وقع بعد لولا لم
حذف خبره واقم جواب لولا مقامه فههنا الحذف واجب
لوجود القريئة وقائم المقام اما القريئة فهو دخول
لولا لانها لا تمنع الشيء الثانى لوجود الشيء الاول فيدل على

كان خبراً عن أن مثل عندى أنك قائم و جب
تقديمه و قد يتعدّد الخبر مثل زيد عالم عاقل و
قد يتضمّن المبتدأ معنى الشرط فيصح دخول
الفاء فى الخبر و ذلك الاسم الموصول بفعل
او ظرف او النكرة الموصوفة بهما مثل الذى
يأتينى او فى الدار فله درهم و كلّ رجل يأتينى
او فى الدار فله درهم و ليت و لعلّ مانعان
بالاتفاق والحق بعضهم إنّ بهما و قد يحذف
المبتدأ لقيام قريئة جوازاً كقول المستهلّ
الهلال والله و الخبر جوازاً مثل خرجت فاذا
السبع و وجوباً فيما التزم فى موضعه غيره مثل
لولا زيد لكان كذا و مثل ضربى زيدا قائماً و

موجوداً أما قائم المقام فهو إقامة جواب لولا مقام الخبر فيكون التقدير "لولا زيد موجود لكان كذا" - قوله ﴿ومثل ضربى زيدا قائماً﴾ أى كل
اسم كان مصدر اصريحاً أو تاولاً مضافاً الى الفاعل او المفعول به ويعدّ حال من الفاعل او المفعول او منهما او كل اسم تفضيل مضاف الى ذلك المصدر ثم
حذف الخبر واقم الحال مقامه فههنا الحذف واجب لوجود القريئة وقائم المقام اما القريئة فلان استعمال المفردات فى كلامهم مخدوش وأما قائم المقام
فهو إقامة الحال مقام الخبر فيكون التقدير "ضربى زيدا حصل اذا كان قائماً" ثم حذف "حصل" كما يحذف مصلقات الظروف فبقى اذا كان قائماً
حذف "إذا" مع فعل الشرط العامل فى الحال واقم الحال مقام الظرف والظرف قائم مقام الخبر فيكون الحال قائم مقام الخبر كما هو مذهب البصريين وقال
الرضى تقديره "ضربى زيدا بلائسه قائماً" اذا اردت الحال عن المفعول و "ضربى زيدا بلائسى قائماً" اذا اردت الحال عن الفاعل ثم حذف ذوالحال بقى
ضربى زيدا بلائس قائماً حذف "بلائس" الذى هو خبر المبتدأ والعامل فى الحال واقم الحال مقامه -

لدلائها على معنى المقارنة واما قائم المقام فاقامة المعطوف مقام الخبر فيكون التقدير "كل رجل مقرون مع ضيعته" - قوله ﴿و لعمر ك لا فعلن كذا﴾ أى كل اسم يكون مقسماً به ومعتباً للقسم وخبره فعل القسم ثم حذف الخبر والقيم جواب القسم مقامه فهنا الحذف واجب لوجود القرينة وقائم المقام فالقرينة "ذكر المقسم به" يدل على فعل القسم واما قائم المقام فهو اقامة جواب القسم مقامه فيكون تقديره "لعمر ك قسمي لا فعلن كذا" - قوله ﴿خبر ان واخواتها﴾ أى بعض من المرفوعات خبر... الخ - قوله ﴿هو﴾..... هذه الحروف ﴿و المراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لا يراى الاثر فيهما لفظاً ومعنى. قوله ﴿كامر خبر المبتدأ﴾ فى الاقسام والشرائط والاحكام - قوله ﴿لا فى تقديمه﴾ أى لا يجوز تقديم الخبر على الاسم لان هذه الحروف فروع على الفعل فى العمل فأريد ان يكون عملها فرعياً ايضاً والعمل الفرعى للفعل

ان يتقدم المنصوب على المرفوع والا صلى ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما عملت العمل الفرعى لم يتصرف فى معموليها بتقديم لانهما على الاول كما يتصرف فى معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل - قوله ﴿الا اذا كان ظرفاً﴾ ذلك لتوسعهم فى الظروف ما لا يتوسع فى غيرها لكن لو كان الاسم معرفة فتقديم الخبر عليه جائز كما فى قوله تعالى "ان اليها ايابهم" ولو كان نكرة فتقديم الخبر عليه واجب كما فى قول الشاعر "ان من البيان لسخران من الشعر لجكمة" - قوله ﴿خبر لا التى لنفى الجنس﴾ أى بعض من المرفوعات خبر لا التى لنفى صفة الجنس - قوله ﴿مثل﴾..... فيها ﴿اى فى الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال. قوله ﴿ويحذف كثيراً﴾ اذا كان الخبر من الافعال العامة كالموجود والحاصل لدلالة النفى عليه لان النفى يقتضى المنفى ولما لم يكن القرينة على خصوص المنفى حملنا النفى على نفي الامر نحو "لا اله الا الله" أى "لا اله موجود الا الله" - قوله ﴿وبنو تميم لا يشتون﴾ أى لا يظهرون خبر لا فى اللفظ سواء كان عاماً او خاصاً لان كثرة الحذف عندهم دليل وجوب الحذف او المراد انهم لا يشتون اصلاً أى لا لفظاً ولا تقدير يقولون انه اسم فعل بمعنى انتفى ويقولون معنى قولهم "لا اهل ولا مال" انتفى الامل والمال فيتم بالفعل فلا حاجة الى الخبر و ذلك بان "لا" لا يكون حينئذ

كل رجل وضيعته و لعمر ك لا فعلن كذا
خبر ان واخواتها هو المسند بعد دخول
هذه الحروف مثل ان زيداً قائم و امره كامر
خبر المبتدأ الا فى تقديمه الا اذا كان ظرفاً
خبر لا التى لنفى الجنس هو المسند بعد
دخولها مثل لا غلام رجل ظريف فيها ويحذف
كثيراً و بنو تميم لا يشتونه اسم ما ولا
المشبهين بليس هو المسند اليه بعد دخولهما
مثل ما زيد قائماً ولا رجل افضل منك و هو
فى لا شاذ المنصوبات هو ما اشتمل على

قوله ﴿و كل رجل وضيعته﴾ أى كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التى بمعنى مع ثم حذف الخبر والقيم المعطوف مقامه فهنا الحذف واجب لوجود القرينة وقائم المقام فالقرينة "الواو" التى بمعنى مع

بمعنى اسم الفعل لان اسم الفعل لا يكون على هذه الصيغة - قوله ﴿و هو فى لا شاذ﴾ أى عمل ليس فى "لا" قليل لان مشابهة "لا" بليس ناقص لان ليس لنفى الحال ولا للنفى المطلق فانصرف عمله على مورد السماع والسمع موجود فى النكرة لا فى المعرفة ... واعلم ان عمل ما ولا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يشتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما - قوله ﴿المنصوبات﴾ هى الثا عشر بالاستقراء المفعول المطلق وبه وله ومع وفيه والمستثنى والتميز والحال واسم الحروف المشبهة بالفعل وخبر كان واخواتها واسم لانفى الجنس وخبر ما ولا المشبهين بليس. قوله ﴿هو﴾ أى جنس المنصوب يدل عليه المنصوبات من قبيل دلالة الجمع على الجنس لا من قبيل دلالة الجمع على المفرد.

قوله ﴿ما.....المفعولية﴾ أى علامة كون الشيء مفعولاً وهى اربع "الفحة" فى المفردات وهى المنصرف و"الكسرة" فى جمع المؤنث السالم و"الالف" فى الاسماء الستة و"الهاء" فى الضميمة وجمع المذكور السالم. قوله ﴿فمنه﴾ أى بعض من جنس المنصوبات على ان يرجع الضمير الى المحدود لانه هو المقصود او بعض من جنس ما اشعمل على علامة كون الشيء مفعولاً على ان يرجع الضمير الى الحد لانه قريب. قوله ﴿وهو.....بمعناه﴾ المراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يضح اسناده اليه سواء كان ايجاباً او سلباً لان يكون مؤثراً فيه موجباً اياه فدخل فى التعريف مثل مات موتاً وجرس جرساً وضرب ضرباً. قوله ﴿وقد يكون للتأكيد﴾ ان لم يكن فى مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل. قوله ﴿والنوع﴾ ان دل على بعض انواعه. قوله ﴿والعدد﴾ ان دل على عدده. قوله ﴿فالاول.....لا يجمع﴾ لانه دال على الماهية المعرأة عن الدلالة على التعدد والتنبيه والجمع تستلزمان التعدد بينهما تناف الا اذا قصده النوع او العدد. قوله ﴿بخلاف اخويه﴾ لانها لا يدلان على الماهية المعرأة بل يدلان على الماهية مع النوعية والتعدد وهما لا يتنافيان التعدد. قوله ﴿وقد يكون بغير لفظه﴾ سواء كان المغايرة بحسب المادة نحو "قعدت جلوساً" او بحسب الباب نحو "ابته الله نباتاً". قوله ﴿خير مقدم﴾ فالقرينة عليه الحال القادم والمصدرية مجاز باعتبار الموصوف المحذوف او المضاف اليه لان اسم تفضيل له حكم ماضيف اليه فتقديره "قيدت قُلُوباً مَخَيَّرَ مَقْدَمَ". قوله ﴿ووجوباً.....عجبا﴾ لان لا يوجب فى كلام الفصحاء استعمال الافعال العاملة مع هذه المصادر وهذا معنى الحذف الوجوبى السماعى فاصل الامثلة "سَقَاكَ اللهُ سَقِيّاً" و"رَعَاكَ اللهُ رَعِيّاً" و"غَابَ رَجُلٌ غَيْبَةً" من غاب الرجل غيبة اذا لم يتصل ما يطلب و"جَدَعَ جَدْعاً" والجذع قطع الانف والاذن والشفة واليد و"حَمَدْتُ حَمْدًا" و"شَكَرْتُ شُكْرًا" و"عَجِبْتُ عَجَبًا". قوله ﴿مما﴾ المراد بها "المفعول المطلق" وهو يحذف المضاف اى موضع ما وقع..... الخ. قوله ﴿او وقع مكرراً﴾ اى فى موضع الخبر عن اسم لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه. قوله ﴿نحو ما انت الاسير﴾ فسير المفعول مطلق وقع مثبتاً كرهة بعد النفى وهو ما التى داخله على اسم وهوانت الذى لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه والاحتمل صرف الوصف على الذات ولا يجوز. قوله ﴿وما انت الاسير البريد﴾ فسير البريد مفعول مطلق وقع مثبتاً معرفة بعد النفى ... والباقى كما مر.

قوله ﴿ما.....المفعولية﴾ أى علامة كون الشيء مفعولاً وهى اربع "الفحة" فى المفردات وهى المنصرف و"الكسرة" فى جمع المؤنث السالم و"الالف" فى الاسماء الستة و"الهاء" فى الضميمة وجمع المذكور السالم. قوله ﴿فمنه﴾ أى بعض من جنس المنصوبات على ان يرجع الضمير الى المحدود لانه هو المقصود او بعض من جنس ما اشعمل على علامة كون الشيء مفعولاً على ان يرجع الضمير الى الحد لانه قريب. قوله ﴿وهو.....بمعناه﴾ المراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يضح اسناده اليه سواء كان ايجاباً او سلباً لان يكون مؤثراً فيه موجباً اياه فدخل فى التعريف مثل مات موتاً وجرس جرساً وضرب ضرباً. قوله ﴿وقد يكون للتأكيد﴾ ان لم يكن فى مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل. قوله ﴿والنوع﴾ ان دل على بعض انواعه. قوله ﴿والعدد﴾ ان دل على عدده. قوله ﴿فالاول.....لا يجمع﴾ لانه دال على الماهية المعرأة عن الدلالة على التعدد والتنبيه والجمع تستلزمان التعدد بينهما تناف الا اذا قصده النوع او العدد. قوله ﴿بخلاف اخويه﴾ لانها لا يدلان على الماهية المعرأة بل يدلان على الماهية مع النوعية والتعدد وهما لا يتنافيان التعدد. قوله ﴿وقد يكون بغير لفظه﴾ سواء كان المغايرة بحسب المادة نحو "قعدت جلوساً" او بحسب الباب نحو "ابته الله نباتاً". قوله ﴿خير مقدم﴾ فالقرينة عليه الحال القادم والمصدرية مجاز باعتبار الموصوف المحذوف او المضاف اليه لان اسم تفضيل له حكم ماضيف اليه فتقديره "قيدت قُلُوباً مَخَيَّرَ مَقْدَمَ". قوله ﴿ووجوباً.....عجبا﴾ لان لا يوجب فى كلام الفصحاء استعمال الافعال العاملة مع هذه المصادر وهذا معنى الحذف الوجوبى السماعى فاصل الامثلة "سَقَاكَ اللهُ سَقِيّاً" و"رَعَاكَ اللهُ رَعِيّاً" و"غَابَ رَجُلٌ غَيْبَةً" من غاب الرجل غيبة اذا لم يتصل ما يطلب و"جَدَعَ جَدْعاً" والجذع قطع الانف والاذن والشفة واليد و"حَمَدْتُ حَمْدًا" و"شَكَرْتُ شُكْرًا" و"عَجِبْتُ عَجَبًا". قوله ﴿مما﴾

المراد بها "المفعول المطلق" وهو يحذف المضاف اى موضع ما وقع..... الخ. قوله ﴿او وقع مكرراً﴾ اى فى موضع الخبر عن اسم لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه. قوله ﴿نحو ما انت الاسير﴾ فسير المفعول مطلق وقع مثبتاً كرهة بعد النفى وهو ما التى داخله على اسم وهوانت الذى لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه والاحتمل صرف الوصف على الذات ولا يجوز. قوله ﴿وما انت الاسير البريد﴾ فسير البريد مفعول مطلق وقع مثبتاً معرفة بعد النفى ... والباقى كما مر.

سكانى القامة كثيرة متعالية ثم حذف فعل والهم المصدر مقام الفعل فصار "إِلْيَيْنِ لَكَ" ثم رد المصدر الى الفاعلى المجرد بحذف الزوا والفتحة "إِلَيْنِ لَكَ" ثم حذف اللام للتعطيف وسقط النون بالاضافة فصار "إِلَيْنِ لَكَ" ثم ادغم الباء فى الباء فصار "إِلَيْنِ لَكَ" وكذلك سَقَيْتُكَ فى الاصل "سَقَيْتُكَ" ثم حذف الفعل والهم المصدر مقامه فصار "إِسْقَاتُكَ" ثم رد المصدر الى الفاعلى المجرد بحذف الزوا والفتحة بالاضافة فصار "سَقَيْتُكَ" فالقرينة نصب المفعول وقائم المقام القامة المفعول مقام العامل. قوله ﴿وَالْمَفْعُولُ بِهِ.....﴾ الفاعل أى ما يتعلق به بالذات فعل الفاعل المصدر استاده الى الفاعل والفاعل اعم من ان يكون حقيقة او اعتبارا او المراد بالوقوع الصلح فيها او البقاء. قوله ﴿وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْفَعْلِ﴾ لان الفعل قوى العمل ليعمل فى المفعول المتقدم والمتاخر. قوله ﴿وَقَدْ يَحذف.....﴾ من

ومنها ما وقع مثني مثل لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ
المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل نحو
ضربت زيدا وقد يتقدم على الفعل نحو زيدا
ضربت وقد يحذف الفعل لقيام
قرينة جوازاً كقولك زيدا لمن قال من
اضرب ووجوباً فى اربعة مواضع الاول
سَمَاعِيَّ نَحْوِ امْرَأٍ وَنَفْسَةٍ وَانْتَهَوْا خَيْرًا لَكُمْ وَ
اهلاً وسهلاً والثانى المنادى وهو المطلوب
اقباله بحرف نائب مناب ادْعُوْ لَفْظاً او تقديرأ و
يبني على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة نحو يا

قوله ﴿وَمِنْهَا مَا وَقَعَ مثنى﴾ وان لم يكن للتثنية حقيقة بل للتكرير
والتكثير. قوله ﴿مِثْلُ لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ﴾ انه مصدر المزيدي لان لبك
فى الاصل "لَبَّ لَكَ إِلَيْنِ" أى اقيم لخدمتك وامطال امرك ولا تهرُخْ عن

المتقدم والمتاخر. قوله ﴿وَقَدْ يَحذف.....﴾ من
اضرب ﴿فالقريضة عليه سوال السائل.
قوله ﴿ووجوباً فى اربعة مواضع﴾ تخصر
هذه المواضع بالذكر ليس للحصر بل لكثرة المباحث
بالنسبة الى هذه الابواب. قوله ﴿نَحْوِ امْرَأٍ
نَفْسَةٍ﴾ أى اترك امرأً ونفساً. قوله ﴿وَانْتَهَوْا
خَيْرًا لَكُمْ﴾ وَانْتَهَوْا عَنِ التَّحْلِيثِ وَالْحَيْدِ وَانْتَهَوْا
وهو التوحيد. قوله ﴿وَاهلاً وسهلاً﴾ أى آتَيْتُ
أَهْلًا وَأَجَابِيَّتٍ وَوَعَيْتُ سَهْلًا مِنَ الْبِلَادِ لِأَخْرَجًا ... وانما كان
حذف الفعل فى هذه المواضع سماعية لانهم يوجبون
كلامهم استعمال الافعال العاملة مع هذه المفاعيل وهذا
معنى وجوب الحذف سماعاً. قوله ﴿وَالثَّانِي
المنادى.....﴾ وتقديرأ ﴿طلب التوجه اعم من ان
يكون بوجهه او بقلبه وطلب التوجه بوجهه او بقلبه اعم من
ان يكون حقيقة مثل يا زيد او حكماً نحو يا سماء ويا جبال بانه
نزلت هذه الاشياء او لامتزلة من له صلاحية النداء ثم دخل
عليها حرف النداء.... واعلم ان فى هذا المقام ثلاثة مذاهب
لمذهب سيويه ان المنادى منصوب بفعل مقدر ومذهب
المبرد ان المنادى منصوب بحرف النداء الذى قام مقام

الفعل ومذهب ابو على ان المنادى منصوب بحرف النداء من حيث ان حروف النداء من قبيل اسماء الافعال والمختار عند المصنف مذهب سيويه
وحروف النداء خمسة يا وهياوى وايا وا والهمزة. قوله ﴿وَيَبْنِي عَلَى مَا يَرْفَعُ بِهِ﴾ المابنى لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة للكاف
الحرفية الخطابية ويبني على الضمة دون الفتحة والكسرة لانه لو يبنى على الفتحة لالتبس بالمنادى الذى فى آخره الف ثم حذف الالف واكتفى
بفتحة ما قبلها ولو يبنى على الكسرة لالتبس بالمنادى الذى هو مضاف الى باء المتكلم ثم حذف الباء واكتفى بكسرة ما قبلها نحو يا زيدا يا رجل
ويا زيدا ويا زيدا.

المستغاث بالمستغاث له فيما اذا حذف المستغاث واقیم المستغاث له مقامه نحو لا للمظلوم اى بالقوم فانه لو لم تفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم فى هذا المثال مستغاث او مستغاث له. قوله ﴿ ويفتح فيه ﴾ لان اللام يقتضى جر مدخوله والالف يقتضى فتح ما قبلها وبينهما تناف وانما ينى هذا القسم لوقوع موقع الكاف الاسمية المشابهة بالكاف الحرفية الخطابية وينى على الفتح لان فى آخره الف والالف يقتضى فتح ما قبلها. قوله ﴿ وينصب ماسواهما ﴾ الضمير فها ماسواهما راجع الى المنادى المفرد المعرفة والمستغاث مطلقا سواء كان المستغاث باللام او بالالف. قوله ﴿ يار جلا لغير معين ﴾ اى حال كونه مقولا لغير معين ... واهلهم انه احرب هذا القسم من المنادى لان الاضافة وشبهها من الخواص المعظمة المكبرة للاسم يقوى بهاجهة الاسمية ويضعف بهاجهة المشابهة بالحرف وانما نصب لان المنادى مفعول به فى الحقيقة واعراب المفعول به نصب عند عدم المانع.

زيد ويارجل ويازيدان ويازيدون ويخفض بلام الاستغاثة نحو يا زيدا وافتح لاحاق الفها ولا لام فيه نحو يا زيدا وينصب ماسواهما نحو يا عبد الله ويا طالعا جلا ويارجلا لغير معين و
توابع المنادى المبني المفردة من التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه ترفع على لفظه وتنصب على محله مثل يا زيد العاقل والعاقل والخليل فى المعطوف يختار الرفع و ابو عمرو والنصب و ابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل والا

قوله ﴿ ويخفض بلام الاستغاثة ﴾ ان المصنف خص اللام لان لام الاستغاثة اللام الجارة واللام الجارة للاختصاص والمستغاث ايضا مخصوص من بين امثاله بالدعاء فيكون بينهما مناسبة. قوله ﴿ نحو يا زيدا ﴾ انما فتحت اللام لتلايل

جعل تلك الحالة اعزها له فصار رفعاً. قوله ﴿ و ابو عمرو والنصب ﴾ اى يختار النصب مع جواز الرفع لان هذا المعطوف المذكور لما امتنع دخول حرف النداء عليه فهو لم يكن منادى مستقلا فى الحقيقة بل يكون تابعا للمنادى وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب على المفعولية يكون تابعه منصوبا ايضا. قوله ﴿ و ابو العباس ان كان كالحسن ﴾ اى كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه. قوله ﴿ فكالخليل ﴾ فى اختيار الرفع مع جواز النصب لا مكان جعله منادى مستقل. قوله ﴿ والا ﴾ اى وان لم يكن كاسم الحسن فى جواز نزع اللام منه.

منادى مستقلاً. قوله ﴿والمضافة تنصب﴾ لان التوابع المضافة اذا وقعت عين المنادى فنصب مع مباشرة حرف النداء فاذا وقعت توابع المنادى فنصب بالطريق الاول مثال الصفة المضافة نحو يا هذا المال ومثال التاكيد المضاف نحو يا تيم كلهم ومثال عطف البيان المضاف نحو يا زيد اخا عمرو وزيديا عبد الله. قوله ﴿حكم المستقل﴾ اى حكم المنادى المستقل. قوله ﴿مطلقاً﴾ سواء كان مفردين او مضافين او شبه مضافين معرفتين كان او كرتين. قوله ﴿والمعلم﴾ فتحة لان هذا القسم من المنادى كثير الاستعمال فى كلامهم والكثير يقتضى التخفيف فنخففوه باختيار الفتحة. قوله ﴿واذا﴾ يا ايها الرجل وهذا لا يلزم اجتماع العلى التعريف بلافاصل. قوله ﴿والتزموا﴾ بالنداء فان التزم رفعه لتكون حركته الاعرابية موافقة للحركة النهائية التى هى علامة المنادى فتدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة الجواز

فكأبى عمرو والمضافة تنصب والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقاً والعلم الموصوف بابن او ابنة مضافاً الى علم آخر يختار فتحه و اذا نودى المعروف باللام قيل يا ايها الرجل و يا هذا الرجل و يا ايها الرجل والتزموا رفع الرجل لانه المقصود بالنداء و توابعه لانها توابع معرب و قالوا يا الله خاصة ولك فى مثل ياتيم تيم عدي الضم والنصب و المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامى و يا غلامى و يا غلام و يا غلاماً و بالهاء وقفاً وقالوا يا ابى و يا أمى و يا ابت و يا أمت

قوله ﴿فكأبى عمرو﴾ فى اختيار النصب مع جواز الرفع لعدم امكان جعله

الوجهين فى صفة المنادى ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهمة عن تلك القاعدة. قوله ﴿وتوابعه﴾ اى وانما التزموا رفع توابعه مضافة او مفردة. قوله ﴿لانها توابع معرب﴾ وتوابع المعرب تابعة فى اللفظ. قوله ﴿يا الله خاصة﴾ لان دخول حرف النداء على المعروف باللام بالذات ممتنع ان لم يكن اللام لازماً عوضاً وهذا اللام لازم عوضاً اما كونها لازم فلان جزء من العلم واما كونه عوضاً فلان الله فى الاصل الاله ثم حذفت الهمزة المكسورة وعوض عنها اللام فصار ال لاه ثم ادغمت اللام فى اللام فصار الله. قوله ﴿مثل ياتيم تيم عدى﴾ والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب كروفيه المنادى المفرد المعرفة ويلى الثانى الاسم المجرور بالاضافة. قوله ﴿الضم﴾ لانه المنادى المفرد المعرفة والمنادى المفرد المعرفة يبنى على الضم. قوله ﴿النصب﴾ لان تيم الاول مضاف الى عدى المذكور وتيم الثانى تاكيد لفظى فاصل بين المضاف والمضاف اليه كما هو مذهب سيويه وان تيم الاول مضاف الى عدى المحذوف بالقرينة المذكور كما هو مذهب المبرد والمنادى المضاف من قبيل المنصوبات. قوله ﴿والمضاف﴾ يا غلاماً اى يجوز فيه وجوه اربعة لان المنادى

المضاف الى ياء المتكلم كثير الاستعمال فى كلامهم وكثير الاستعمال يقتضى التخفيف فيختار والتخفيف فيه بكثرة الوجوه نحو يا غلامى يسكون الياء ويا غلامى يفتح الياء ويا غلام يحذف الياء اكتفاء بكسرة ما قبلها ويا غلاماً بقلب الياء الفاء ابدال الكسرة فتحاً. قوله ﴿وبالهاء وقفاً﴾ اى يجوز الحاق الهاء بالكل فتقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلاميه ويا غلاماه فرقا بين الوصل والوقف. قوله ﴿ويا ابى ويا امى﴾ بالوجه الرابع المذكورة مع زيادة الوجهين الآخرين لان نداء الاب والام كثير بالنسبة الى نداء غلام فاختاروا فيه زيادة الوجهين الآخرين للتخفيف. قوله ﴿يا ابت ويا أمت﴾ بقلب الياء بالهاء.

قوله ﴿فتحاً﴾ أى حال كون التاء مفتوحة موافقة لحركة الياء. قوله ﴿كسراً﴾ أى حال كون التاء مكسورة لمناسبة الياء.
قوله ﴿وبالالف﴾ بعد التاء، لأنه جمع بين العوضين وهو جائز. قوله ﴿دون الياء﴾ لأنه جمع بين العوض والمعوّض عنه وهو غير جائز.
قوله ﴿ويا ابن ام..... يا غلامى﴾ بالوجه الأربعة المذكورة. قوله ﴿وقالوا﴾ بزيادة وجه آخر. قوله ﴿يا ابن ام ويا ابن عم﴾
بقلب الياء الفاء وحذف الالف اكتفاء بفتح ما قبلها لئلا يظن التضعيف وكثرة الاستعمال وطول اللفظ. قوله ﴿وترخيم المنادى جائز﴾
مطلقاً سواء كان فى الضرورة الشعرية وفى سعة الكلام. قوله ﴿وهو..... تخفيفاً﴾ أى لمجرد التخفيف لالمة أخرى مقتضية للحذف. قوله
﴿وشرطه..... مضافاً﴾ لأنه لو كان مضافاً لكان لا يتخلو أمان تحذف فى آخر المضاف أو فى آخر المضاف إليه فعلى الأول يلزم الترخيم فى

وسط الكلمة بالنظر الى المعنى وعلى الثانى يلزم الترخيم
فى غير المنادى بالنظر الى اللفظ. قوله ﴿ولا
مستغاثاً﴾ لا باللام ولا بالالف اما عدم كونه باللام فلأنه
لم يظهر فيه الرحزف التداء من الضمة والنصب فلا يجرى
فيه الترخيم الذى هو من خصائص المنادى واما عدم كونه
بالالف فلان للزيادة فى آخره للغرض المطلوب
وهو الاستغاثة والحذف يتأقبه. قوله ﴿ولا جملة﴾
لان الجملة تجرى مجرى الامثال فلا تغير فيها كما لا تغير
فى الامثال. قوله ﴿ويكون..... احرف﴾
﴿اما كونه علماً فلان العلم لشبهة امره يكون فيه مابقى
دليلاً على مالقى واما كونه زائداً على ثلاثة احرف فلنلا يلزم
النقصان على القدر الصالح للكلمة بالترخيم
قوله ﴿واما بقاء التانيث﴾ ان لم يكن
علماً ولا زائداً على ثلاثة احرف لان وضع التاء على الزوال
فيكفى لسقوطه ادنى مقتضى السقوط. قوله ﴿حكم
الواحدة﴾ أى زيادتان كانتان فى حكم الواحدة بان
يكونا زائداً متاعلمين واحدهم معنى اجتلبا دفعة واحدة بمعنى
واحد. قوله ﴿اسماء﴾ وزنه فعلاء واصله "وسماء" من
الوسامة فقلبت الواو همزة كما فى احدوا ناث فى آخره
زيادتان وهى الالف والهمزة فى حكم الواحدة.....
قوله ﴿مروان﴾ يعنى الالف والهمزة فى اسماء

فتحاً وكسراً وبالالف دون الياء ويا ابن ام ويا
ابن عم خاصة مثل باب يا غلامى وقالوا يا ابن
ام ويا ابن عم و ترخيم المنادى جائز وفى
غيره ضرورة وهو حذف فى آخره تخفيفاً و
شرطه ان لا يكون مضافاً ولا مستغاثاً ولا جملة
ويكون اما علماً زائداً على ثلاثة احرف و اما
بقاء التانيث فان كان فى آخره زيادتان فى
حكم الواحدة كاسماء و مروان او حرف
صحيح قبله مدة و هو اكثر من اربعة احرف
حذفتا وان كان مركباً حذف الاسم الاخير وان
كان غير ذلك فحرف واحد وهو فى حكم
الثابت على الاكثر فيقال يا حار و يائمو و

زيدتاً بمعنى التانيث والالف والنون فى مروان زيدتاً بمعنى التذكير. قوله ﴿وان كان مركباً﴾ من غير المركب الاسنادى والاضافى.
قوله ﴿الاخير﴾ لانه بمنزلة تاء التانيث فى العروض والطرز. قوله ﴿فحرف واحد﴾ لعدم موجب حذف الزائد. قوله ﴿الاكثر﴾ لان
المحذوف كالمفروق فيكون آخره كالوسط حكماً. قوله ﴿برأسه﴾ فى الاعراب والبناء على الاستعمال الاقل يجعل المحذوف نسباً منسياً.

قوله ﴿يا حار﴾ بضم الحاء لانه منادى مفرد معرفة والمنادى المفرد المعرفة مبنى على الضمة فيبنى ان يبنى على التضمين.
 قوله ﴿ويا ثمي﴾ بقلب الواو ياء وابدال الضمة بالكسرة لان الواو وقعت في الطرف وما قبلها حصة والواو اذا وقعت في الطرف قلبت ياء و
 حصة ما قبلها ابدلت بالكسرة لمناسبة الياء. قوله ﴿ويا كرا﴾ بقلب الواو الفاء بسبب الغاء مانع الاعلال و هو وقوع الساكن بعد الواو .
 قوله ﴿صيغة النداء﴾ وهي يا عاصم لان يا اشهر من بين صيغ النداء فهي اولى بالعميم . قوله ﴿المنذوب﴾ المنذوب في اللغة ميت يبكى
 عليه احد و يعدد محاسنه ليعلم الناس على ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء و يشاركونه في الفجع عليه وفي الاصطلاح ميت يبكى
 ﴿واختص﴾ اي اعاز المنذوب عن المنادى. قوله ﴿حكم المنادى﴾ بشرط وقوعه على صورة قسم من اقسام المنادى. قوله ﴿في﴾
 اخيره ﴿لما الصوت المطلوب في الندة . قوله ﴿خفت اللبس﴾ بتقدير زيادة الف في اخيره عدلت
 عن الالف الى حرف كان حركة اخر المنذوب من جنسه . قوله ﴿في الوقف﴾ لحفظ المدات . قوله ﴿الا
 المعروف﴾ ليعذر النادب لسبب معرفة المنذوب في
 الندة . قوله ﴿وار جلاه﴾ اذ لم يشتهر بهذا اللفظ
 مندوب خاص . قوله ﴿وازيد الطويله﴾ يعني امتع
 الحاق الالف في اخر صفة المنذوب . قوله ﴿خلافاً
 ليونس﴾ فانه يجوز الحاق الالف بآخر صفة المنذوب
 لانه لما جاز الحاق الالف بآخر ما اضيف اليه المنذوب مع
 ان بين المضاف والمضاف اليه مقابلة بالذات جاز الحاق
 الالف بآخر صفة المنذوب بالطريق الاولى لاتحادهما
 بالذات . قوله ﴿مع اسم الجنس﴾ لان اسم الجنس
 لا يكثر نداؤه مثل نداء العلم فلا يستحق اللحن الى كونه
 منادى على تقدير حذف حرف النداء . قوله ﴿والاشارة﴾
 والابهام . قوله ﴿والمستغاث والمنذوب﴾ لان
 المطلوب في آخرهما الزيادة و طول الكلام والحذف
 يتألفهما قوله ﴿وشد﴾ هذا جواب سوال مقرر تقديره
 انكم قلتم ان حذف النداء لا يجوز مع اسم الجنس فهذه
 القاعدة منقوضة بنحو اصبح ليل واقتد مخنوق و اطرق كرا
 لانه اسم جنس مع ان حذف حرف النداء منه جائز فاجاب المصنف بقوله "شد.... الخ" . قوله ﴿اصبح ليل﴾ اي "صر صبحا يليل" حذف حرف
 النداء من الليل مع انه اسم جنس شلوداً . قوله ﴿واقتد مخنوق﴾ اي "بامخنوق" قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلق فخنقه
 وقال "اقتد مخنوق" بحذف حرف النداء . قوله ﴿واطرق كرا﴾ اي باكروان وفيه شلودان حذف حرف النداء من اسم جنس وترخييم غير
 العلم.

الوجوب القياسي. قوله ﴿ما أضمر... التفسير﴾ أى كل مفعول به قدر عامله الناصب على شرط تفسير العامل فيما بعده الشريطة بمعنى الشرط و
إضافة الشرط الى التفسير بولاية فيكون حاصل المعنى هكذا الثالث ما أضمر عامله بناء على شرط هو تفسير العامل فيما بعده فهنا الحذف واجب لتلازم
الجمع بين المفسر والمفسر. قوله ﴿مشتغل عنه﴾ فارغ كل واحد منهما عن العمل فى ذلك الاسم. قوله ﴿بضمير هـ﴾ أى بسبب تسليطهما
بالعمل فى ضمير ذلك الاسم. قوله ﴿او متعلقه﴾ أى متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره. قوله ﴿لو سلط﴾ بمجرد رفع هذا الاشتغال. قوله ﴿
عليه﴾ أى على ذلك الاسم. قوله ﴿مناسبة﴾ فى العرادف وال لزوم. قوله ﴿لنصبه﴾ على المفعولية. قوله ﴿مثل... حبست عليه﴾ ان
تعدد الامثلة باعتبار تعدد الممفلات و فى هذا المقام امور اربعة احدها اشتغال الفعل بالضمير يمكن التسليط بعينه والثانى اشتغال الفعل بالضمير يمكن

يحذف المنادى لقيام قرينة جوازاً مثل آلايا
اسجدوا والثالث ما أضمر عامله على شريطة
التفسير وهو كل اسم بعده فعل او شبهه
مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو
او مناسبة لنصبه مثل زيدا ضربته و زيدا امررت
به و زيدا ضربت غلامه و زيدا حبست عليه
ينصب بفعل مضمر يفسره ما بعده أى ضربت
وجاوزت واهنت ولا بست و يختار الرفع
بالاتداء عند عدم قرينة خلافه او عند وجود
أقوى منها كما مع غير الطلب

التسليط باعتبار العرادف والثالث اشتغال الفعل بالمتعلق
يمكن التسليط باعتبار اللزوم والرابع اشتغال الفعل بالضمير
يمكن التسليط باعتبار اللزوم نحو زيد اضربه هذا مثال الفعل
المشتغل بالضمير الممكن التسليط بعينه و زيدا مرتت به
هذا مثال الفعل المشتغل بالضمير الممكن التسليط باعتبار
المرادف أى جاوزت لان مرتت بعد تعديته بالباء مرادف
لجاوزت و زيدا ضربت غلامه هذا مثال الفعل المشتغل
بالمعلق الممكن تسليطه باعتبار اللزوم اعنى اهنت لان
ضرب الغلام يستلزم لاهانة سيده و زيدا حبست عليه و هذا
مثال الفعل المشتغل بالضمير الممكن تسليطه باعتبار اللزوم
اعنى لا بست لان حبس الشئ على الشئ يستلزم ملازمة
المحبوس عليه. قوله ﴿ينصب﴾ أى زيد فى هذه
الامثلة. قوله ﴿ويختار الرفع... خلافه﴾ المراد
بعدم القرينة عدم القرينة المرجحة لا المصححة يعنى ان
قرينتى الصحة و ان وجدتا من الجانبين لكن القرينة
المصححة للرفع أقوى من القرينة المصححة للنصب كما
فى "زيد اضربه" فان تجرد زيد عن العامل اللفظى قرينة
مصححة للرفع و وجود ماله صلاحية التفسير قرينة مصححة
لنصب لكن القرينة المصححة للرفع أقوى من القرينة
المصححة للنصب لما فيها من السلامة عن الحذف ...
واعلم ان الاسم الواقع فى مظان الاضمار على شريطة
التفسير على خمسة اقسام قسم يختار فيه الرفع مع جواز
النصب و قسم يختار فيه النصب مع جواز الرفع و قسم يعين

فيه الرفع و قسم يعين فيه النصب و قسم يستوى فيه الامران. قوله ﴿او عند وجود أقوى منها﴾ أى أيضاً يختار الرفع فى هذا الاسم المذكور عند
وجود القرينة المرجحة من الجانبين لكن القرينة المرجحة لا يغنى عن القرينة المرجحة للنصب يعنى كما ان قرينتى الصحة موجودتان من الجانبين
كذلك قرينتا الترجيح موجودتان من الجانبين لكن القرينة المرجحة للرفع أقوى من القرينة المرجحة للنصب. قوله ﴿كاما﴾ أى ابا الداخلة على ذلك
الاسم المذكور. قوله ﴿مع غير الطلب﴾ نحو "لهم القوم" زيد فأكرمته "فجرد زيدا عن العامل اللفظى قرينة مصححة للرفع و وجود ماله صلاحية
التفسير قرينة مصححة للنصب. ر دخول "اما" قرينة مرجحة للرفع و هى أقوى لانها لا يقع بعدها غالباً الا مبتدأ والمطف على الفعلية قرينة مرجحة للنصب لان
كلمة اما لا تدخل الا على الاسم غالباً و أيضاً تأيد بالسلامة عن الحذف.

نحو "زيداً ضربه" والمقال "حرف الاستفهام" لانه يعارض الرفع في الاسم الاستفهام مثل "من اكرمه" ولم يقل "همزة الاستفهام" ليشمل مثل "هل زيداً ضربه" لانه يجوز وان استعمله النحلة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكتفى فيه بتقدير الفعل. قوله ﴿هو اذا الشرطية﴾ الدالة على المجازاة في الزمان نحو "اذا عبد الله تلقاه فاكرمه". قوله ﴿وحيث﴾ الدالة على المجازاة في المكان نحو "حيث زيداً تجده فاكرمه". قوله ﴿وفي الامر والنهي﴾ بمعنى موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي نحو "زيداً اضربه" و"زيداً لا تضربه". قوله ﴿اذهي﴾ اي هذه المواضع. قوله ﴿مواقع الفعل﴾ اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر اما في حرف النفي وحرف الاستفهام واذا الشرطية وحيث الشرطية فانها لا تدخل الا على الفعل غالباً وفي هذه الصور ليس الفعل ملغوظاً فاعلم انه مقدروا ما في الامر والنهي فلانه لو كان الاسم مرفوعاً بالابتداء لكان الامر والنهي خبرين عنه وهما من قبيل الانشاءات والانشاء لا يقع خبر الابتداء بعيد. قوله ﴿وعند خوف... بالصفة﴾ المراد بالمفسر الخبر لكن اطلاق المفسر عليه بطريق المجاز باعتبار انه يكون مفسراً الى حالة النصب فلا يرد "ان التباس المفسر بالصفة محال لان المفسر في حالة النصب والصفة في حالة الرفع فلا يجتمعان في تركيب واحد" ... فهذه الصورة لا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقة للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفة للمعنى المقصود. قوله ﴿مثل... بقدر﴾ والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب لو كان الاسم فيه منصوباً بالفعل المقدر لكان مفيداً للمعنى الصحيح ولو كان الاسم مرفوعاً بالابتداء ففيه احتمالان احدهما ان يكون ذلك الاسم مرفوعاً بالابتداء ويكون جميع ما بعده خبره وعلى هذا التقدير يكون مفيداً للمعنى الصحيح والاخر ان يكون ذلك الاسم مرفوعاً بالابتداء ويكون ما بعده قرينة لصفة له وما بعده بعيداً خبر له وعلى هذا التقدير يكون مفيداً للمعنى الفاسد فهنا اختيار النصب لان جهة النصب خالية عن احتمال المعنى الفاسد وفي جهة الرفع احتمال المعنى الفاسد وجعل الكلام على طريق خال عن احتمال المعنى الفاسد اولي من حمله على طريق فيه احتمال المعنى الفاسد ... وتوضيح المثال انه لو رفع "كل" بالابتداء وجعل

واذا للمفاجاة ويختار النصب بالعطف على

جملة فعلية للتناسب و بعد حرف النفي و

الاستفهام و اذا الشرطية و حيث و في الامر

والنهي اذ هي مواقع الفعل و عند خوف لبس

المفسر بالصفة مثل اناكل شئ خلقه بقدر و

يستوي الامران في مثل زيد قام وعمراً

قوله ﴿واذا للمفاجاة﴾ نحو "خرجت فاذا زيد يضربه عمرو" فتجرد "زيد"

قرينة مصححة للنصب ودخول "اذا" قرينة مرجحة للرفع و"المعطف" قرينة مرجحة

لنصب لكن القرينة المرجحة للرفع اقوى من القرينة المرجحة للنصب لان اذا

للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالباً وايضا تايده السلامة عن العطف

قوله ﴿ويختار النصب بالعطف﴾ اي يختار النصب في الاسم المذكور

بسبب عطف الجملة الواقع ذلك الاسم المذكور فيها. قوله ﴿على جملة

فعلية للتناسب﴾ اي لرعاية المناسبة بين الجملة المعطوفة والمعطوفة عليها في

كونهما فعليتين نحو "خرجت فزيداً لقيته". قوله ﴿وبعد حرف النفي﴾ يعني

"ما ولا وان" وليس "لم ولما ولن" من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع

ولا يقدر معمولها الضمير في العمل نحو "ما زيداً اضربه". قوله ﴿والاستفهام﴾

"خلقناه" خبره كان موافقاً للنصب في اداء المقصود ولكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله تعالى "خلقناه" صفة لشئ و قوله "بقدر" خبره

وهو خلاف المقصود فان المقصود "الحكم على كل شئ بانه مخلوق لنا بقدر" لا "الحكم على كل شئ مخلوق لنا بانه بقدر" فانه يوم كونه بعض

الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو ملتبس المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد. قوله ﴿ويستوي... اكرمه﴾ والمراد بمثل

هذا التركيب كل تركيب اذا عطف الجملة الواقع ذلك الاسم المذكور فيها على جملة اخرى هي ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية

ليصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية اي زيد قام وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهي فعلية اي قام فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت.

أُذِيبَ. قوله ﴿كذلك... الزبر﴾ أى فى صحائف أعمالهم فهو ليس من باب الإضمار على شريطة التفسير لأن الشرط فيما اضمر عامله ان يكون الفعل المفسر ممكن التسليط وهنا ليس الفعل ممكن التسليط لأنه لو كان ممكن التسليط لكان المعنى "فعلوا كل شئ فى الزبر" فيلزم فساد المعنى لأنهم لم يوقعوا فيها لعل الكرام الكاتبون أو قروا فيها كتابة المعالم. قوله ﴿نحو الزانية...﴾ بمعنى الشرط أى مرتبطة بمعنى الشرط. قوله ﴿عند المبرد﴾ تكون الالف واللام فى الزانية والزانى مبعداً موصلاً فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذى هو صلته كالشرط لغیر المبعداً كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط لدلالة على سببية للجزاء ومثل هذه الفاء لا يعمل مالى حيزها فى ما قبلها فامتنع تسليط الفعل المذكور بعدها على ما قبلها الصين فيه الرفع. قوله ﴿وجملتان عند سيويوه﴾ لأن الزانية مبعداً محلوف المضاف والزانى عطف عليه والعبر محلوف أى "حكم الزانية والزانى فيما يطى عليكم بعد" وقوله ﴿فاجلدوا﴾ جملة ثانية لبيان الحكم الموعود فالفاء عنده أيضاً للسببية أى "ان ثبت زناهما فاجلدوا" وجزء الجملة لا يعمل فى جزء جملة أخرى فامتنع التسليط فلا تدخل فى الضابطة فعين الرفع. قوله ﴿هو الا﴾ أى وان لم يكن الفاء مرتبطة بمعنى الشرط كما هو ملحق المبرد او لم يكن الآية جملتان كما هو مذهب سيويوه فهى تكون داخلة تحت الضابطة. قوله ﴿فالمختار النصب﴾ واختيار النصب باطل لا تفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين لعين الرفع. قوله ﴿الرابع﴾ أى من تلك المواضع التى وجب حذف الناصب للمفعول به فيها وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره. قوله ﴿التحذير﴾ وهو فى اللغة تخويف الشئ عن الشئ وتبعيده عنه وفى الاصطلاح كما ذكره المصنف.

قوله ﴿وهو معمول﴾ أى كل اسم عمل فيه النصب على المفعول به. قوله ﴿بتقدير اتق تحذيراً مما بعده﴾ نصب "تحذير" بناء على انه مفعول مطلق لفعل محلوف هو "حليز" أى "حذر ذلك المعمول تحذيراً مما بعده" او بناء على انه مفعول له لفعل محلوف وهو "ذكر" أى "ذكر ذلك المعمول تحذيراً مما بعده".

أكرمته ويجب النصب بعد حرف الشرط و
حرف التحضيض مثل ان زيدا ضربته ضربك
والأ زيدا ضربته وليس أزيد ذهب به منه فالرفع
وكذلك كل شئ فعلوه فى الزبر ونحو
الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة
جلدة الفاء بمعنى الشرط عند المبرد و
جملتان عند سيويوه والأ فالمختار النصب
الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق
تحذيراً مما بعده او ذكر المحذر منه مكرراً

قوله ﴿بعد... التحضيض﴾ أى بعد ان ولو والاوهلا ولولا ولوما لان حرف الشرط وحرف التحضيض لا تدخل الاعلى الفعل وجوبا وهنا ليس الفعل ملفوظاً لعلم انه مقدر. قوله ﴿وليس أزيد ذهب به منه﴾ أى من باب ما اضمر عامله لان الشرط فيما اضمر عامله ان يكون المفسر ممكن التسليط وليس الفعل هنا ممكن التسليط لان ذهب فعل لازم وهو لا يعمل النصب بناء على المفعولية وكذا مناسبه اعنى

قوله ﴿او ذكر المحذر منه مكرراً﴾ على صيغة المجهول عطف على حليز او ذكر المقدر ... ثم اعلم ان التحذير اذا كان محلواً فالشرط فيه ذكر المحذر منه لا يقاط المخاطب والتحذير اذا كان محلواً منه فالشرط فيه تكرار المحذر منه لا يقاط المخاطب ... ثم اعلم ان التحذير اذا كان محلواً فالمحذر منه لا يغلوا ما اسم صريح او اسم تاويل فان كان اسماً صريحاً فلذكره طريقان الواو ومن وان كان اسماً تاويلياً فلذكره طريق ثلاثة الواو ومن وتقدير من.

المعطوف عليه فيكون التقدير "بعد نفسك من الاسد والاسد" ثم حذف "من الاسد" واكتفى بالاسد في اجزاء المعطوف فصار "بعد نفسك والاسد" ثم حذف "بعد" الضيق الوقت فلما حذف "بعد" فحذف "النفس" ايضا لانها لما اوردت للفصل بين ضميرى الفاعل والمفعول الراجعين الى شئ واحد وهو المخاطب بقى "ك والاسد" ثم الضمير المعصل ابدل بالمنفصل فصار "اياك والاسد". قوله ﴿اياك وان تحذف﴾ هذا مثال لما كان التحذير فيه محذورا والمحلل منه اسم تاويلي مذكور بالواو. قوله ﴿والطريق الطريق﴾ مثال لثاني نوعه اى اتق الطريق الطريق. قوله ﴿اياك من الاسد﴾ هذا مثال لما كان التحذير فيه محذورا والمحلل منه اسم صريحا مذكورا بمن. قوله ﴿ومن ان تحذف﴾ هذا مثال لما كان التحذير فيه محذورا ويكون المحلل منه اسم تاويلي مذكور بمن. قوله ﴿وياك... بتقدير من﴾ هذا مثال لما كان التحذير فيه محذورا ويكون المحلل منه اسم

مثل إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ وَإِيَّاكَ وَأَنْ تَحْذِفَ وَ
الطَّرِيقَ الطَّرِيقَ وَ تَقُولُ إِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ وَمِنْ
أَنْ تَحْذِفَ وَإِيَّاكَ أَنْ تَحْذِفَ بِتَقْدِيرِ مَنْ وَلَا
تَقُولُ إِيَّاكَ الْأَسَدَ لَامْتِنَاعِ تَقْدِيرِ مَنْ الْمَفْعُولُ
فِيهِ هُوَ مَا فُعِلَ فِيهِ فَعْلٌ مَذْكُورٌ مِنْ زَمَانٍ أَوْ
مَكَانٍ وَ شَرَطَ نَصْبَهُ تَقْدِيرِ فِي وَ ظُرُوفِ الزَّمَانِ
كُلَّهَا تَقْبَلُ ذَلِكَ وَ ظُرُوفِ الْمَكَانِ إِنْ كَانَ
مِثْلَ مَا قَبْلَ ذَلِكَ وَالْأَفْلَا وَ فُسِّرَ الْمَبْهُمُ
بِالْجِهَاتِ السَّتِّ وَ حُمِلَ عَلَيْهِ عِنْدَ وَ لَدَى وَ
شَبَّهَ مَا لَابْهَامَهُمَا وَ لَفْظَ مَكَانٍ لِكَثْرَتِهِ

قوله ﴿مثل اياك والاسد﴾ هذا مثال لقسم كان التحذير فيه محذورا او المحلل منه اسم صريحا مذكورا بالواو و تقديره "بَعْدَ نَفْسِكَ مِنَ الْأَسَدِ وَالْأَسَدِ" ثم حذف "من نفسك" من اجزاء المعطوف و اكتفى بنفسك في اجزاء

تاويليا مذكورا بتقدير من والما قدر من فيه لان "من" من الحروف الجارة وحذف الحروف الجارة مع أن وأن قياس لان "ان" حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التى بعدها فى تاويل الاسم فلما طال لفظ ما هو فى الحقيقة اسم واحدا جازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر. قوله ﴿ولا تقول اياك الاسد﴾ لامتناع تقدير من مع الاسم الصريح. قوله ﴿لامتناع تقدير من﴾ وحذوده مع غير أن وأن. قوله ﴿المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل مذكور﴾ والمذكور اعم من ان يكون مطابقة او تضمنا و الفعل اعم من يكون لفظا او تقديرا حقيقة كان او شبهه والمراد بالفعل الفعل بالمعنى الغوى وهو الحدث. قوله ﴿من زمان او مكان﴾ بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيدا لبيان حكم كل منهما وهو اى المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه "فى" وهو مجرور بها وما يقدر فيه "فى" وهو منصوب بتقديرها. قوله ﴿شرط نصبه تقدير فى﴾ اذ التلطف بها يوجب الجر. قوله ﴿كلها﴾ مبهما كان الزمان او محدودا. قوله ﴿تقبل ذلك﴾ اى تقدير فى لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمنصوب والمحدود منها محمول عليه لاشتراكهما فى الزمانية نحو صمت دهر او افطرت اليوم. قوله ﴿ظروف

المكان... ذلك﴾ اى تقدير فى حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما فى الابهام نحو جلست خلفك. قوله ﴿والا﴾ اى وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا. قوله ﴿فلا﴾ اى فلا يقبل تقدير فى اذ لم يكن حملا على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا و صفة نحو جلست فى المسجد. قوله ﴿فسر... الست﴾ وهى امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت. قوله ﴿وحمل عليه﴾ اى على المبهم المفسر بالجهات الست. قوله ﴿عند لدى وشبههما﴾ نحو دون وسوى. قوله ﴿ولفظ مكان﴾ وان كان معينا نحو جلست مكانك. قوله ﴿لكثرته﴾ فى الاستعمال مثل الجهات الست.

فيماء بعد نحو يوم الجمعة في جواب من قال معنى صمت اى صمت يوم الجمعة. قوله ﴿وعلى شريطة التفسير﴾ اى "وبعامل مضمرة على شريطة التفسير" فيماء بعد نحو يوم الجمعة صمت فيه. قوله ﴿المفعول ... لاجله﴾ اى لقصد تحصيله او بسبب وجوده. قوله ﴿فعل﴾ والمراد بالفعل الحدث لا الفعل الاصطلاحي. قوله ﴿مذكور﴾ اهم من ان يكون حقيقة او حكما. قوله ﴿مثل ضربته تأديبا﴾ هذا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل مذكور وهو الضرب فان العاقبة المايحصل بالضرب ويعرب عليه. قوله ﴿وقعدت ... جينا﴾ هذا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل مذكور وهو القعود. قوله ﴿خلافاً للزجاج﴾ واعلم ان خلافا لمفعول مطلق وان لم يكن فعله لفظا لكنه تقديره فيكون التقدير "القاتل يكون المفعول له معمولاً مستقلاً غير داخل في المفعول المطلق بخلافه للزجاج". قوله ﴿فانه عنده مصدر﴾ من غير لفظ فعله وهما معنى الفعل المذكور وان لم يشتمل المصدر صريحا لكنه تاويلا اذ المعنى عنده فى المثالين المذكورين "ادبته بالضرب تأديبا" و"جئت فى القعود عن الحرب جينا". قوله ﴿وشرط ... اللام﴾ اى شرط انتصاب المفعول له لاشترط كون الاسم مفعولاً له لان التلغظ باللام يوجب الجر فيه. قوله ﴿وانما ... فعلا﴾ اى حدثا لا عينيا واحتريزه عن نحو "جئتك للسمن". قوله ﴿الفاعل الفعل المعلن به﴾ اى يكون فاعل الفعل العامل والمفعول له واحدا واحتريزه عن نحو "جئتك لمجيتك اياى". قوله ﴿ومقارنا له فى الوجود﴾ اى يكون زمان احدهما بعينه زمان الاخر نحو "ضربه تأديبا" اذ زمان الضرب والتاديب واحد اذلا مفايرة بينهما الاعتبار اوى يكون زمان وجود احدهما بعضاً من زمان وجود الاخر نحو "قعدت عن الحرب جينا" فان زمان الفعل اعنى "القعود عن الحرب" بعد زمان المفعول له اعنى "الجين" واحتريز بقيد المقارنة عما اذا لم يكن مقارنا له فى الوجود نحو "اكرمك اليوم بوعدى بذلك امس". قوله ﴿المفعول معه﴾ اى الذى فاعل لمصاحبه بان يكون الفاعل مصاحبه له فى صدور الفعل عنه او المفعول به فى وقوع الفعل عليه والضمير المجرور راجع الى اللام. قوله ﴿لمصاحبة معمول فعل﴾ اللام متعلق بمذكور اى يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبه معمول فعل والادته اياها سواء كان ذلك معمول فاعلا نحو "استوى الماء والخشب" او مفعولا نحو "كفاك وزيدا درهم" ... والمراد بمصاحبه معمول فعل اشتراكه لمعمول فعل فى الصدور والوقوع مع اتحاد الزمان نحو "سرت وزيدا" او المكان نحو "لوتركت الناقة وفصيلتها لرضعتها". قوله ﴿لفظا﴾ بان يكون الفعل مذكورا او مقديرا فى نظم الكلام كما فى المثال المذكور. قوله ﴿او معنى﴾ بان يكون الفعل مستفاداً من فحوى الكلام من غير تقدير وتصريح به فى نظم الكلام نحو "مالك وزيدا" اى "ما تصنع". قوله ﴿فان كان الفعل﴾ اى ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها.

و ما بعد دخلت على الاصح وينصب بعامل مضمرة و على شريطة التفسير المفعول له هو ما فعل لاجله فعل مذكور مثل ضربته تأديبا و قعدت عن الحرب جينا خلافا للزجاج فانه عنده مصدر و شرط نصبه تقدير اللام و انما يجوز حذفها اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلن به و مقارنا له فى الوجود المفعول معه هو مذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا او معنى فان كان الفعل لفظا و جاز العطف

قوله ﴿وما بعد دخلت﴾ وان كان معينا نحو "دخلت الدار" لكثرة استعماله لا لابهامه. قوله ﴿على الاصح﴾ اى على المنصب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله. قوله ﴿وينصب بعامل مضمرة﴾ بلا شريطة التفسير

بعد الواو لاجل مصاحبه معمول فعل والادته اياها سواء كان ذلك معمول فاعلا نحو "استوى الماء والخشب" او مفعولا نحو "كفاك وزيدا درهم" ... والمراد بمصاحبه معمول فعل اشتراكه لمعمول فعل فى الصدور والوقوع مع اتحاد الزمان نحو "سرت وزيدا" او المكان نحو "لوتركت الناقة وفصيلتها لرضعتها". قوله ﴿لفظا﴾ بان يكون الفعل مذكورا او مقديرا فى نظم الكلام كما فى المثال المذكور. قوله ﴿او معنى﴾ بان يكون الفعل مستفاداً من فحوى الكلام من غير تقدير وتصريح به فى نظم الكلام نحو "مالك وزيدا" اى "ما تصنع". قوله ﴿فان كان الفعل﴾ اى ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها.

اللفظ. قوله ﴿و جاز العطف تعين العطف﴾ لئلا يلزم العمل على عمل العامل المعنوي مع وجود العامل اللفظي او حيث لا يحمل على العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف. قوله ﴿والا﴾ اي وان لم يجر العطف بل امتنع. قوله ﴿تعين النصب﴾ اذا لوجه سواه. قوله ﴿مالك وزيدا وما شانك وعمر﴾ والنما امتنع العطف فيما اما في الصورة الاولى فلان العطف على الضمير المجزوء بلا حاجة الجار متع في كلامهم واما في الصورة الثانية فلانه لم يجر عطف عمر على شان اذا السؤال عن شانهما لا عن احدهما ونفس الآخر ولو يجوز العطف لكان السؤال عن شان المعاطب وذات عمرو وهو خلاف من مقصود المتكلم. قوله ﴿لان المعنى ما تصنع﴾ اي وانما كان الفعل في هذه الإمثلة معنويا لان المعنى ما تصنع وما يمثله لمعنى "ما شانك وزيدا" "ما تصنع وزيدا" ومعنى "مالك وزيدا" "ما تصنع وزيدا" وقوله ومعنى "مال زيد وعمر" "ما تصنع زيد وعمر". قوله ﴿الحال.... او المفعول به﴾ او كلاهما من حيث انه فاعل او مفعول والفاعل والمفعول اهم من ان يكون حقيقة او حكما ولما اضيف الهيئة الى الفاعل والمفعول احترز به عن صفة المبتداء في مثل هذا التركيب "زيدن العالم اخوك" لانه يبين الهيئة بغير الفاعل والمفعول. قوله ﴿لفظا او معنى﴾ فالفاعل اللفظي والمفعول اللفظي ما يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج والملفوظ اعم من ان يكون حقيقة او حكما والفاعل المعنوي ما يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار المعنى المستفاد من فحوى الكلام من غير تقدير وتصريح به في نظم الكلام. قوله ﴿ضربت زيدا قائما﴾ مثال للفظي المملوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيدا انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما مملوظان حقيقة. قوله ﴿زيد في الدار قائما﴾ هذا مثال للفظي المملوظ الحكمي فان فاعلية الضمير المستكن في الظروف انما هي باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار المعنى الخارج عنه والضمير المستكن مملوظ حكما. قوله ﴿هذا زيد قائما﴾ هذا مثال المعنوي لان مفعولية زيد باعتبار المعنى المستفاد من فحوى الكلام من غير التقدير والتصريح به في نظم الكلام اعني "اشيروا به" المستفادين من هذا. قوله ﴿وعاملها الفعل﴾ المملوظ او المقدر نحو "ضربت زيدا قائما" و"زيد في الدار قائما" ان كان الطرف مقدر بالفعل. قوله ﴿او شبهه﴾ وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو "زيد ذاهب راكبا" و"زيد في الدار قاعدا" ان كان الطرف مقدر باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو "زيد مضروب قائما" وكالصفة المشبهة نحو "زيد حسن ضاحكا". قوله ﴿او معناه﴾ المستبطن من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتعبيه في نحو "هذا زيد قائما" كما مر وكالتداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو "يا زيد قائما" و"الحك عندنا مقاما" و"لعله في الدار قائما" و"كانه اسد صائلا". قوله ﴿تكون نكرة﴾ لان الفرض من الحال تفيد الحدث المنسوب الى ذي الحال وهو يحصل بالنكرة فلا حاجة الى المعرفة.

المرسل وما يريد اى ارسلها معتركة معزاحة " ولم يرد اى " لم يمنعها عن العراك " ولم يشق اى " ولم يخف " وعلى نفس الدخال اى " على انه لم يتم شرب بعضها للماء بالدخال " والدخال " هو ان يشرب البعير ثم يزكمن القطن اى من ماحول الحوض الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ماعساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة بعضها الى بعض او المعنى " على نفس " مثل نفس الدخال. قوله ﴿وجوب تقديمها﴾ من وجهين الاول ان الحال وذا الحال فى الاصل المبتداء والخبر والمبتداء اذا كان نكرة وجب تقديم الخبر عليه والثاني فلنلا بنفس الحال بالصفة فى حالة النصب فى مثل قولنا "ضربت رجلا راكبا" واما خبر حالة النصب فمحمولة على حالة النصب وان لم تلعبس طرد الباب. قوله ﴿على العامل المعنوى﴾ لان العامل المعنوى ضعيف العمل فيعمل فى المعمول المتأخر لافى المعمول المتقدم. قوله ﴿بخلاف

الظرف﴾ ان قوله هذا متعلق بالعامل المعنوى والظرف غير مندرج فى العامل المعنوى والباء بمعنى مع والخلاف بمعنى الاختلاف فيكون التقدير "ولا يتقدم الحال على العامل المعنوى بالاتفاق مع اختلاف فى الظرف" بحيث ان فى الظرف مذهبين فلهذا سبويه انه لا يجوز تقديم الحال على الظرف لان الظرف ضعيف العمل فيعمل فى المعمول المتأخر لافى المعمول المتقدم ومذهب الاخفش ان الظرف لا يخلو اما معتمد على المبتداء او لافان كان معتمدا على المبتداء نحو "زيد قال ما لى الدار" فحينئذ يجوز تقديم الحال عليه لانه حصل له القوة بسبب الاعتماد فيعمل فى المعمول المتأخر والمتقدم وان لم يكن معتمدا على المبتداء نحو "قاما زيدا فى الدار" فلا يجوز تقديم الحال على الظرف لانه ضعيف العمل فيعمل فى المعمول المتأخر دون المتقدم. قوله ﴿ولا على المجرور على الاصح﴾ اى وايضا لا يتقدم الحال على ذى الحال المجرور سواء كان المجرور بالاضافة او بحرف الجر فان كان المجرور بالاضافة فلا يتقدم الحال عليه اتفاقا لان الحال فرع ذى الحال وتابعه وذو الحال ههنا مضاف اليه وتقديم المضاف اليه على المضاف ممتنع فكذا تقديم ما هو من متعلقاته ممتنع بالطريق الاولى نحو "جاءتنى مجردا عن الثياب ضاربة زيد" وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه مذهبان

معرفة غالباً وَاَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ و مررت به وحده و نحوه متأول فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها ولا يتقدم على العامل المعنوى بخلاف الظرف ولا على المجرور على الاصح وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالاً

قوله ﴿صاحبها معرفة غالباً﴾ اى فى غالب المواد لان ذا الحال محكوم عليه فى الواقع والاصل فى المحكوم عليه التعريف. قوله ﴿وارسلها .. متأول﴾ هذا جواب سؤال مقدر تقديره انكم قلتم ان الشرط فى الحال ان يكون نكرة فهذه القاعدة منقوضة بقول الشاعر "وارسلها العراك الخ" لان "العراك" حال مع انه معرفة باللام ويقولهم "مررت به وحده" لان "وحده" حال مع انه معرفة بالاضافة فاجاب المصنف ان مثله يتناول النكرة من وجهين الاول ان هذا المصدر مصادرا لافعال المحلولة وهذا الالف مع المصادر جملة فعلية وقعت احوالا فيكون التقدير "وارسلها تعرك العراك" و "مررت به ينفر دوحده" والثاني ان صورتها وان كانت صورة المعرفة لكنها فى المعنى نكرة كما فى اللام الزائدة والاضافة اللفظية فيكون التقدير "وارسلها معتركة" و "مررت به منفردا" وتام البيت هذا شعر "وارسلها العراك ولم يذعها: ولم يشفق على نفس الدخال" وتوضيحه ان فاعل ارسل الحمار ومرجع ضمير المفعول "الاثن" والعراك بالكسر "الازدحام" والمراد بالارسال "البعث والتخليه بين

فالمذهب الاصح ان ههنا ايضا لا يتقدم الحال على ذى الحال لان الحال فرع ذى الحال وتابعه وذو الحال ههنا مجرور وتقديم المجرور على الجار ممتنع لتقديم متعلقات المجرور على الجار ممتنع بالطريق الاولى والمذهب الغير الاصح انه يتقدم الحال عليه لان الحروف الجارة من مَعْدَاتِ الفعل اللازم كالهزمة والتضعيف فاذا قلت "ذهبت راكبة بهند" فكانك قلت "ذهبت راكبة هند" فكانها من بعض حروف الفعل وتقديم الحال على الفعل جائز فكذا عليها. قوله ﴿دل على هيئة﴾ اى على بيان صفة الفاعل والمفعول به سواء كان جامدا او مشتقا وهذا رد على الجمهور الذين شرطوا الاشتقاق فى الحال واولوا الجوامد بالمشتق.

اسم صريح لا يصح اعماله نحو "ثمرة نخلى بسرا اطيب منه رطباً". قوله ﴿وقد تكون جملة خبرية﴾ اما كونها جملة لان الفرض من الحال بيان هيئة الفاعل والمفعول به وهو كما يحصل بالمفردات كذلك يحصل بالجمع اما كونها خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذى الحال واجراها عليه فى قوة الحكم بهاعليه والجملة الانشائية لا تصلح ان يحكم بهاعلى الشيء . قوله ﴿فالاسمية﴾ اى الجملة الاسمية الحالية متلبسة . قوله ﴿بالواو والضمير﴾ لان الجملة الاسمية اكدت فى الاستقلال فلا بد فيها من رابط قوى وهو الواو والضمير معا نحو "جاء نى زيد وهو راكب" . قوله ﴿او بالواو﴾ وحده لان الواو يقع فى اول الكلام وجوبا فيدل على الربط من اول الوهلة نحو "كنت نبيا وادم بين الماء والطين" . قوله ﴿بالضمير على ضعف﴾ لان الضمير لا يجب ان يقع فى اول الكلام فلا يدل على الربط من اول الوهلة نحو "تكلّمته فوه الى فى" فلا بد من الواو على الصحيح .

مثل هذا بسرا اطيب منه رطباً وقد تكون جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير او بالواو او بالضمير على ضعف والمضارع المثبت بالضمير وحده وما سواهما بالواو والضمير او باحدهما ولا بد فى الماضى المثبت من قد ظاهرة او مقدرة ويجوز حذف العامل كقولك للمسافر راشد امهدياً ويجب فى المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفاً اى أحقه وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية

قوله ﴿هذا بسرا﴾ وهو باقى فيه حموضة . قوله ﴿اطيب منه رطباً﴾ وهو ما فيه حلاوة صرفة فالعامل فى رطباً هو اطيب باتفاق النحاة وفى بسرا ملهبان فملهب المحققين ان العامل فى بسرا ايضا اطيب وملهب العامة ان العامل فى بسرا الاشارة والتنبيه المستغادين من هذا لكن ملههم ضعيف من وجهين الاول ان الحال قيد لعامل ذى الحال والبسرية ليس قيداً للاشارة والتنبيه والثانى انه يجوز ان يقع موقع اسم الاشارة

لان قد فى اصل وضع الواضع لتقريب زمان الماضى الى زمان الحال لكن الماضى اذا وقع حالا لا بد فيه من قد ليدل على تقريب زمان الماضى الى زمان عامل ذى الحال مجازاً . قوله ﴿راشد امهدياً﴾ اى "سرت راشدا" فالقرينة عليه حال المسافر . قوله ﴿ويجب فى المؤكدة﴾ اى يجب حذف العامل فى بعض الاحوال المؤكدة والحال المؤكدة ما لا تنفك عن صاحبها مادام موجودا غالباً والحال المنتقل ما تنفك عن صاحبها غالباً . قوله ﴿زيد ابوك عطوفاً﴾ لان العطوفية لا تنفك عن الاب فى غالب الامر . قوله ﴿اى احقه﴾ بفتح الهمزة وضمها من حَقَّقْتَ الامر بمعنى تحقّقته وصرّث منه على يقين او من آخَقَّقْتَ الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى البتة اى تحققت ابوته لك وصرّث منها على يقين او البتة لك عطوفاً . قوله ﴿شرطها.... اسمية﴾ اى شرط وجوب حذف عامل الحال المؤكدة ان تكون مؤكدة لمدلول الجملة الاسمية .

قولنا "طاب شيء منسوب إلى زيد" و"فسا" يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه. قوله ﴿عن مفرد﴾ يعنى به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف. قوله ﴿مقدار غالباً﴾ أى فى غالب المواد أكثرها أى رفع الابهام مطلقاً يتحقق فى ضمن هذا الرفع الخاص فى أكثر المواد وذلك لأن الابهام فيه أكثر والمقدار ما يقدر به الأشياء عرفاً والمقادير خمسة يعنى كيل ووزن ومد وذراع وقياس. قوله ﴿ووسايتى﴾ ذكر تميز العدد بهاء فى باب أسماء العدد. قوله ﴿على التمرة مثلها زبداً﴾ فيه "مثلها" بعد أو قوله "على التمرة" خبره واجب التقديم لأنه مرجع الضمير إلى المبتدأ. قوله ﴿فيفرد﴾ أى التمييز وإن كان الاسم العام مثنى ومجموعاً. قوله ﴿أن كان جنساً﴾ وهو ما يشابه أجزاءه ويقع مجرداً عن الشئ على القليل والكثير والفرد وإن المقصود من التثنية والجمعية هو الدلالة على كثرة الأفراد والجنس كاف فى الدلالة على كثرة الأفراد فلا حاجة إلى التثنية والجمعية. قوله ﴿إلا أن يقصد الأنواع﴾ أى مألوف النوع الواحد يشمل المثنى أيضاً لأن الجنس وإن دل على كثرة الأفراد لكن لا يدل على كثرة الأنواع ولا يدل فيه من التثنية والجمعية ليدل على كثرة الأنواع. قوله ﴿ويجمع فى غيره﴾ أى يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازاً حيث لم يقصد الواحد فى غير الجنس نحو "عندى عدل ثوبين أو ثوباً". قوله ﴿أن كان﴾ أى المفرد المقدار تاماً بتوئين... قوله ﴿جازت الإضافة﴾ أى المفرد المقدار إلى تمييزه لأن المقصود من التمييز رفع الابهام وهو يحصل بالإضافة مع زيادة التخفيف بإسقاط التنوين والنون التثنية نحو "وطل زيت" و"منوا سمين". قوله ﴿والا﴾ أى وإن لم يتم بتوئين المفرد أو بنون التثنية بل يتم بنون الجمع أو بالإضافة. قوله ﴿فلا﴾ أى لا يجوز إضافة المفرد المقدار إلى التمييز أما فى الإضافة فلتناليزم إضافة المضاف وأما فى نون الجمع فلا لأنه جاز أن يضاف إلى غير التمييز فلواضيف إلى التمييز لزمه الالتباس فى بعض الصور كما فى "عشرى رمضان" فإن المراد منه الأيام التى هى عشرين فيكون حينئذ مضافاً إلى المميز وإن كان المراد منه يوم عشرين يكون مضافاً إلى غير المميز فلا يضاف فى غير صورة الالتباس أيضاً لظرد الباب. قوله ﴿عن غير مقدار﴾ عطف على قوله "عن مفرد مقدار" أى الأول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كك يرفعه عن مفرد غير مقدار أى ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس. قوله ﴿خاتم حديد﴾ فإن الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتوئين فالقضى تمييزاً. قوله ﴿الخفض﴾ أى خفض التمييز بإضافة غير المقدار إليه. قوله ﴿أكثر﴾ استعمالاً للحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز لأن الأصل فى المهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة. قوله ﴿والثانى﴾ أى القسم الثانى من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه.

التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة فالأول عن مفرد مقدار غالباً
أما فى عدد نحو عشرون درهماً وسائى وأما فى غيره نحو رطل زيتاً ومنوان سمناً وقفيزان برّاً وعلى التمرة مثلها زبداً فيفرد أن كان جنساً إلا أن يقصد الأنواع ويجمع فى غيره ثم أن كان بتوئين أو بنون التثنية جازت الإضافة والأفلاو عن غير مقدار مثل خاتم حديد أو الخفض أكثر والثانى عن نسبة فى جملة

قوله ﴿الابهام المستقر﴾ أى الثابت والكانن فى المعنى الموضوع له من حيث أنه موضوع له فإن المستقر وإن كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقاً لكن المطلق منصرف إلى الكامل وهو الوضعى. قوله ﴿مذكورة أو مقدرة﴾ فيه إشارة إلى تقسيم التمييز يعنى أن التمييز على قسمين أحدهما أن يرفع الابهام عن ذات مذكورة نحو رطل زيتاً وقسم يرفع الابهام عن ذات مقدرة نحو طاب زيد نفسه فهو فى قوة

غير مقدار عطف على قوله "عن مفرد مقدار" أى الأول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كك يرفعه عن مفرد غير مقدار أى ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس. قوله ﴿خاتم حديد﴾ فإن الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتوئين فالقضى تمييزاً. قوله ﴿الخفض﴾ أى خفض التمييز بإضافة غير المقدار إليه. قوله ﴿أكثر﴾ استعمالاً للحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز لأن الأصل فى المهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة. قوله ﴿والثانى﴾ أى القسم الثانى من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه.

كضمير "ربه رجلاً" ويكون "فارساً" تمييزاً عنه أراد أن يثبت على أنه يصلح أن يكون تمييزاً عن نسبة على أن يكون الضمير فيه مبنياً على ما لا يهمل يكون في نسبة التثنية والدر في الأصل اللبن وفيه خبر كثير للعرب وأريد به المعبر أي "لله خبره فارساً" والفارس اسم الفاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم أي "حذق بالامر العمل" وأما الفراسة بالكسر من الفرس . قوله ﴿ان كان اسماً﴾ لاصلة أي التمييز بعد ما لم يكن نصافي المنتصب عنه . قوله ﴿يصح جعله﴾ أي إطلاقه عليه والمعبر به عنه . قوله ﴿له و لمتعلقه﴾ أي يكون التمييز تارة للمنتصب عنه بان يكون تمييزاً يرفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تمييزاً يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القران والاحوال مثل "أباً" في "طاب زيد أباً" فإنه يصح أن يجعل عبارة عن زيد فجاء أن يكون تمييزاً عن زيد إذا أريد استناد الطيب اليه باعتبار أنه أبو عمر وملاً جاز أن يكون تارة تمييزاً عن متعلقه باعتبار أن الطيب مستند إلى متعلقه وهو أبوه . قوله ﴿والا﴾ أي وإن لم يصح جعله لما انتصب عنه . قوله ﴿لمتعلقه﴾ خاصة نحو "طاب زيد أبوة وعلماء داراً" فإن هذه الأسماء ليست نصافي المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بهافى لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة أعني الشيء المنسوب إلى زيد . قوله ﴿فيهما﴾ أي فيما جاز أن يكون لما انتصب عنه سواء كان نصافيه أو محتملاً له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه . قوله ﴿ما قصد﴾ أي إذا قصدت وحدة التمييز أو فرداً إذا قصدت تثنيته أو دتثنية وإذا قصدت جمعته أو فرداً جمعاً فإن صيغة المفرد لا تصلح أن تطلق على المثنى والمجموع . قوله ﴿الا إذا كان جنساً﴾ يقع على القليل والكثير فإنه إذا قصدت تثنيته أو جمعته لا يلزم أن يثنى ذلك الجنس أو يجمع بل يكفي أن يثنى به مفرداً لصيغة إطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة إلى تثنيته وجمعه نحو "طاب زيد علماً" و "الزيدان علماً" و "الزيدون علماً" . قوله ﴿يقصد الانواع﴾ من حيث امتيازاتها النوعية فإنه لا بد حينئذ من تثنيته أو جمعه فإن صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى . قوله ﴿صفة﴾ مشتقة مثل "لله دره فارساً" أو مؤولة بهانحو "كفى زيد رجلاً" فإن معناه "كاملاً في الرجولية" . قوله ﴿كانت له﴾ أي كانت الصفة صفة لما انتصب عنه لا لمتعلقه لأن الصفة تستدعي موصوفاً والمذكور أولى بموصوفته فاذا قيل "طاب زيدو الداء" كان الوالد زيداً ولا يحتمل أن يكون والده بخلاف الاسم نحو أباً . قوله ﴿وطبقه﴾ أي مطابقة التمييز مع ما انتصب عنه في الأفراد والتثنية والجمعية والتذكير والتانيث لأنه حامل للضمير ما انتصب عنه والواو في "وطبقه" ليس للعطف بل بمعنى مع . قوله ﴿احتملت الحال﴾ أيضاً لاستقامة المعنى على الحال نحو "طاب زيد فارساً" أي من حيث أنه فارس أو حال كونه فارساً . قوله ﴿على عامله﴾ إذا كان اسماً تاماً بالاتفاق فلا يقال "عندي درهما عشرون" لأن عامله حينئذ اسم جامد لأن الجامد ضعيف العمل لأنه مشابه الفعل مشابهة ضعيفة فلا يقوى أن يعمل فيما قبله .

أو ما ضاهاها مثل طاب زيد نفساً و زيد طيب
أباً وأبوة و داراً و علماً أو في اضافة مثل
يعجبني طيبه أباً وأبوة و داراً و علماً و لله دره
فارساً ثم ان كان اسماً يصح جعله لما انتصب
عنه جاز ان يكون له و لمتعلقه و الا فهو لمتعلقه
فيطابق فيهما ما قصد الا اذا كان جنساً الا ان
يقصد الانواع وان كانت صفة كانت له و طبقه
واحتملت الحال و لا يتقدم التميز على عامله

قوله ﴿ما ضاهاها﴾ أي في شبهة الجملة . قوله ﴿طاب زيد نفساً﴾ مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه . قوله ﴿زيد طيب أباً﴾ مثال لما يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح أن يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها . قوله ﴿أبوة و داراً و علماً﴾ عطف على نفساً وأباً بحسب المعنى . قوله ﴿أو في اضافة﴾ عطف على قوله "في جملة أو ما ضاهاها" . قوله ﴿و لله دره فارساً﴾ إشارة إلى أن التمييز قد يكون صفة مشتقة وايضاً لما أورده صاحب المفصل مثلاً لتمييز المفرد على أن يكون الضمير فيه مبهماً

لفظ المستثنى فى اصطلاح النحاة على قسمين ولما كانت معلومته بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كالمية فى تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراء هاعليه الا بعد معرفته . قوله ﴿متصل ومنقطع﴾ واعلم ان فى تفسيرهما خلاف بين العامة والمحققين فملذهب العامة ان المستثنى المتصل ما يكون المستثنى من جنس المستثنى منه والمستثنى المنقطع ما لا يكون المستثنى من جنس ومنه المحققين ان المستثنى المتصل ما يكون المستثنى داخلا فى المستثنى منه قبل الاستثناء قطعا سواء كان المستثنى من جنس اولاو المستثنى المنقطع ما يكون المستثنى خارجا من المستثنى منه قبل الاستثناء قطعا سواء كان المستثنى من جنس اولاو المختار عند المصنف ملذهب المحققين . قوله ﴿لفظا﴾ اى ملحوظا نحو "جاء نى القوم الازيدا" . قوله ﴿تقدير﴾ اى مقدر نحو "ما جاء نى الازيدا" اى "ما جاء نى احد الازيدا" . قوله ﴿هو... كلام موجب﴾ لان ما يدخل

والاصح ان لا يتقدم على الفعل خلافا للمازنى
والمبرد المستثنى متصل ومنقطع فالمتصل
هو المخرج عن متعدد لفظا او تقديرا بالاً
واخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير
مخرج وهو منصوب اذا كان بعد الا غير
الصفة فى كلام موجب او مقدما على
المستثنى منه او منقطعا فى الاكثر او كان بعد
خلا وعدا فى الاكثر وما خلا وما عدا وليس و
لا يكون ويجوز فيه النصب

قوله ﴿لا يتقدم على الفعل﴾ الصريح او غير صريح لان التميز عن النسبة فاعل
فى الحقيقة نحو "طاب زيدها" اى "طاب ابوه" وتقديم الفاعل على الفعل ممتنع . قوله
﴿خلافا للمازنى والمبرد﴾ فانهما يقولان بجواز تقديم التميز على الفعل
الصريح وعلى اسمى الفاعل والمفعول نظر الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة
واسم التفضيل والمصدر لضعفها فى العمل . قوله ﴿المستثنى﴾ اى ما يطلق عليه

نصب المستثنى على الاستثنائية هو الرفع والنصب والجبر
على البدلية والبدل ههنا ممتنع لان البدل فى حكم تكرير
العامل فانت لا تخلو اما ان تقول تكرير العامل اولافان كررت
يلزم فساد المعنى والا يلزم المخالفة عن قاعدة البدل وكلام
موجب ما ليس بنفى ولا نهى ولا استفهام نحو "جاء نى القوم
الازيدا" ... واعلم ان العامل فى المستثنى اذا كان منصوبا
على الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل
بتوسط "الا" لانه شئ يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذله
نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد الكلام فشا به
المفعول . قوله ﴿مقدما﴾ عطف على قوله "بعد الا" .
قوله ﴿على المستثنى منه﴾ سواء كان فى كلام
موجب او غير موجب نحو "جاء نى الازيدا القوم" لامتناع
تقديم البدل على المبدل منه . قوله ﴿منقطعا﴾ نحو "ما
فى الدار احدا لاحمارا" لان ما يدخل نصب المستثنى على
الاستثنائية هو الرفع والنصب والجبر على البدلية وهذا المثال
لا يحتمل البدل الا ببدل الغلط لكن بدل الغلط ههنا ممتنع
لان مبنى البدل الغلط على السهو والغفلة ومبنى المستثنى
المنقطع على الرؤية والفطنة وبينهما تناف . قوله ﴿فى
الاكثر﴾ اى فى اكثر اللغات وهى لغات اهل الحجاز
فانهم قبائل كثيرون اوفى اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم
ذهب الى اللغة الحجازية وهذا احتراز عن اقل الاستعمالات

وهو استعمال بنى تميم . قوله ﴿بعد خلا وعدا﴾ نحو "جاء نى القوم عدازيدا" و"جاء نى القوم خلازيدا" . قوله ﴿فى الاكثر﴾ اى النصب
بهما انما هو فى اكثر الاستعمالات لانهماعلان ماضيان والمستثنى بعدهما مفعول به وهذا احتراز عن اقل الاستعمالات لان على اقل الاستعمالات كان
المستثنى بعد خلا وعدا مجرورا لان خلا وعدا حروف جارة وعلى الجارة تجر المدخول . قوله ﴿ما خلا وما عدا﴾ لان "ما" ليهما مصدرية مختصة
بالافعال فالمستثنى الواقع بعدهما مفعول به نحو "جاء نى القوم ما عدازيدا" و"ما خلا عمرا" . قوله ﴿ليس ولا يكون﴾ نحو "جاء نى القوم ليس
زيدا" و"سبحى اهلك لا يكون بشرا" وانما يكون النصب بعدهما لانهما الافعال الناقصة الناصبة للخبر ... واعلم انه لا تستعمل هذه الافعال الا فى
المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيهما لانها اقامة مقام الا وهى لا يتصرف فيها .

قوله ﴿يختار البديل﴾ عن المستثنى منه . قوله ﴿فيما بعد الا﴾ حال من الضمير المجزوء اى حال كون المستثنى والعالى محل يكون متأخر عن الا . قوله ﴿ذكر المستثنى منه﴾ احرازهما اذالم يذكر المستثنى منه فانه حينئذ يعرب على حسب العوامل . قوله ﴿ما... قليلاً﴾ بالرفع على البدلية والنصب على الاستثناء وانما المحار والبدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء الماهو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة "الا" واعراب البديل بالاصالة وبغير واسطة . قوله ﴿ويعرب... مذكور﴾ وينتص ذلك المستثنى باسم المفعول لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفعول "المفعول له" . قوله ﴿هو في غير الموجب ليفيد﴾ اى والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة

ويختار البديل في ما بعد الا في كلام غير
موجب و ذكر المستثنى منه مثل ما فعلوه الا
قليل و الا قليلاً ويعرب على حسب العوامل
اذا كان المستثنى منه غير مذكور وهو في غير
الموجب ليفيد مثل ماضربنى الا زيد الا ان
يستقيم المعنى مثل قرأت الا يوم كذا ومن ثم
لم يجز ما زال زيد الا عالماً و اذا تعذر البديل
على اللفظ فعلى الموضع مثل ما جاءنى من
احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو و ما زيد
شيئاً الا شيء لا يعاب به لان من لا تزداد بعد
الاثبات وما ولا لا تقدران عاملتين بعده لانهما
عملتا للنفى وقد انتقض النفى بالاً

وهو صفة الحكم على سبيل الشمول ليدخل المستثنى في
المستثنى منه لم اخرج . قوله ﴿ماضربنى
الا زيد﴾ اذ يصح ان لا يضرب المتكلم
احد الا زيد بخلاف "ضربنى الا زيد" اذ لا يصح ان يضرب كل
واحد المتكلم الا زيد . قوله ﴿الا... المعنى﴾ بان
يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم او تكون
هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين
يدخل فيه المستثنى قطعاً . قوله ﴿قرأت... كذا﴾
اى اوقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد
المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل
ذلك . قوله ﴿ومن ثم﴾ اى ومن اجل ان المفعول
لا يكون فى الموجب الا ان يستقيم المعنى . قوله ﴿لم
يجز... عالماً﴾ اذ معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات
فيكون المعنى "ثبت زيد دائماً على جميع الصفات الاعلى
صفة العلم" فلا يستقيم لان صفات زيد بعضها ناقض لبعض
فكيف تجمع فى شخص واحد . قوله ﴿اذا...
اللفظ﴾ اى من حيث حمله على لفظ المستثنى منه .
قوله ﴿فعلى الموضع﴾ اى يحتمل على موضع
المستثنى منه لاعلى لفظه عملاً بالمختار على قدر الامكان .
قوله ﴿ما جاءنى من احد الا زيد ولا احد﴾

فيها الا عمرو وما زيد شيئاً الا شيء لا يعاب به ففى الامثلة المذكورة زيد وعمرو وشيء مرفوعة محمولة على محل المستثنى منه لاعلى
لفظه . قوله ﴿لان... الا اثبات﴾ اى من استغرافية لا تزداد الفاعل بعد ما صار الكلام مثبتاً لانتقاض النفى بالانها التاكيد النفى ولا نفي بعد
الانتقاض . قوله ﴿وما ولا لا تقدران عاملتين بعده﴾ اى لا تقدران لاحقيقة اذالم يكن البديل الابتكوير العامل ولا حكماً اذا اكتفى بدخوله
على المبدل منه اعتبر سرابة حكمه اليه فانه فى قوة التقدير حال كونها عاملتين فى المستثنى المحمول على البديل بعد ما صار الكلام مثبتاً لانتقاض
النفى بالاً .

قوله ﴿بخلاف... الاشياء﴾ مع انه النقص النفي فيه ايضاً بالا . قوله ﴿عملت للفعلية﴾ اي لان ليس عملت للفعلية لا للنفي . قوله ﴿هي لاجله﴾ اي ليس لاجل ذلك الامر هو الفعلية . قوله ﴿ومن ثم﴾ اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس . قوله ﴿جاز ليس زيد الا قائماً﴾ باعمال ليس في قالما ان النقص لفيها بالبقاء فعليتها . قوله ﴿امتنع ما زيد الا قائماً﴾ باعمال "ما" في "قائماً" لان عملها فيه الماهول للنفي وقد انقض النفي بالا . قوله ﴿بعد غير وسوى وسواء﴾ لانها مضافة والمستثنى بعدها مضاف اليه . قوله ﴿وبعد حاشا في الاكثر﴾ لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعللة

مضمر . قوله ﴿على التفصيل﴾ المذكور فيما سبق فكأنه لما انجز به المستثنى للاضافة انقل اعرابه اليه . قوله ﴿غير صفة﴾ اي كلمة غير في الاصل صفة لدلتها على ذات مهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول "جاءني رجل غير زيد" واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب . قوله ﴿حملت... الاستثناء﴾ اي استعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله . قوله ﴿كما... الصفة﴾ لكن لا تحمل "الا" عليها في الصفة غالباً . قوله ﴿اذا... منكور﴾ اي وقع بعد متعدد منكور لا يعرف باللام حيث يراد به العهد والاستغراق والمتعدد اعم من ان يكون جمماً لفظاً كرجال او تقدير اكقوم ورهط وان يكون مثنى فدخل فيه نحو "ما جاءني رجلان الا زيد" . قوله ﴿غير محصور لتعذر الاستثناء﴾ والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو "ما جاءني رجل او رجال" واما بعض منه معلوم العدد نحو "له على عشرة دراهم او عشرون" واما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصوراً على احد الوجهين وجب دخول ما بعده الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو "كل رجل الا زيد اذ جاءني" و"له على عشرة

بخلاف ليس زيد شيئاً الا شيئاً لانها عملت للفعلية فلا اثر فيها لنقض معنى النفي لبقاء الامر العاملة هي لاجله ومن ثم جاز ليس زيد الا قائماً و امتنع ما زيد الا قائماً و مخفوض بعد غير وسوى وسواء و بعد حاشا في الاكثر و اعراب غير فيه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل و غير صفة حملت على الا في الاستثناء كما حملت الا عليها في الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء مثل لو كان فيهما الهة الا الله لفسدنا و ضعف في غيره و اعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح

الادرها . قوله ﴿لو... لفسدنا﴾ اي لخرجنا عن الانظام فالأ في الآية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور وهي آلهة وتعذر الاستثناء لعدم دخول الله تعالى في آلهة يبين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء . قوله ﴿و ضعف في غيره﴾ اي ضعف حمل "الا" على "غير" في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء حينئذ . قوله ﴿على الظرف﴾ اي بناء على شرطيهما لانها في الاصل صفتان للمكان في قوله تعالى "مكاناسوا" ثم حذف الموصوف واقیم الصفة مقامه فيصير بمعنى المكان . قوله ﴿على الاصح﴾ اي على المذهب الاصح وهو مذهب سيويه فهماعنده لازما الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصريف وفاعل نصابا وجر اكفر .

قوله ﴿امرہ.... المبتدأ﴾ ای فی القسامہ واحکامہ وشرائطہ. قوله ﴿یتقدم معرفة﴾ ای یقدم خبر کان علی اسمها حال کونه معرفة حقيقة او حکماً کالنكرة المتعصمة لاختلف اسمها وخبرها فی الاعراب فلا یلبس احدہما بالآخر وذلك اذا کان الاعراب لیکلما لفظیاً نحو "کان المنطلق زید" بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب لیکلما لا یصلح للقرينة لا لکلاهما فیه بل لابد من قرينة واضحة للبس وكذلك اذا انطی الاعراب فی اسم کان وخبرها جملیاً ولا قرينة هناك لا یجوز تقدیم الخبر نحو "کان الفی هذا". قوله ﴿وقد یحذف عامله﴾ ای عامل خبر کان وهو کان لا خبر کان واخواتها لانه لا یحذف من هذه الافعال الاکان والما اعتصمت بهذا الحذف لکثرة استعمالها. قوله ﴿یجوز فی مثلها﴾ ای

فی مثل هذه الصورة وهي ان یجىء بعد ان اسم ثم فاء بعدها اسم. قوله ﴿اربعة اوجه﴾ ﴿نصب الاول ورفع الثاني﴾ وهي القواها ای "ان کان عمله خبر الجزاءه خبر" و ﴿نصبهما﴾ نحو "ان خبراً فخييراً" علی معنى "ان کان عمله خبر السکان جزاءه خبراً" و ﴿رفعهما﴾ نحو "ان خبر فخييراً" ای "ان کان فی عمله خبر فجزاءه خبر" و ﴿عکس الاول﴾ نحو "ان خبر فخييراً" ای "ان کان فی عمله خبر فکان جزاءه خبراً" وقوة هذه الوجوه وضعتها بحسب قلة الحذف و کثرته. قوله ﴿يجب الحذف﴾ ای حذف عامله یعنی کان. قوله ﴿فی مثل.... منطلقاً﴾ انطلقت فاصل "امانت" "لان كنت" حذفت اللام قیاساً ثم حذفت "کلمة کان" اختصاراً فانقلب الضمير المتصل منفصلاً وزیدت لفظة "ما" بعد ان موضع کان عوضاً عنها وادغمت النون فی الميم وابقى الخبر علی حاله فصار "اما انت منطلقاً انطلقت" وهذا علی تقدیر فتح الهمزة واما علی تقدیر کسرها فالتقدير "ان كنت منطلقاً انطلقت" فعمل به ما عمل بالاول من غیر فرق الا حذف اللام اذ لا لام فیه واقتصر المصنف علی الاول لانه اظهر وهما الحذف واجب باعتبار القرينة وقائم المقام اما القرينة فهو نصب المعمول واما قائم المقام فهو إقامة "ما" مقام "کان". قوله ﴿لنفي﴾

خبر کان و اخواتها هو المسند بعد دخولها مثل کان زید قائماً و امره کامر خبر المبتدأ و يتقدم معرفة وقد يحذف عامله في نحو النَّاسُ مَجْزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ اِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ و اِنْ شَرًّا فَشَرٌّ ويجوز في مثلها اربعة اوجه و يجب الحذف في مثل اما انت منطلقاً انطلقت ای لَانْ كُنْتَ منطلقاً اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها مثل ان زيدا قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافاً او مشبهاً به مثل لا غلام رجل ظريف فيها ولا عشرين درهماً لك فان كان مفرداً فهو مبنی

الجنس﴾ ای لنفي صفة الجنس وحكمه. قوله ﴿بعد دخولها﴾ هذا القدر كاف فی حداسمها منطلقاً لكنه لما اراد حذف المنصوب منه زاد عليه قوله ﴿يليها... الخ﴾. قوله ﴿يليها﴾ ای المسند اليه لفظة "لا" ای يقع بعدها بلا فاصلة. قوله ﴿مفرداً﴾ بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافاً او مشبهاً به ای يليها نكرة غير مضاف ولا مشبهاً به ويعنى "بالمفرد" ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثني والمجموع.

من ضمير "مبنى" والعامل فيه مبنى احتراز عن مثل "لارجل حسن الوجه". قوله ﴿يليه﴾ حال بعد حال اوصفة "مفرداً" احتراز عن المفصول نحو "لا غلام فيها ظريف". قوله ﴿مبنى﴾ أى على الفصح حملاً على الموصوف لمكان الاتحاد بينهما ولا اتصال وتوجه النفي الى النعت حقيقة. قوله ﴿معرب﴾ لان الاصل فى التواضع تمثيلها المعبر عنها فى الاعراب دون البناء. قوله ﴿رفعا﴾ حملاً على محله البعيد. قوله ﴿نصباً﴾ حملاً على اللفظ او على محله القريب. قوله ﴿مثل لا رجل ظريف﴾ بالفصح. قوله ﴿ووظريف﴾ بالرفع. قوله ﴿ووظريفاً﴾ بالنصب. قوله ﴿والا﴾ أى وان لم يكن النعت كذلك. قوله ﴿فالاعراب﴾ أى فحكمه الاعراب لا خبراً فاعمالاً على المحل البعيد ونصباً حملاً على اللفظ او المحل القريب وقد مرت الامثلة فى بيان فوائد القيد. قوله ﴿العطف.... جائز﴾ أى العطف جائز على اسم لا المبنى اذا كان المعطوف نكرة "بلا تكرير" فى المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو "لا غلام لك والفرس" بان يحمل على لفظ اسم لا المبنى ويجعل منصوباً وبان يحمل على محله ويجعل مرفوعاً. قوله ﴿مثل... ابن﴾ فى قول الشاعر ﴿ولا اب وابن مثل مروان وابنه﴾ اذ هو بالمجذات تدنى وتآزراً وسائر التواضع لانصر عنهم فيها لکن ينبغي ان يكون حكمها حكم تواضع المنادى. قوله ﴿ومثل لا اباله ولا غلامى له﴾ أى كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التالى لنفى الجنس لام الجارة واجرى عليه احكام الاضافة من اثبات الالف فى نحو "اب" وحذف النون من نحو "غلامين". قوله ﴿جائز﴾ يعنى الاصل فى مثل هذين التركيبين ان يقال "لا اب له" و"لا غلامين له" فيكون اسم لا فيهما مبنياً على ما ينصب به والجار مع مجروره خبراً لها وقد جاء على قلة مثل "لا اباله" بزيادة الالف و"لا غلامى له" بامقاط النون كما فى حال الاضافة. قوله ﴿لمشاركته... معناه﴾ أى معنى المضاف من حيث هو مضاف يعنى الاضافة وهو الاختصاص. قوله ﴿ومن ثم﴾ أى لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف فى معنى الاختصاص. قوله ﴿لم يجز لا ابافيهما﴾ أى فى الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شئ انما هو بابتوته له

لم يتغير العمل ومعناها الاستفهام والعرض والتمنى ونعت المبنى الاول مفرداً يليه مبنى و معرب رفعا نصباً مثل لا رجل ظريف و ظريف و ظريفاً والا فالاعراب والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز فى مثل لا اب و ابناً و ابن و مثل لا اباله ولا غلامى له جائز تشبيهاً له بالمضاف لمشاركته له فى اصل معناه و من ثم لم يجز لا ابافيهما و ليس بمضاف لفساد المعنى

قوله ﴿معناها الاستفهام﴾ أى معنى الهمزة الداخلة على لا التالى لنفى الجنس اما الاستفهام حقيقة فتقول "لارجل فى الدار" مستفهماً. قوله ﴿العرض﴾ مثل "الانزول عندى". قوله ﴿التمنى﴾ نحو "الاماء اشربه" حيث لا يرجى ماء. قوله ﴿نعت﴾ أى نعت اسم "لا". قوله ﴿المبنى﴾ لانعت اسمها المعرب احتراز عن لا غلام رجل ظريف. قوله ﴿الاول﴾ بالرفع صفة للنعت أى النعت الاول لا التالى وما بعده احتراز عن مثل "لارجل ظريف كريم فى الدار". قوله ﴿مفرداً﴾ حال

وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار. قوله ﴿ليس.... المعنى﴾ أى مثل هذين التركيبين ليس بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب والغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة من وجهين اما اولاً فلان معنى التركيبين على تقدير الاضافة "لا اباه" و "لا غلاميه" وهذا لا يتم الا بتقدير خبر أى "لا اباه موجود" و "لا غلاميه موجودان" واما ثانياً فلان المراد لى ثبوت جنس الاب او الغلامين له لانفى الوجود عن ابنه المعلوم او غلاميه المعلومين وهذا المعنى لا يناسب وضع "لا" لانها لنفى الجنس وبخلاف القاعدة المذكورة وهى اذا كان اسم "لا" معرفة وجب الرفع والتكرير.

المعنى وايراد اللام في اللفظ بعدم ارادة المعنى بين المضاف والمضاف اليه تأكيداً للمقدرة . قوله ﴿هى مثل... عليك﴾ والمراد بطل هذه التركيب كل تركيب اذا كان خبر لا مذكور اليه لانه لو كان خبره محذوفاً ولا يجوز حذف اسم لا لتلازم الاجحاف اى نقصان . قوله ﴿المشبهتين﴾ فى النفى والدخول على الجملة الاسمية . قوله ﴿هى﴾ اى خبرية خبر ما ولا لها وكذا اسمية اسمهما لهما . قوله ﴿لغة حجازية﴾ وامابنو تميم فحيث لا يذهبون الى اسمهما لهما لا يجعلون الخبر خبراً لهما ولا اسم اسمهما لهما بل هما خبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما ولغة اهل الحجاز هى التى جاء عليها التنزيل قال تعالى "فاحذوا بشرأ" و"فانهم أمهاتهم" . قوله ﴿اذا... ما﴾ نحو "ما ان زيد قائم" وقيل انما اخضت "ما" بالذكر لان "ان" لاتزاد مع "لا" فى استعمالهم وهى زائدة عند البصريين ونالفة مؤكدة عند الكوفيين . قوله ﴿بالا﴾

نحو "ما زيد الا قائم" . قوله ﴿تقدم الخبر﴾ على الاسم نحو "ما قائم زيد" . قوله ﴿بطل العمل﴾ اما اذا زيد "ان" فلان ما عامل ضعيف عمل شبه ليس فلما فصل بينهما وبين معمول لهما لم تعمل واما اذا انتقض النفى بنا لافلان عملها معنى النفى فلا انتقض النفى بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلغير الترتيب مع ضعفها فى العمل . قوله ﴿بموجب﴾ بكسر الجيم اى بما طاف يفيد الايجاب بعد النفى وهويل ولكن نحو "ما زيد مقيم بال مسافر" و"ما عمرو قائم لكن قاعد" . قوله ﴿فالرفع﴾ اى فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة الاولى نقض النفى . قوله ﴿هو﴾ اى جنس المجرور يدل عليه المجرورات من قبيل دلالة الجمع على الجنس لامن قبيل دلالة الجمع على المفرد . قوله ﴿ما﴾ اى اسم . قوله ﴿علم المضاف اليه﴾ اى على علامة كون الشيء مضافاً اليه اعنى "الكسرة" فى المفردات وفى جمع الموث السالم و"الفتحة" فى غير المنصرف و"الياء" فى الاسماء الستة وفى التثنيات وجمع المذكر السالم . قوله ﴿المضاف اليه﴾ وهو مضاف اليه ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب المصنف فى ذلك الى ملحق سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظاً ايضاً . قوله ﴿شىء﴾ اسما كان نحو "غلام زيد" او فعلاً مثل "مررت بزيد" . قوله ﴿

خلافاً لسيبويه و يحذف كثيراً فى مثل لا عليك اى لا باس عليك خبر ما ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولهما وهى لغة حجازية و اذا زيدت ان مع ما او انتقض النفى بالاً او تقدم الخبر بطل العمل و اذا عطف عليه بموجب فالرفع المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه و المضاف اليه كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظاً او تقديرأ مراداً بالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسماً مجرداً تنوينه لاجلها وهى معنوية ولفظية قوله ﴿خلافاً لسيبويه﴾ لان ملحقه ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار

﴿لفظاً او تقدير﴾ اى ملحوظاً كان ذلك الحرف كما فى مثل "مررت بزيد" او مقدرأ نحو "غلام زيد" . قوله ﴿مراداً﴾ اى حال كون ذلك المقدر مراداً من حيث العمل بابقاء الرفع وهو الجر . قوله ﴿فالتقدير﴾ اى تقدير الحرف . قوله ﴿اسماً﴾ اى لو كان فعلاً لابد من ان يلفظ بالحرف نحو "مررت بزيد" . قوله ﴿تنوينه﴾ او مقام مقامه من لولى التنوين والجمع . قوله ﴿لاجلها﴾ اى لاجل الاضافة لان التنوين او التثنية دليل على تمام ما هو فيه فلما اردوا ان يمزجوا الكلمتين مزجاً تكسب به الاولى من الثانية التعريف والتخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وتمموا بالثانية . قوله ﴿هى﴾ اى الاضافة بتقدير حرف الجر . قوله ﴿معنوية﴾ اى منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى فى المضاف تعريفأ وتخصيصاً . قوله ﴿لفظية﴾ اى منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم مراعاتها اليه .

مضافة الى معمولها بل الى غيره ككريم البلد . قوله ﴿هي﴾ اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء . قوله ﴿فيما﴾ اي الى المضاف اليه . قوله ﴿عدا.... ظرفه﴾ اي لا يكون صادقاً على المضاف وغيره ولا ظرفه نحو "غلام زيد" فان "زيداً" ليس جنساً للغلام صادقاً عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي "غلام لزيد" . قوله ﴿بمعنى من﴾ اي اليانية . قوله ﴿في جنس المضاف﴾ الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضاً صادقاً على غير المضاف اليه فيكون بينهما موصوف وموصوف من وجه . قوله ﴿في ظرفه﴾ اي ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اسمائين للمضاف او مساو له او اعم مطلقاً او اخص مطلقاً او اخص من وجه اما في الصورة الاولى ان كان المضاف ظرفاً للمضاف اليه فالاضافة بمعنى في والافهي بمعنى اللام واما في الصورة الثانية كليت اسد والثالثة كاحد اليوم فالاضافة على تقديرين ممتعة واما في الصورة الرابعة كيوم الاحد وعلم الفقه فالاضافة حينئذ

فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة

الى معمولها و هي اما بمعنى اللام في ماعدا

جنس المضاف و ظرفه و اما بمعنى من في

جنس المضاف او بمعنى في في ظرفه و هو

قليل مثل غلام زيد و خاتم فضة و ضرب اليوم

تفيد تعريفاً مع المعرفة و تخصيصاً مع النكرة

و شرطها تجريد المضاف من التعريف و ما

اجازه الكوفيون من الثلاثة الاثواب و شبهه من

العدد ضعيف و اللفظية ان يكون المضاف

صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد و

قوله ﴿فالمعنوية.... معمولها﴾ هذه علامة المعنوية والمراد "بغير صفة" انه

غير اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمراد "بمعمولها" انه

فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كان صفة ولكن غير

ايضاً بمعنى اللام واما في الصورة الخامسة فان كان المضاف اليه اصلاً للمضاف فالاضافة بمعنى من والافهي ايضاً بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية و اضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال "فضة خاتمك خير من فضة خاتمي" . قوله ﴿قليل﴾ اي كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالهم وردّها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى "ضرب اليوم" "ضرب له اختصاص باليوم" . قوله ﴿غلام زيد﴾ مثال للاضافة بمعنى اللام اي "غلام لزيد" . قوله ﴿خاتم فضة﴾ مثال للاضافة بمعنى من اي "خاتم من فضة" . قوله ﴿ضرب اليوم﴾ مثال للاضافة بمعنى في اي "ضرب واقع في اليوم" . قوله ﴿تفيد﴾ اي الاضافة المعنوية . قوله ﴿مع المعرفة﴾ اي مع المضاف اليه المعرفة لان الية التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعاً للدلالة على معلومية المضاف لان لية امر الى معين يستلزم معلومته المنسوب فان ذلك غير لازم . قوله ﴿مع النكرة﴾ نحو "غلام رجل" فان التخصيص يقلل الشك ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركاً بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشكراء فيه . قوله ﴿شرطها﴾ اي شرط الاضافة المعنوية . قوله ﴿تجريد.... التعريف﴾ اي

ان كان اللام حذف لانه وان كان علماً نكران يجعل واحداً من جملة من سمي بذلك الاسم والمراد "بالتجريد" تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلباً للدنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً . قوله ﴿من العدد﴾ المعروف باللام المضاف الى معدوده نحو "الخمس الدراهم والمائة الدينار" . قوله ﴿ضعيف﴾ قياساً واستعمالاً اما قياساً فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالاً فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ع قلت الاثافي والديار البلاغ والاثافي جمع الفية وهي واحداً من الاحجار الثلاث التي ينصب القدر عليها والبلاغ جمع بلقع يعني الخالي.

قوله ﴿من ثم﴾ أي من جهة وجوب المادة الاضافة اللفظية للتخفيف والتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص . قوله ﴿جاز .. الوجه﴾ باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة للكرة فمن جهة الهالم تعد تعريفاً جازاً هذا التركيب . قوله ﴿امتنع ... الوجه﴾ فلواحدات تعريفاً لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه "بشم" وهو مجموع امور ثلاثة وجوب المادة الاضافة اللفظية للتخفيف والتفاء التعريف والتخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد "انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانفاء التخصيص" . قوله ﴿جاز .. زيد﴾ لحصول التخفيف بحذف النون .

حَسَنَ الْوَجْهِ وَلَا تَفِيدُ إِلَّا تَخْفِيفاً فِي اللَّفْظِ وَمِنْ
ثُمَّ جَازَ مَرُوثٌ بِرَجُلٍ حَسَنَ الْوَجْهِ وَامْتَنَعَ
مَرُوتٌ بِزَيْدٍ حَسَنَ الْوَجْهِ وَجَازَ الضَّارِبُ زَيْدَ
وَالضَّارِبُ زَيْدَ وَامْتَنَعَ الضَّارِبُ زَيْدَ خِلَافاً
لِلْفَرَاءِ وَضَعَفَ عَ الْوَاهِبُ الْمَائَةَ الْهَجَانِ وَ
عَبْدُهَا وَآمَّا جَازَ الضَّارِبُ الرَّجُلَ حَمَلاً عَلَى
الْمَخْتَارِ فِي الْحَسَنِ الْوَجْهِ

قوله ﴿الا تخفيفاً﴾ لا تعريفاً لا تخصيصاً لكونها في تقدير الانفصال . قوله ﴿في اللفظ﴾ لا في المعنى بان يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل "ضارب زيد" او حكمانحو "حواج بيت الله" او بحذف نوني التثنية والجمع نحو "ضارب زيد وضاربون زيد" واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كقائم الغلام كان اصله "قائم غلامه" حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معانحو "زيد قائم الغلام" اصله "قائم غلامه" فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة .

الاستلزام لانفاء التخصيص" . قوله ﴿جاز .. زيد﴾ لحصول التخفيف بحذف النون . قوله ﴿امتنع ... زيد﴾ لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة . قوله ﴿خلافاً للفراء﴾ فانه يجوز هذا التركيب اما لانه لوهم ان دخول لام التعريف الماهو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف النون بسبب الاضافة ثم عرف باللام فاجاب المصنف في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتأخر اللام المتقدمة حساً على الاضافة مجرد ادعاء متخالف للظاهر واما لما وقع في شعر الاعشى من قوله ع الواهب المائة الهجان وعبيدا فان قوله "وعبد ها" بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار المعطف "الواهب عبدا" فهو من باب "الضارب زيد" فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المصنف بقوله وضعف الخ واما لانه قاسه على "الضارب الرجل" و"الضاربك" فاجاب المصنف بقوله وانما جاز الضارب الرجل الخ . قوله ﴿ضعف ... وعبيدا﴾ المراد به انه ضعيف في الاستدلال به الا ان نص فيه على جر عبيدا فانه يحتمل النصب حملاً على المحل او على انه مفعول معه اولانه قد

يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما "رب شلة وسخلتها" حيث جاز هذا التركيب ولم يجز "رب سخلتها" . قوله ﴿جاز ... الحسن الوجه﴾ يعني كان القياس عدم جوازه لانفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملاً على الوجه المختار وهو جر الوجه بالاضافة ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنساً معرفين باللام وهذا لا يشتراك مفقودين "الضارب زيد" و"الحسن الوجه" فقياسه عليه قياس مع الفارق .

التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير والدليل عليه انه لو سقط التنوين في "ضاربك" بالاضافة لصوروا ولا "ضاربك" كما يتصوروا ولا "ضاربك" زيدا" ولم يتصوروا هذا فاعلم ان التنوين في ضاربك سقط قبل الاضافة لئلا يضاف له لمعالم يظهر والضعيف في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا "الضاربك" عليه لانها باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمير متصل محذوف تنوينه قبل الاضافة لئلا يضاف. قوله ﴿ولا يضاف... موصوفها﴾ مع بقاء المعنى المقاد بالتركيب الوصفى بحاله لان لكل واحد من التركيب الوصفى والاضافى معنى لا يصح اقامة احدهما مقام الآخر لان مبنى التركيب الوصفى على الاتحاد بين الصفة والموصوف ومبنى التركيب الاضافى على المغايرة بين المضاف والمضاف اليه وبينهما متانلة عملا للكونية فان عندهم اضافة الموصوف الى الصفة واضافة الصفة الى الموصوف جائز ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله "لا يضاف موصوف الى صفته" واجيب عنه بانه

والضاربك و شبهه فيمن قال انه مضاف حملا على ضاربك ولا يضاف موصوف الى صفة ولا صفة الى موصوفها و مثل مسجد الجامع و جانب الغربى و صلوة الاولى و بقلة الحمقاء متاؤل و مثل جرد قطيفة و اخلاق ثياب متاؤل ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم و الخصوص كليث واسد و حبس و منع لعدم الفائدة بخلاف كل الدراهم و عين الشئ فانه يختص به و قولهم سعيد كرز و نحوه متاؤل

قوله ﴿الضاربك... ضاربك﴾ يعنى المجاز "الضاربك" مع ان القياس عدم جوازه ولكن هذا وما شبهه وهو الضاربى والضاربة جازى قول من قال يعنى سيويه واتباعه ان "الضارب" مضاف لمحموليه على "ضاربك" وبيانه انهم اذا وصلوا الاسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولا تها وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف فقالوا "ضاربك" وان لم يحصل

متاؤل. قوله ﴿مسجد... متاؤل﴾ فان فى كل واحد من هذه التركيب اضيف موصوف الى صفته لمسجد الجامع متاؤل بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدر الى نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت وثانيهما ان يكون الوقت محذوف أو الجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاؤل بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحجة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التأويل لا يتمشى فى جانب الغربى فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه بها لان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذى اضيف اليه الجانب هو الجزء والاضافة بيانية والمكان الذى اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى. قوله ﴿مثل... متاؤل﴾ ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله "ولا يضاف الى موصوفها" فان اصلهما "قطيفة جرد" و"ثياب اخلاق" قدمت الصفة على الموصوف واضيف اليه واجيب عنه بانه متاؤل بانهم حذفوا قطيفة من قولهم "قطيفة جرد" حتى صار كانه اسم غير صفة فلما فصلوا تخصيصه لكونه صالحا يكون قطيفة وغيره امثل خاتم فى كونه صالحا لان يكون فضة وغيره اضافوه الى جنسه الذى

يتخصص به كما اضافوا اخاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس مهم اضيف اليها ليتخصص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب. قوله ﴿بخلاف... الشئ﴾ اى اضافة العام الى الخاص. قوله ﴿يختص به﴾ اى لان المضاف فيهما يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومته سواء افادت الاضافة التعريف او التخصص واعمية العين عن الشئ اذا كان اللام فيه للمهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها غفاء. قوله ﴿قولهم... متاؤل﴾ هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال سعيد كرز اسمان متماثلان فى العموم والخصوص لكونهما علمين لرجل واحد واضيف احدهما الى الآخر وانتم قلتم لا يجوز اضافة احدهما للين الى الثانى...؟ فاجيب بانه متاؤل بحفل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ فكانك اذا قلت "جاء نى سعيد كرز" قلت "جاء نى مدلول هذا اللفظ".

ودلوى فى الملحق به. قوله ﴿مفتوحة او ساكنة﴾ وقد اختلف فى ان ايها الاصل والصحيح انه الفتح اذا لاصل فى الكلمة التى على حرف واحد والحركة لئلا يلزم الابتداء بالسكون حقيقة او حكماً والاصل فى ما بنى على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف. قوله ﴿ثبثت﴾ اى الالف على اللغة الفصحى لعدم موجب الانقلاب نحو "عصاى". قوله ﴿هذيل﴾ وهى قبيلة من العرب. قوله ﴿لغير التثنية ياء﴾ لمشاكله ياء المتكلم وتدخل فى الياء مثل "غضى" و"زخى" ولا تقلب الف التثنية كعلامى لالتباس المرفوع بالمتنصب او المعرور بسبب القلب. قوله ﴿كان ياء﴾ مثل مسلمين. قوله ﴿كان واو﴾ مثل مسلمون. قوله ﴿قلبت ياء﴾ لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة. قوله ﴿ادغمت﴾ الياء فى الياء وكسر ما قبلها لانهما القلب ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة بغيرها فحركات بالحركة

واذا اضيف الاسم الصحيح او الملحق به الى ياء المتكلم كسر اخره والياء مفتوحة او ساكنة فان كان اخره الفاً ثبثت و هُذِيلُ تقلبها لغير التثنية ياءً وان كان ياءً ادغمت وان كان واواً قلبت ياءً و ادغمت و فتحت الياء للساكين وأما الاسماء الستة فاخى و ابى و اجاز المبرد اخى و ابى و تقول حمى وهنى و يقال فى فى الاكثر و فى و اذا قطعت قيل اخ و اب و حم و هن و فم و فتح الفاء افصح منهما وجاء حم مثل يد و خب و دلو و عصاً مطلقاً

قوله ﴿الاسم الصحيح﴾ وهو فى عرف النحلة ما ليس فى آخره حرف علة. قوله ﴿الملحق به﴾ وهو ما فى آخره واو او ياء قبلهما ساكن. قوله ﴿كسر اخره﴾ للتناسب مثل لوى و دارى فى الصحيح وظبى

المناسبة لها فقبل "مسلمى" وان كانت قبل الياء او الواو فتحة بقى ما قبلها مفتوحاً كقولك فى مسلمين "مُسْلِمِي" وفى مصطفىون "مُصْطَفِي" لخفة الفتحة. قوله ﴿فتحت الياء﴾ اى ياء المتكلم فى الصور الثلاث. قوله ﴿للساكين﴾ اى للزوم التقاء الساكنين ان لم تحرك واخبر الفتح لخفته. قوله ﴿فاخى و ابى﴾ اى فالحال فى اخ و اب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال اخى و ابى بلارد المحذوف لجعله نسبياً. قوله ﴿اخى و ابى﴾ بردلام الفعل فيها وهى الواو وجعلها ياء و ادغام الياء فى الياء وتمسك فى ذلك بقوله الشاعر "وابى مالك ذو المجاز بدارى" وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظاً ومعنى واجاب المصنف فى شرحه بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به ابى جمع اب فاصله ابين سقطت النون فى الاضافة فاجتمعت "يا آن" فادغمت الاولى فى الثانية فصار ابى. قوله ﴿حمى و هنى﴾ اى امرلة قائمة لامتناع اضافة الحم الى المذكر بلارد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم. قوله ﴿يقال﴾ فى فم حال اضافته الى ياء المتكلم. قوله ﴿فى فى الاكثر﴾ اى فى اكثر موارد الاستعمال. قوله ﴿فى فى﴾ فى بعضها ابقاء للميم المعروض عن الواو عند قطعه عن الاضافة

قوله ﴿اذا قطعت﴾ اى هذه الاسماء الخمسة. قوله ﴿قيل.... وفم﴾ اى بالحركات الثلاث ولكن فتح الفاء... الخ. قوله ﴿مثل يد﴾ اى حكمه مثل حكم يدي حذف اللام وجعل الاعراب على العين فيقال هذا حم او حمك ورايت حمأ و حمك ومررت بحم و حمك. قوله ﴿خبء﴾ فى كونه مهموزاً معرباً بالحركات الثلاث فيقال هذا حم و حمك ورايت حمأ و حمك ومررت بحم و حمك. قوله ﴿دلو﴾ فى كونه آخره واو اخالصة فيقال هذا حمأ و حمك ورايت حمأ و حمك ومررت بحم و حمك. قوله ﴿عصاً﴾ فى كونه مقصوراً معرباً بالحركات التقديرية فيقال هذا حمأ و حمك ورايت حمأ و حمك ومررت بحمأ و حمك. قوله ﴿مطلقاً﴾ اى جواز حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقاً غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل تجيء هذه الوجوه فيه فى كل من جالتى الافراد والاضافة.

لأنه وضع وصلة إلى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل التلويح كقول الشاعر ع "أشأت عرف ذاك الفصيل من الناس
ذوؤه". قوله ﴿لا يقطع﴾ عن الاضافة لان جعله وصلة إلى الاسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها . قوله ﴿التوابع﴾ جمع تابع مفعول عن الوصلة
إلى الاسمىة والفاعل الاسمى يجمع على فواعل كالكامل على الكواهل والمراد بها توابع المفعولات والمصوبات والمجرورات التى هى السام الاسم .
قوله ﴿كل ثان﴾ أى كل متاخر معنى لوحظ مع سابقه كان فى الرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثانى والثالث فصاعداً . قوله ﴿بأعراب سابقه﴾ أى
مطابق جنس اعراب سابقه . قوله ﴿جهة واحدة﴾ أى لاشئ كالأسمان جهة واحدة شخصية لا نوعية فلا يرد المفعول الثانى من باب حلت و أعطيت
لان جهة نصبها معدة نوحاً وهى المفعولية لا شخصاً لان المفعول الثانى غير مفعوله الاول . قوله ﴿يدل... متبوعه﴾ أى يدل بهيمة تركيبة مع متبوعه
على حصول معنى فى متبوعه . قوله ﴿مطلقاً﴾ أى دلالة

وجاء هنّ مثل يدٍ مطلقاً و ذُو لا يضاف الى
مضمّر ولا يقطع التوابع كلّ ثانٍ بأعراب
سابقه من جهة واحدة النعت تابع يدل على
معنى فى متبوعه مطلقاً وفائدته تخصيص او
توضيح وقد يكون لمجرد الثناء او الذم او
التوكيد نحو نفخة واحدة و لا فصل بين ان
يكون مشتقاً او غيره اذا كان وضعه لغرض
المعنى عموماً نحو تميمى و ذى مال او
خصوصاً مثل مرث برجل اى رجل و مرث
بهذا الرجل و بزيد هذا و توصف النكرة
بالجملة الخبرية و يلزم الضمير و توصف

قوله ﴿جاء... مطلقاً﴾ أى فى الافراد والاضافة يقال هذا من روايت هنا و مرث بهن
وهنا منك روايت منك و مرث بهيك . قوله ﴿ذو... مضمّر﴾

مطلقة غير مقيدة بمادة من المواد واور دلالات لا اعتراض على
البدل فى مثل "اصحبنى زيد علمه" وعلى المعلوم فى
مثل "اصحبنى زيد علمه" وعلى التاكيد فى مثل "جاء لى القوم
كلهم" لان دلالة هذه التوابع على حصول معنى فى متبوعاتها
انما هى خصوصية موادها . قوله ﴿تخصيص او
توضيح﴾ أى فائدة النعت غالباً تخصيص فى النكرة كرجل
عالم او توضيح فى المعرفة كزيد الظريف . قوله
﴿لمجرد الثناء او الذم﴾ من غير قصد تخصيص
وتوضيح نحو "بسم الله الرحمن الرحيم" و "اعوذ بالله من
الشیطن الرجيم" . قوله ﴿نفخة واحدة﴾ اذالوحدة
تفهم من الثناء فى نفخة فاكدت بالوحدة . قوله ﴿لا فصل﴾
... عموماً ﴿هذار دعلى توهم كثير من النحاة وهوان
الاشتقاق شرط فى النعت حتى تأولوا غير المشتق الى المشتق
وحاصله انه لا فرق بين ان يكون النعت مشتقاً او غيره فى صحة
وقوعه نعتاً اذا كان وضع غير المشتق لغرض الدلالة على المعنى
الواقع فى المتبوع فى جميع الاستعمالات . قوله
﴿تسميى و ذى مال﴾ فان التسميى يدل دائماً على ان
لذات مناسبة الى قبيلة تسميم و ذى مال يدل على ان ذاتاً
صاحب مال . قوله ﴿خصوصاً﴾ أى بعض الاستعمالات
بان يدل فى بعض المواضع على حصول معنى للذات ما و حينئذ
يجوز ان يقع نعتاً فى بعضها لا يدل على ذلك و حينئذ لا يصح

جعله نعتاً . قوله ﴿مرث... رجل﴾ أى كامل فى الرجولية فإى رجل باعتبار دلالة فى مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتاً وفى
مثل "اى رجل عندك" لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتاً . قوله ﴿مرث... الرجل﴾ فان "هذا" يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات
معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل فى الذات المبهمة فلهذا يصح ان يقع "الرجل" صفة لهذا وفى المواضع الأخرى كذا . قوله
﴿بالجملة الخبرية﴾ التى هى فى حكم النكرة لان الدلالة على معنى فى متبوعه كما توجب على المفرد كك توجب على الجملة الخبرية والمماقيد الخبرية
لان الانشائية لا تقع صفة الا بتأويل بعيد كما اذا قلت "جاء لى رجل اضربه" أى "مقول فى حقه اضربه" . قوله ﴿يلزم الضمير﴾ أى فى الجملة الخبرية
الراجع الى تلك النكرة ليربط نحو "جاء لى رجل ابوه قائم" .

امور يوجد منها في كل تركيب اربعة. قوله ﴿في الاعراب... الثالث﴾ الا اذا كان صفة يستوي فيها المذكور والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو "رجل صبور وامرأة صبور" او فاعل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح. قوله ﴿والثاني... كالفعل﴾ يشبهه به يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مؤنثا او مجموعا افرده كما يفرده الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا فحقيقا بالافعال طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقا مفصلا لا يذكرا او مؤنثا جوازا نقول "مررت برجل قاعد غلامه" و... "برجلين قاعد غلامهما" و... "برجال قاعد غلامهم" مثل "يقعد غلامه" و... "يقعد غلامهما" و... "يقعد غلامهم" و... "مررت بامرأة قائم ابوها" مثل "يقوم ابوها" و... "برجل قائمة جاريت" مثل "تقوم جاريتها" و... "برجل معمور" و... او... "معمورة داره" مثل "يعمر او تعموداره" و... "برجل قائم او قائمة في الدار جاريتها" مثل "يقوم او تقوم في الدار جاريتها".

بحال الموصوف و بحال متعلقه نحو مررت
برجل حسن غلامه فالاول يتبعه في الاعراب
والتعريف والتكثير والافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث والثاني يتبعه في الخمسة
الاول وفي البواقي كالفعل ومن ثم حسن قام
رجل قاعد غلامه وضعف قاعدون غلامه و
يجوز قعود غلامه والمضمر لا يوصف
ولا يوصف به والموصوف اخص او مساو و
من ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او

قوله ﴿بحال الموصوف﴾ اي بحال قائمة به نحو "مررت برجل حسن" اذا الحسن حال الرجل. قوله ﴿بحال متعلقه﴾ اي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه. قوله ﴿مررت... غلامه﴾ اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا. قوله ﴿يتبعه﴾ اي الموصوف في عشرة وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما

قوله ﴿لا يوصف به﴾ لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها. قوله ﴿اخص او مساو﴾ اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة يعني اعرف منها لانه المقصود الاصل فيجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها لكان من ان لا يكون ادون منها. قوله ﴿من ثم﴾ اي ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو. قوله ﴿الا بمثله﴾ اي ذي اللام الاخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام نحو "جاءني الرجل الفاضل" او "الرجل الذي كان عندك امس".

طر دال الباب. قوله ﴿لا يوصف به﴾ لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها. قوله ﴿اخص او مساو﴾ اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة يعني اعرف منها لانه المقصود الاصل فيجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها لكان من ان لا يكون ادون منها. قوله ﴿من ثم﴾ اي ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو. قوله ﴿الا بمثله﴾ اي ذي اللام الاخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام نحو "جاءني الرجل الفاضل" او "الرجل الذي كان عندك امس".

سائر المعارف فانها اخص من ذى اللام فلو وقع اخص تعاليف اخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب . قوله ﴿باب هذا﴾ اى باب اسم الاشارة . قوله ﴿بذى اللام﴾ مثل "مررت بهذا الرجل" مع ان القياس يقتضى جواز وصفه بذى اللام والموصول والمضاف الى احدهما . قوله ﴿للابهام﴾ الواقع فى هذا الباب بحسب اصل الوضع المقضى لبيان الجنس فاذا ارد رفعه لا يتصور مثله لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالتسوال من المحتاج الفقير لعمى ذى اللام لعميه فى نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذى اللام نحو "مررت بهذا الذى كرم اى الكريم" . قوله ﴿من ثم﴾ اى ومن اجل ان التزام وصف باب هذا بذى اللام لرفع الابهام ببيان الجنس . قوله ﴿ضعف... الابيض﴾ لانه لا يبين به جنس المبهوم لان الابيض عام لا يخص بجنس دون جنس . قوله ﴿حسن بهذا العالم﴾ لانه يبين به ان المشار اليه انسان بل رجل . قوله ﴿العطف﴾

بالمضاف الى مثله وانما التزم وصف باب هذا

بذى اللام للابهام ومن ثم ضعف مررت بهذا

الابيض و حسن بهذا العالم العطف تابع

مقصود بالنسبة مع متبوعه و يتوسط بينه و بين

متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتى مثل قام

زيد وعمر و اذا عطف على المرفوع المتصل

اكد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد الا ان يقع

فصل فيجوز تركه مثل ضربت اليوم وزيد و

اذا عطف على الضمير المجرور أعيد الخافض

نحو مررت بك و بزيد والمعطوف

قوله ﴿الى مثله﴾ اى المعروف باللام بلا واسطة نحو "جاءنى الرجل صاحب

الفرس" او بلا واسطة نحو "جاءنى الرجل صاحب لجام الفرس" لان تعريف المضاف

مساو لتعريف المضاف اليه وانقص منه على الخلاف الواقع بين سبويه وغيره بخلاف

الاولى ويجوزون العطف بلا تأكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح . قوله ﴿أعيد الخافض﴾ حرفا كان او اسما لان اتصال

الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل بالفعل لان الفاعل ان لم يكن ضمير امتصلا جاز انفصاله والمجرور لا يفصل من جاره فكره

العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض الحروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل حتى يوكده به او لا كما عمل فى المرفوع المتصل وفى

استعاره المرفوع له مدالة ولا يكفى بالفصل لان الفصل لا تأثير له الا فى جواز ترك التأكيد بالمنفصل للاختصار فحيث لا يمكن التأكيد بمنفصل لعدم

لا يتصور له الترفيخ يكفى به فلم يبق الا إعادة العامل الاول واعلم ان لزوم إعادة الجار فى حال السعة والاختيار لمذهب البصريين ويجوز عندهم

تركها اضطرارا و اجاز الكوفيون ترك الاعادة فى حال السعة مستثنين بالاشعار .

بمعنى المعطوف بالحرف . قوله ﴿تابع مقصود﴾ اى قصد نسبته الى شىء اولية شىء اليه . قوله ﴿بالنسبة﴾ الواقعة فى الكلام . قوله ﴿مع متبوعه﴾ اى كما يكون هو مقصود بترك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها . قوله ﴿على المرفوع﴾ لا المنصوب والمجرور . قوله ﴿المتصل﴾ بارزا او مستترا لا المنفصل . قوله ﴿اكد بمنفصل﴾ اولاً ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجاء مما اتصل به لفظاً من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجاء من الفعل فلو عطف عليه بلا تأكيد كان كماعطف على بعض حروف الكلمة وذا لا يجوز فاكدا ولا بمنفصل ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التأكيد لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تأكيداً وهو باطل فان كان الضمير منفصلاً نحو "ما ضرب الا انت وزيد" لم يكن كالجاء لفظاً وكذا ان كان متصلاً منصوباً نحو "ضربتك وزيدا" لم يكن كالجاء معنى فلا حاجة فيهما الى التأكيد بمنفصل . قوله ﴿يقع فصل﴾ بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه . قوله ﴿تركه﴾ اى ترك التأكيد لانه قد طال الكلام بوجود الفصل فحسن الاختصار بترك التأكيد واعلم ان مذهب البصريين ان التأكيد بالمنفصل هو

نصب أو عطف لكن معطوفاً على قائم أو قائم فيكون خبراً عن زائد وهو ممتنع لعلوه من الضمير الواقع في المعطوف عليه المقادلي "اسم ما" فمن الرفع على ان يكون خبراً مقادلي المبدأ وهو عمرو ويكون من قبل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه . قوله ﴿انما... فاء السببية﴾ هذا جواب سؤال مقدر تقديره ان القاصصة المذكورة مستغنية بالقول المذكور فان "يطير" فيه ضمير يعود الى الموصول و"يفضب" المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب المصنف بقوله لانها... الخ وحاصله ان الفاء في هذا التركيب فاء السببية بان يكون معناها السببية لا المعطف فلا بد من قضاة على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع المعطف لكنها تجعل الجملة واحدة فيكفي بالربط في الاولى والمعنى "الذي اذا يطير فيفضب زيد الباب" او يفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى "الذي يطير فيفضب زيد سببه الباب" ويمكن ان يقدر فيه ضمير اى "الذي يطير فيفضب زيد يطير انه الباب" . قوله ﴿على عاملين﴾ بان عطف اسمان على معموليهما عاطف واحد وانما قال "على معمولي عاملين" لاعلى معمول واحد فانه جائز انما قال لاعلى اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه . قوله ﴿مختلفين﴾ خبر متعدين بان لا يكون الثاني عين الاول وذلك لدفع وهم من يفهم ان مثل "ضرب ضرب زيد عمر او بكر خالد" من هذا الباب مع انه ليس لعدم تعدد العامل فيه اذا العامل هو الاول والثاني تأكيد له . قوله ﴿لم يجز﴾ عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقوان يقوم مقام عاملين مختلفين . قوله ﴿خلافاً للقراء﴾ فانه يجوز هذا المعطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة . قوله ﴿الا... عمرو﴾ اى الا فى صورة القديم المجرور وتأخير المرفوع او المنسوب لمجيئه فى كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع . قوله ﴿خلافاً لسيبويه﴾ فانه لا يجوز هذا المعطف بحسب الحقيقة فى هذه الصورة ايضا بل يحتملها على حذف المضاف فان "الحجزة" عطف على قوله "فى الدار" والعامل فيه الابتداء لانه خبر وزيد مبتداً والتقدير "فى الحجزة عمرو" فان كلمة فى وان لم يكن مضافاً حقيقة لكنها مضاف حكماً فانه كما يكون مدخول المضاف مجروراً بالمضاف كك مدخولها مجروره وابقاء المضاف عليه على اعرابه نحو "ترى ترون غرض الحيوة الدنيا والله يريد الآخرة" فان فى "يريد الآخرة" بجر الآخرة حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه كما جاء فى بعض القراءة "عرض الآخرة" . قوله ﴿يقدر امر المتبوع﴾ يعنى يجعل خاله ثابتاً مقرر أعنده . قوله ﴿فى النسبة﴾ اى فى كونه منسوباً او منسوباً اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب او المنسوب اليه فى هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع غلظ المتكلم الغلط وذلك لدفع بتكرير اللفظ نحو "ضرب زيد زيد" او لدفع عن السامع به تجوز أن نحو "زيد قتل" دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب الشديد . قوله ﴿الشمول﴾ اى فى شمول المتبوع المراد دفعا لظن السامع تجوز افى نفس المنسوب اليه بل فى شموله لافراد فانه كثير اما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد ان النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوهم بل ذكر كل واجمع واخوانه وكلاهما ولتفهم ونحوها .

فى حكم المعطوف عليه و من ثم لم يجز فى ما يزيد بقائهم او قائماً ولا ذاهب عمرو ألا الرفع و انما جاز الذى يطير فيفضب زيد الباب لانها فاء السببية و اذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز خلافاً للقراء الا فى نحو فى الدار زيد والحجزة عمرو خلافاً لسيبويه التأكيد تابع يقرر امر المتبوع فى النسبة او الشمول وهو

قوله ﴿حكم المعطوف عليه﴾ فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة نظراً الى ما قبله و"من الاحوال العارضة نظراً الى ما قبله" احتراز عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالأعراب والبناء والتعريف والتكثير والافراد والثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس فى حكم المعطوف عليه والمعطوف فى حكم المعطوف عليه فى احوال عارضة بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف فى نحو "يازيد وعمر" لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفرد معرفة فى نفسه وعمر مثل زيد وامتنع بنائه فى "يازيدو عبدالله" فان عبدالله ليس مثل زيد فان زيداً مفرد معرفة وعبدالله مضاف . قوله ﴿من ثم﴾ اى من اجل ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع . قوله ﴿لم يجز... الرفع﴾ فى ذهاب اذ لو

بجر الآخرة حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه كما جاء فى بعض القراءة "عرض الآخرة" . قوله ﴿يقدر امر المتبوع﴾ يعنى يجعل خاله ثابتاً مقرر أعنده . قوله ﴿فى النسبة﴾ اى فى كونه منسوباً او منسوباً اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب او المنسوب اليه فى هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع غلظ المتكلم الغلط وذلك لدفع بتكرير اللفظ نحو "ضرب زيد زيد" او لدفع عن السامع به تجوز أن نحو "زيد قتل" دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب الشديد . قوله ﴿الشمول﴾ اى فى شمول المتبوع المراد دفعا لظن السامع تجوز افى نفس المنسوب اليه بل فى شموله لافراد فانه كثير اما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد ان النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوهم بل ذكر كل واجمع واخوانه وكلاهما ولتفهم ونحوها .

لفظي و معنوي فاللفظي تكرير اللفظ الاول
 نحو جاءني زيد زيد و يجرى في الالفاظ كلها
 والمعنوي بالفاظ محصورة و هي نفسه و عينه
 و كلاهما و كله و اجمع و اكتب و ابتع و ابصع
 فالاولان يعلمان باختلاف صيغتهما و ضميرهما
 تقول نفسه و نفسها و انفسهما و انفسهم و
 انفسهن و الثاني للمثنى تقول كلاهما و
 كلاهما و الباقي لغير المثنى باختلاف الضمير
 في كله و كلها و كلهم و كلهن و الصيغ في
 البواقي تقول اجمع و جمعاء و اجمعون و
 جمع ولا يؤكّد بكلّ و اجمع الا ذو اجزاء
 يصحّ افتراقها حساً او حكماً مثل اكرمت القوم

قوله ﴿لفظي﴾ اي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ . قوله ﴿معنوي﴾ اي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى .
 قوله ﴿تكرير اللفظ الاول﴾ اي مكرر اللفظ الاول حقيقة كما في المثال الاتي او حكماً نحو "ضربت الت" لان ذلك في حكم تكرير اللفظ
 وان كان مخالفاً للاول لفظاً اذ الضرورة داعية الى المخالفة
 لانه لا يجوز تكريره متصلاً . قوله ﴿يجري﴾ ..
 .. كلها﴾ اي يجري العكس باسماء او افعالا
 او حروفاً او جملات ومركبات تفيدية او غير ذلك .
 قوله ﴿بالفاظ محصورة﴾ اي منحصر بالفاظ
 معدودة محدودة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلاث في حال
 الافراد . قوله ﴿فالاولان﴾ اي النفس والعين .
 قوله ﴿باختلاف صيغتهما﴾ اي يقعان على الواحد
 والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث افراداً وتثنية
 وجمعاً . قوله ﴿انفسهما﴾ وعن بعض العرب
 "نفساهما وعيناهما" . قوله ﴿انفسهم و انفسهن﴾
 في جمع المؤنث و غير العاقل من المذكر . قوله
 ﴿الثاني﴾ لما سمي النفس والعين تغليباً كالقمرين سمي
 الثالث ثانياً . قوله ﴿لغير المثنى﴾ مفرداً كان
 او جمعاً . قوله ﴿كله﴾ نحو "قرأت الكتاب كله" . قوله
 ﴿كلها﴾ نحو "قرأت الصحيفة كلها" . قوله
 ﴿كلهم﴾ نحو "اشتريت العبيد كلهم" . قوله
 ﴿كلهن﴾ نحو "طلقت النساء كلهن" . قوله ﴿في
 البواقي﴾ اي باختلاف في الكلمات البواقي . قوله
 ﴿اجمع و جمعاء﴾ في المؤنث الواحدة او الجمع
 بتاويل الجماعة . قوله ﴿لا يؤكّد ... ذو اجزاء﴾

مفرداً كان او جمعاً اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه . قوله ﴿حساً او حكماً﴾ اي يجب ان تكون تلك الاجزاء بحيثية المذكورة ليكون
 في التاكيد بكل و اجمع لائدة . قوله ﴿اكرمت القوم كلهم﴾ مثال لافتراقها حساً .

قوله ﴿اشتريت العبد كله﴾ مثال لآخراتها حكمان المعقده يجر الى الاشتراء فيصح تأكيدها بكل ليفيد الشمول . قوله ﴿بخلاف كله﴾ لعدم صحة الحراق اجزائه لاحتمالها حكماني حكم المجيء . قوله ﴿اذا.... اكذب منفصل﴾ اي اكذب ذلك الضمير او لا بمنفصل ثم بالنفس والعين اذلو لذلك لا ليس التاكيد بالفاعل اذا وقع تأكيداً للضمير المستتر نحو "زيدا كرمي هو نفسه" فلولم يؤكدا الضمير المستتر في "اكرمني" بقوله "هو" ويقال "زيدا كرمي نفسه" لا ليس "نفسه" بالفاعل ولما وقع الالباس في هذه الصورة اجري بقية الباب عليها وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تأكيد الضمير المنصوب والمجورور بالنفس والعين بلا تأكيد هما بالمنفصل نحو "ضربتك نفسك ومررت بك نفسك" لعدم

كلهم و اشتريت العبد كله بخلاف جاء زيد
كله و اذا اكذب الضمير المرفوع المتصل
بالنفس والعين اكذب بمنفصل مثل ضربت انت
نفسك و اکتع و اخواه اتباع لاجمع فلا تتقدم
عليه و ذكرها دونه ضعيف البديل تابع
مقصود بما نسب الى المتبوع دونه و هو بديل
الكل والبعض والاشتمال والغلط فالاول
مدلوله مدلول الاول والثاني جزئه والثالث بينه
و بين الاول ملابسة بغيرهما والرابع ان تقصد
اليه بعدان غلطت بغيره و يكونان معرفتين و
نكروتين مختلفتين و اذا كان نكرة من معرفة

اللبس وبالم متصل لجواز تأكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تأكيد بمنفصل نحو "انت نفسك قائم" لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تأكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تأكيد نحو "القوم جاءني كلهم اجمعون" لعدم التباس التأكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يلان العوامل قليلاً بخلاف النفس والعين فانهما يلانها كثيراً . قوله ﴿اتباع لاجمع﴾ يعني تستعمل هذه الكلمات الثلاث بتبعيته لا بالاصالة لكونه ادل منها على المقصود وهو الجمعية . قوله ﴿فلا تتقدم عليه﴾ لو اجمعت معه . قوله ﴿ضعيف﴾ لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية وللزوم ذكر ما من شأنه التبعية بدون الاصل . قوله ﴿نسب الى المتبوع﴾ اي تقصد النسبة اليه بنسبة مانسب الي المتبوع . قوله ﴿دونه﴾ اي دون المتبوع اي لا تكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة مانسب اليه بل تكون النسبة اليه توطية وتمهيداً للنسبة الى التابع . قوله ﴿بديل الكل﴾ اي بديل هو كل المبدل منه . قوله ﴿البعض﴾ اي بديل هو بعض المبدل منه . قوله ﴿الاشتمال﴾ اي بديل مسبب غالباً عن اشتمال احد المبدلين على الآخر . قوله ﴿الغلط﴾ اي بديل

مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة . قوله ﴿فالاول... الاول﴾ يعني متحدان ذاتاً لان يتحد مفهومهما ليكونا مترادفين نحو "جاءني زيد اخوك" فزيد واخوك وان اختلفا مفهوماً فهما متحدان ذاتاً . قوله ﴿جزئه﴾ نحو "ضربت زيدا راسه" . قوله ﴿ملابسة﴾ بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالاً نحو "اعجبني زيد علمه" . قوله ﴿بغيرهما﴾ اي تكون تلك الملابسة بغير كون البديل كل المبدل منه او جزئه . قوله ﴿تقصد اليه﴾ اي الى البديل من غير اعتبار ملابسة بينهما . قوله ﴿معرفتين﴾ نحو "ضرب زيدا اخوك" . قوله ﴿نكروتين﴾ نحو "جاءني رجل غلام لك" . قوله ﴿مختلفتين﴾ نحو "جاء رجل غلام زيد" . قوله ﴿من معرفة﴾ اي مبدلة من معرفة .

فالنعت مثل بالنّاصية ناصية كاذبة و يكونان

ظاهرين و مضميرين و مختلفين ولا يُبدَل ظاهر

من مضمّر بدل الكل الأ من الغائب نحو ضربته

زیدا عطف البیان تابع غیر صفة یوضح

متبوعه مثل اَقْسَمَ بِاللّٰهِ اَبُو حَفْصٍ عُمَرُ وَ فَصَلَهُ

من البدل لفظاً في مثل أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِى

بَشْرُ الْمَبْنِيِّ مَا نَاسِبٌ مَبْنِيَّ الْأَصْلِ أَوْ وَقَعَ غَيْرُ

مَرَكَبٌ وَالْقَابَهُ ضَمٌّ وَفَتْحٌ وَكَسْرٌ وَوَقْفٌ وَ

حکمه اَنْ لَا یختلف آخره لاختلاف العوامل

قوله ﴿فَالنَّعْتُ﴾ أى نعت البدل النكرة واجب لتلايكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فإتوافيه صفة تكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة . قوله ﴿مضميرين﴾ نحو "الزيدون لقيتهم إياهم" . قوله ﴿مختلفين﴾ نحو "أخوك ضربته زيدا" . قوله ﴿ضربته زيدا﴾ لان المضمير المتكلم والمخاطب أقوى واخص دلالة من الظاهر فلو أبدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود

همزة الاستفهام او شبهه له كالاسم الاشارة او الموصول وغيرهما فانها تشبه الحرف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنز ال لانه واقع موقع انزل او مشاكنته للواقع موقعه كنجار او وقوعه موقع ما شبهه كالمندى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابهة للحرف في نحو "ادعوك". قوله **﴿غير مركب﴾** مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبنى والمضاف اليه معرب. قوله **﴿القاية﴾** اى القاب المبنى من حيث حركات او اخره وسكونها عند البصرية. قوله **﴿حكمه﴾** اى الره المترتب على بنائه. قوله **﴿لاختلاف العوامل﴾** اى لا يختلف آخر المبنى لكن لا مطلقا بل لاختلف العوامل اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو "من الرجل".

قوله ﴿هي﴾ تانيث الضمير باعتبار الخبر. قوله ﴿بعض الظروف﴾ لانها جميعها ليست بمبنية بل بعضها. قوله ﴿تقدم﴾

وهي المضممرات و اسماء الاشارة و
الموصولات والمركبات والكنيات و اسماء
الافعال والاصوات و بعض الظروف المضممر
ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم
ذكره لفظاً او معنى او حكماً وهو متصل او
منفصل فالمنفصل المستقل بنفسه و المتصل
غير المستقل بنفسه و هو مرفوع و منصوب
ومجرور فالاولان متصل و منفصل والثالث
متصل فقط فذلك خمسة انواع الاول
ضربت و ضربت الى ضربين و ضربين والثاني
انا الى هن والثالث ضربيني الى ضربهن و انني
الى انهن والرابع اياي الى اياهن والخامس

حكما ﴿اراد﴾ بالمقدم اللفظي ﴿ما يكون المتقدم
ملفوظاً امامتقديماً تحقيقاً مثل "ضرب زيد غلامه" او تقديرأ
مثل "ضرب غلامه زيد" و ﴿بالتقدم المعنوي﴾ ان يكون
المتقدم مذكوراً من حيث المعنى لامن حيث اللفظ و
ذلك المعنى اما مفهوم من اللفظ بعينه كقوله
تعالى "اعدلوا هو اقرب للتقوى" فان مرجع الضمير هو
"العدل" المفهوم من قوله "اعدلوا" فكانه متقدم من حيث
المعنى او من ساق الكلام كقوله تعالى "ولا يوبى لكل واحد
منهما السادس" لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمة
مورثاً فانه تقدم ذكره معنى واما ﴿التقدم الحكمي﴾
فانما جاء في ضمير الشأن والقصة لانه لما جاء به من
غير ان يتقدم ذكره قصد التعظيم القصة بذكرها مبهمه
ليعظم وقعها في النفس ثم تفسرها. قوله
﴿المستقل بنفسه﴾ غير محتاج الى كلمة اخرى
قبله ليكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان
مجاوراً للعامله نحو "مالت منطلقاً" او غير مجاور له نحو
"ما ضربت الا اياك". قوله ﴿غير المستقل
بنفسه﴾ المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به
ويكون كالجزء منه. قوله ﴿هو﴾ اي
المضممر باعتبار الاعراب. قوله ﴿خمسۃ انواع﴾
المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل

و المنفصل والمجرور المتصل. قوله ﴿اى اى الى اياهن﴾ وفي اى اختلاف كثيرة والمختار ان الضمير هو "اى" والواحق للدلالة على
التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث.

قوله ﴿خاصة﴾ يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان لانهما الفضلان والمرفوع لفاعل وهو كالجاء الفعل فجوزوا في باب الضمائر التي وضمها للاختصار استعار الفاعل فاكفوا بلفظ الفعل . قوله ﴿لللغائب﴾ اذا لم يكن مسنداً الى الظاهر نحو "يذهب" . قوله ﴿للالغائب﴾ اذا لم يكن مسنداً الى الظاهر نحو "هند ضربت" فان الغاء علامة الغائب لا الضمير المرفوع والالم يجمع مع الفاعل الظاهر في نحو "ضربت هند" . قوله ﴿مطلقاً﴾ سواء كان واحداً او فوق الواحد مذكراً او مؤنثاً . قوله ﴿الغائب و الغائبة﴾ اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر . قوله ﴿في الصفة مطلقاً﴾ سواء كان مفرداً او مثنى او مجمر عاماً مذكراً او مؤنثاً اذا لم يكن مسنداً الى الظاهر نحو "القائم الزيدان" كقولك "زيد ضارب" و "الزيدان ضاربان" و "الزيدون ضاربون" وليست الالف في "ضاربان" والواو في "ضاربون" بضميرين لانهما نقلان ياء في النصب والجرو والضمائر لا تغير عن حالها فهما اي الالف والواو في

غَلَامِي وَلِيَّ اِلَى غُلَامِيَهِنَّ وَلَهُنَّ فَاَلْمَرْفُوعِ
المتّصل خاصّة يستتر في الماضي للغائب
والغائبة و المضارع للمتكلّم مطلقاً
والمخاطب و الغائب والغائبة و في الصّفة
مطلقاً و لا يَسُوغُ المنفصل الا لتعذر المتّصل
و ذلك بالتّقديم على عامله او بالفصل لغرض
او بالحذف او بكون العامل معنوياً او حرفاً
والضمير مرفوع او بكونه مسنداً اليه صفة
جرت على غير مَنْ هي له مثل اِيَّاكَ ضَرَبْتُ
وَمَا ضَرَبَكَ اِلَّا اَنَا و اِيَّاكَ وَالشَّرُّ و اَنَا زَيْدٌ و
ما انت قائماً و هندٌ زيدٌ ضاربتة هي و اذا

الصفة حرفا عطية والجمع وليست بضميرين . قوله ﴿لا يسوغ المنفصل﴾ اي لا يجوز الضمير المنفصل معروفاً كان او منصوباً لاجل شيء . قوله ﴿الا لتعذر المتصل﴾ اي لاجل تعذره لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اخصر فمعنى امكن لا يسوغ الانفصال . قوله ﴿ذلك﴾ اي تعذر المتصل . قوله ﴿بالتقديم على عامله﴾ لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذا الاتصال المايكون بآخر العامل . قوله ﴿بالفصل لغرض﴾ اي بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذا الفصل ينال الاتصال ويتركه يفوت الغرض . قوله ﴿بالحذف﴾ اي بحذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به . قوله ﴿بكون العامل معنوياً﴾ لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى . قوله ﴿حرفاً او الضمير مرفوع﴾ اي يكون العامل حرفاً والضمير المعمول له مرفوع اذا الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لفهم . قوله ﴿بكونه... له﴾ اي يكون الضمير مسنداً الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من تلك الصفة كائنة له فانه لو لم يفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت "زيد عمرو ضاربه هو" فانه لو قيل "زيد عمرو ضاربه" التبس على

السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل "ضاربه هو" فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد ولا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لا طراد الباب . قوله ﴿اِيَّاكَ ضَرَبْتُ﴾ مثال تقديم الضمير على العامل . قوله ﴿وَمَا ضَرَبَكَ اِلَّا اَنَا﴾ مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا . قوله ﴿اِيَّاكَ و الشَّرُّ﴾ مثال لحذف العامل اي "بعد نفسك والشر" . قوله ﴿اَنَا زَيْدٌ﴾ مثال كون العامل معنوياً . قوله ﴿ما انت قائماً﴾ مثال كون العامل حرفاً . قوله ﴿هندٌ زيدٌ ضاربتة هي﴾ مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبراله وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها . قوله ﴿اذا... مرفوعاً﴾ احتراز عن نحو "اكرمك" لانه الاول ضمير مرفوع اذا المرفوع كالجاء من الفعل فكانه لم يحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلاً فيجب اتصاله .

قوله ﴿فلک... ایاہ﴾ ای الجمع فی ضمیر الثانی ان ثبت اور دتہ متصلاً کما فی المثال الاول باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان ثبت اور دتہ منفصلاً کما فی المثال الثانی باعتبار الاعتداد بالفصل بما یفصله وان کان متصلاً . قوله ﴿ضربیک﴾ ای نحو "ضربیک" قاله اجمع فی ضمیر ان لیس احدهما مرفوعاً لجر الاول بالاضافة ونصب الثانی بالمفعولية وقدم الاعرف الذی هو ضمیر المتکلم فلک الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالم متصل . قوله ﴿ضربی ایاک﴾ ای لک الفصل نحو "ضربی ایاک" للاعتداد بالفصل . قوله ﴿والا﴾ ای وان لم یکن احدهما اعرف او یكون ولكن ما قدمته . قوله ﴿فهو﴾ ای الضمیر الثانی علی کل من التحدیرین . قوله ﴿منفصل﴾ لا غیر اما علی التحدیر الاول فلللا یلزم الترجیح فی تقدیم احد المثلین علی الآخر فیهما هو کالکلمة الواحدة بلا مرجح واما علی

التحدیر الثانی فللکراهتهم تقدیم الانقص علی الاقوی فیهما کالکلمة الواحدة . قوله ﴿اعطیتہ ایاہ﴾ مثال لما لم یکن احدهما اعرف لکولهما ضمیرین غائبین . قوله ﴿او ایاک﴾ یعنی اعطیتہ ایاک مثال لما یكون احدهما اعرف وهو ضمیر المخاطب ولكن ما قدمته . قوله ﴿باب کان﴾ ای خبر کان واخواتها اذا کان ضمیراً . قوله ﴿الانفصال﴾ کما تقول "کان زینقائما وکنست ایاہ" لانه کان فی الاصل خبر المبتدأ ویجب ان یكون خبر المبتدأ ضمیراً منفصلاً لان عامله معنوی ویجوز ان یكون ضمیراً متصلاً یضاً نحو "کان زینقائما وکنستہ" لانه شیه بالمفعول وضمیر المفعول فی مثل "ضربته" واجب الاتصال ففی شیه المفعول ان لم یکن واجب الاتصال فلا اقل من ان یكون جائز الاتصال لكن الاتصال مختار لان رعاية الاصل اولی من رعاية المشابهة بالمفعول . قوله ﴿الاكثر﴾ ای الاکثر فی الاستعمال انفصال الضمیر بعد لولا لکون ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر کما فی المثال المذكور . قوله ﴿عسیت﴾ ای وکک الاکثر فی الاستعمال اتصال الضمیر المرفوع بعد عسی لکون ما بعد عسی فاعلاً . قوله ﴿جاء﴾ فی بعض اللغات . قوله ﴿لولاک﴾ وعساک فلذهب الاخفش الی ان الکاف بعد لولا ضمیر مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمائر لیدیقع

اجتمع ضمیران و لیس احدهما مرفوعاً فان کان احدهما اعرف و قدّمته فلک الخيار فی الثانی نحو اعطیتک ایاہ و ضربیک و ضربی ایاک والا فهو منفصل نحو اعطیتہ ایاہ او ایاک والمختار فی خبر باب کان الانفصال والاكثر لولا انت الی اخره و عسیت الی اخرها وجاء لولاک وعساک الی اخرهما و نون الوقایة مع الیاء لازمة فی الماضي و فی المضارع عریاً عن نون الاعراب

قوله ﴿فان... اعرف﴾ من الآخر احتراز عما اذا تساویا نحو "اعطاها ایاہ" حیث یجب الانفصال فی الثانی للتحرز عن تقدم احد المتساویین علی الآخر من غیر مرجح . قوله ﴿قدمته﴾ ای احد الضمیرین الذی هو اعرف علی الآخر احتراز عما اذا کان الاعرف مؤخرأ نحو "اعطیتہ ایاک" لیلزم انفصاله لیمقدّم المتکلم فی تأخیر الاعرف ولا یلحقه طعن فی اول الوهلة بإیثاره علی خلاف الاصل .

بعضها موقع بعض کما تقول "ماآنا کانت" فانت فی هذا المقام مع انه ضمیر مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سیبویه الی ان لولا فی هذا المقام حرف جر والکاف ضمیر مجرور واقع موقعه فلاخفش تصرف فی ما بعد لولا و سیبویه فی نفسه واما عساک فلذهب الاخفش انه ضمیر منصوب وقع موقع المرفوع و سیبویه الی ان عسی محمول علی لعل لتقاربهما فی المعنی فهنا یضاً الاخفش تصرف فی الضمیر و سیبویه فی العامل . قوله ﴿مع الیاء﴾ ای یاء المتکلم . قوله ﴿فی الماضي﴾ اذ الحقت له تلک الیاء لقی آخر الماضي عن کسرة المختصة بالاسم الی الی اغت الجرو ولهذا سمیت نون الوقایة نحو "ضربی" . قوله ﴿المضارع... نون الاعراب﴾ ای کک نون الوقایة لازمة فی المضارع لكن لا مطلقاً بل حال کونه عریاً عن نون الی الاعراب نحو "یضربنی" للسبب ما ذکر فی الماضي بخلاف کسرة "تضربین" لانها فی الوسط حکماً .

قوله ﴿مع النون فيه﴾ أى مع النون الاعرابية الكائنة فى المضارع . قوله ﴿مخير﴾ بين الاثنان بنون الوافية للمحافظة على الحركات البنائية فى غير لندن وعلى السكون فى لندن وبين تركها تحرراً من اجتماع النونات ولو حكماً كما فى لعل للقراب اللام من النون فى المنخرج وحمل على اخواتها كما فى ليت . قوله ﴿يختار فى ليت﴾ أى يختار لحوق نون الوافية فى ليت من بين اخوات ان لعدم مانع فى ذهاب الحمل على اخواتها بخلاف الاصل . قوله ﴿من وعن وقد و قط﴾ ولهما معنى حسب المحافظة على السكون اللازم الذى هو الاصل فى البناء مع قلة الحروف . قوله ﴿عكسها لعل﴾ أى عكس ليت لعل فى الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف . قوله ﴿قبل العوامل﴾ أى العوامل اللفظية لا العامل المعنوى لوجودها فيها . قوله ﴿بعدها﴾ نحو "زيد هو القائم" و"كنت انت الرقيب" . قوله ﴿صيغة مرفوع منفصل﴾ ولم يقل "ضمير مرفوع" لئكان الاختلاف فى كونه ضميراً .

وانت مع النون فيه و لَدُنْ وان واخواتها مخيرو
يختار فى ليت و مِنْ و عَنْ و قَدْ و قَطُّ و عكسها
لعل و يتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل
و بعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ و
يسمى فصلاً ليفصل بين كونه خبراً و نعتاً و
شرطه ان يكون الخبر معرفة او أَفْعَلٌ مِنْ كَذَا
مثل كان زيد هو افضل من عمرو ولا موضع له
عند الخليل و بعض العرب يجعله مبتدأ و ما
بعده خبره و يتقدم قبل الجملة ضمير غائب
يسمى ضمير الشأن والقصة يفسر بالجملة
بعده و يكون منفصلاً و متصلاً مستتراً و بارزاً
على حسب العوامل نحو هو زيد قائم و

قوله ﴿مطابق للمبتدأ﴾ افراداً و جمماً
وتذكيراً وتانياً وتكلاً و عطفاً وغية . قوله ﴿بين
كونه﴾ أى كون الخبر . قوله ﴿خبر او نعت﴾ فى
شئ يصلح لهما و ما فى ما لا يصلح لهما لا يحتاج هذا
التوسط لكن ايراده حينئذ لا طراد الباب . قوله
﴿شرطه﴾ أى شرط الفصل بذلك المرفوع . قوله
﴿معرفة﴾ لان الفصل انما يحتاج الخبر اليه فى المعرفة
لانه الصالح للصفة بخلاف ما اذا كان الخبر نكرة لانه متعين
للخبرية اذ النكرة لا يقع صفة للمعرفة . قوله ﴿افعل
من كذا﴾ للاحاقه بالمعرفة لامتناع اللام . قوله ﴿لا
موضع له﴾ أى لفصل من الاعراب . قوله ﴿عند
الخليل﴾ لانه عنده حرف على صيغة الضمير
وعند بعضهم اسم مبنى لا يقتضى فيه للاعراب ولا عامل لكن
الخليل استبعد الغاء الاسم بان لم يكن للاسم محل من
الاعراب فلذهب الى الحرفية . قوله ﴿بعض العرب
يجعله مبتدأ﴾ أى يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه
مبتدأ والافعال العرب لا تعرف المبتدأ والخبر . قوله ﴿قبل
الجملة﴾ وايراد لفظ "قبل" لتأكيد التقدم لان تقدم
الضمير على مرجعه غير معهود ولا يعبدان يقال "ويقع

مقدماً من غير سبق مرجع" وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا فلذلك قيده بقوله "قبل الجملة" أى قبل هذا الجنس من الكلام
قوله ﴿ضمير الشأن﴾ اذا كان مذكراً رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه . قوله ﴿القصة﴾ اذا كان مؤنثاً ويحسن تانيته اذا كانت
العمدة فيها مؤنثاً لتحصل المناسبة . قوله ﴿يفسر﴾ ذلك الضمير الغائب لابهامه . قوله ﴿يكون﴾ ضمير الشأن والقصة . قوله ﴿على
حسب العوامل﴾ فان كان عاملاً معرباً بان كان مبتدأ كان منفصلاً وان كان لفظياً يصلح لاستمرار الضمير كان مستتراً و بارزاً . قوله ﴿هو
زيد قائم﴾ مثال للمنفصل .

قوله ﴿كان زيد قائم﴾ مقال للمتعصل المستعبر . قوله ﴿انه زيد قائم﴾ مقال للمتعصل البارز . قوله ﴿حذفه منصوباً﴾ اى حذفه عن اللفظ باضماره لانسياً منسياً حال كونه منصوباً . قوله ﴿ضعيف﴾ اى جالز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعاً فانه لا يجوز اصل كونه عمدة اما جوازه للكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل . قوله ﴿مع ان﴾ المفتوحة . قوله ﴿فانه﴾ اى حذفه بنية الاضمار ههنا مع كونه منصوباً . قوله ﴿لازم﴾ كقوله تعالى ﴿واخردعوهم ان﴾ الحمد لله رب العلمين " وذلك لانه قد عرفت ان وان لفظهما بالشد يد بعد تخفيفهما وجنوا ان المكسورة عاملة في الملفوظ كما قال الله تعالى ﴿وان كلاً لآثم لبقية نهم﴾ ولم يجدوا ان المفتوحة المنخفضة عاملة في الملفوظ مع ان ان المفتوحة اقوى شبهة بالفعل من المكسورة فهي اجلرب العمل فاذا لم يجدوا انها عاملة في الملفوظ فقبروا عملها في ضمير الشأن لئلا تزيد المكسورة عليها عملاً مع انه اجلرب . قوله ﴿لمشار اليه﴾ اى لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة لى الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لاحسية . قوله ﴿ذان﴾ رفعاً . قوله ﴿ذين﴾ نصباً وجرأ ويحىء فى بعض اللغات "ذان" فى جميع الاحوال الرفع والنصب والجر منه قوله تعالى "ان هذان لساجران" . قوله ﴿تان وتين﴾ ولا يضى من لغاته الا "تا" الكثيرة دورها على الالسنه واعلم ان تروهم بعضهم من اختلاف او اخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان لثنية المرفوع وذين وتين لثنية المنصوب المجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقى لا قصد الاعراب لوجودعلة البناء فيها وهى لشبهها بالحرف . قوله ﴿حرف التنبيه﴾ وهى كلمة "ها" فهوليس فى الحقيقة منها واما حرف جىء به للتنبيه على المشار اليه قيل لفظه . قوله ﴿يتصل بها﴾ اى باو اخر اسماء الاشارة . قوله ﴿حرف الخطاب﴾ وهى الكاف تنبيهاً على حال المخاطب من الافراد والثنية والجمع والتذكير والتانيث والماجملت هذه الكاف حرفاً لان معناها غير مستقل بالمفهومية . قوله ﴿هى.... خمسة﴾ اى حروف الخطاب مضروبة فى خمسة الواع اسماء الاشارة . قوله ﴿فيكون﴾ الاقسام الحاصلة من ضرب الخمسة فى الخمسة . قوله ﴿ذاك﴾ اذا اشترت الى مذكرو وخاطبت مذكراً وقس عليه البواقي . قوله ﴿ذا انكن﴾ اذا اشترت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات . قوله ﴿مثل ذلك﴾ اى هذه الكلمات الاربعة مثل ذلك فى المادقة بعد . قوله ﴿هنا﴾ بضم الهاء وتخفيف النون . قوله ﴿هنا﴾ بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضاً . قوله ﴿فللمكان خاصة﴾ اى للمكان الحقيقى الحسى ولا تستعمل فى غيره الامجاز اعلى سبيل الشبه واما ما عداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل فى المكان وغيره .

كان زيد قائم وانه زيد قائم و حذفه منصوباً
ضعيف الا مع ان اذا خففت فانه لازم اسماء
الاشارة ما وضع لمشار اليه وهى ذا للمذكر و
لمشاه ذان و ذين وللمؤنث تاو ذى وتى و ته و ذه
وتهى و ذهى ولمشاه تان و تين و جمعها اولاء
مدأ و قصرأ و يلحقها حرف التنبيه و يتصل بها
حرف الخطاب وهى خمسة فى خمسة فيكون
خمس و عشرين وهى ذاك الى ذاك و
ذانك الى ذانكن و كذلك البواقي و يقال ذا
للقريب و ذلك للبعيد و ذاك للمتوسط و
تلک و تانک و ذانک مشدد تين و اولاً لک
مثل ذلك و امائم و هنا و هنا فللمكان خاصة

والجمع والتذكير والتانيث والماجملت هذه الكاف حرفاً لان معناها غير مستقل بالمفهومية . قوله ﴿هى.... خمسة﴾ اى حروف الخطاب مضروبة فى خمسة الواع اسماء الاشارة . قوله ﴿فيكون﴾ الاقسام الحاصلة من ضرب الخمسة فى الخمسة . قوله ﴿ذاك﴾ اذا اشترت الى مذكرو وخاطبت مذكراً وقس عليه البواقي . قوله ﴿ذا انكن﴾ اذا اشترت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات . قوله ﴿مثل ذلك﴾ اى هذه الكلمات الاربعة مثل ذلك فى المادقة بعد . قوله ﴿هنا﴾ بضم الهاء وتخفيف النون . قوله ﴿هنا﴾ بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضاً . قوله ﴿فللمكان خاصة﴾ اى للمكان الحقيقى الحسى ولا تستعمل فى غيره الامجاز اعلى سبيل الشبه واما ما عداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل فى المكان وغيره .

الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتهما كان جملة معنى ومفرداً صورة عملاً بالحقيقة والشبه جميعاً . قوله ﴿الاولى﴾ مشتركة بين جمع المذكور والمؤنث لكن استعماله في جمع المذكور اشهر . قوله ﴿اللاتى واللاء واللاى﴾ مشتركة بين جمع المذكور والمؤنث لكن استعماله في جمع المؤنث اشهر . قوله ﴿اللاتى واللواتى﴾ لجمع المؤنث . قوله ﴿من﴾ بمعنى الذى فمن يعقل . قوله ﴿وما﴾ ايضاً بمعنى الذى فيما لا يعقل غالباً وجاء فيما يعقل نحو "وَالسَّمَاءَ وَمَا بَيْنَهُمَا" ويستوى لهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكور والمؤنث . قوله ﴿اى﴾ بمعنى الذى . قوله ﴿آية﴾ بمعنى التى . قوله ﴿ذو الطائفة﴾ اى المنسوبة الى بنى طى لاختصاص مجيئها موصولة بلختم بمعنى الذى والنسبة . قوله ﴿ذا بعد ما للاستفهام﴾ نحو "ماذا صنعت؟" اى ما الذى صنعت؟ . قوله ﴿الالف واللام﴾ اى مجموعهما بمعنى الذى والنسبة او التى او المثنى او المجموع . قوله

الموصول ما لا يتم جزء الا بصلة و عائد و
صلته جملة خبرية والعائد ضمير له وصلة
الالف واللام اسم الفاعل او المفعول وهى
الَّذِى وَالَّتِى وَاللَّذَانِ وَاللَّتَانِ بِالْألف والياء
وَالْأُولَى وَالَّذِينَ وَاللَّائِى وَاللَّاءِ وَاللَّائِى وَاللَّائِى
وَاللَّوَاتِى وَمَنْ وَمَا وَاِىْ وَاِىَّةٌ وَذُو الطَّائِفَةِ وَذَا بَعْدَ
مَا لِّلْاِسْتِفْهَامِ وَالْألف واللام والعائد المفعول
يجوز حذفه واذا اخبرت بالذى صدرتها
وجعلت موضع المخبر عنه ضميراً لها واخرته
خبراً عنه فاذا اخبرت عن زيد من ضربت
زيداً قلتَ الَّذِى ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ وَكَذَلِكَ

قوله ﴿الموصول ما﴾ اى الاسم . قوله ﴿لا يتم جزء﴾ اى لا يتم من حيث جزئيه يعنى لا يكون جزء تاماً . قوله ﴿صلة... او المفعول﴾ لان اللام

﴿العائد المفعول﴾ اى العائد الذى لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولاً . قوله ﴿حذفه﴾ اذالم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلاً لكونه عمدة . قوله ﴿اذا اخبرت﴾ واعلم ان النحلة وضوءا باباً يسمى به "باب الاخبار بالذى او ما يقوم مقامه" ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه نى هذا الفن من المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا الاحد "اخبر عن الاسم الفلاتى فى الجملة الفلاتية بالذى" بعد بيانهم طريقة الاخبار به لا بد له من تذكير كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار فى اى اسم يصح وفى اى اسم يمنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال "اذا اخبرت اى اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة... الخ" . قوله ﴿بالذى﴾ اى باستعانة الذى او التى او الالف واللام . قوله ﴿صدرتها﴾ اى وقعت كلمة الذى او ما يقوم مقامها فى صدر الجملة الثانية . قوله ﴿موضع المخبر عنه﴾ اى فى موضع ما هو مخبر عنه بالذى فى الجملة الثانية يعنى فى موضع الذى كان له فى الجملة الاولى . قوله ﴿ضميرها﴾ اى لكلمة الذى . قوله ﴿اخرته﴾ اى المخبر عنه عن الضمير . قوله ﴿خبرها عنه﴾ نصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته لعدم كونه من باب المفعولين بخلاف الجعل اى جعلته خبراً متاخراً عن الذى وحينئذ يكون "خبراً" مفعولاً ثانياً لا اخرته . قوله ﴿فاذا... زيداً﴾ بكلمة الذى او قعتها فى صدر الجملة الثانية وجعلت فى موضع ما هو مخبر عنه فى هذه الجملة اعنى "زيداً" والمراد بموضعه محله الذى كان له فى الجملة الاولى وهو محل المفعول من "ضربت" ضمير للذى واخرت الخبر عنه يعنى "زيداً" وجعلته خبراً عن الذى . قوله ﴿كذلك﴾ اى مثل الذى .

فيقول معنى السين. قوله ﴿أمر منها﴾ أي من الأمور الثلاثة التي هي تصدير الموصول ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم وتأخير ذلك الاسم غيراً. قوله ﴿من ثم﴾ أي من أجل أنه إذا تعلل أمر منها تعلل الأخبار. قوله ﴿امتنع﴾ أي الأخبار بالذي. قوله ﴿ضمير الشأن﴾ بأن يكون ضمير الشأن مخبراً عنه لا متناع تصدير الجملة بالذي وتأخير المخبر عنه غيراً لوجوب تقديمه على الجملة. قوله ﴿الموصوف﴾ بدون الصفة. قوله ﴿الصفة﴾ بدون الموصوف فلا يجوز في "ضربت زيد العاقل" أن تغير بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة أو موصوفاً وقد سبق أن الضمير لا يوصف ولا يوصف به بخلاف ما إذا أخبرت عن مجموعهما فيقال "الذي ضربته زيد العاقل". قوله ﴿المصدر العامل﴾ بدون المعمول فلا يجوز في نحو "عجبت من دق القصار الثوب" أن تغير بالذي عن دق القصار بدون الثوب لأنه لا يؤدي أي يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار عاملاً في الثوب بخلاف "الذي عجبت منه دق القصار الثوب". قوله ﴿الحال﴾ لأن الحال أن يجب أن تكون نكرة فلا يجوز أن يقع الضمير الذي هو معرفة من موضعها بالحالية. قوله ﴿لغيرها﴾ أي لغير الكلمة التي لا متناع تصدير الذي لاستلزام ذلك عود الضمير إليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير. قوله ﴿عليه﴾ أي الضمير المستحق لغيرها نحو "زيد ضربت غلامه" فلا يصح الأخبار عن غلامه بأن يقال "الذي زيد ضربته غلامه" لأنك إذا جعلت الضمير عائداً إلى الموصول بقي المبتدأ بلا عائدين جعلته عائداً إلى المبتدأ بقي الموصول بلا عائدين وكل منهما امتنع. قوله ﴿ما الاسمية﴾ لا الحرفية فاما كافة نحو "أنا زيد قائم" واما تافية نحو "ما ضربت زيداً". قوله ﴿موصولة﴾ نحو "عرفت ما اشترته". قوله ﴿استفهامية﴾ نحو "ما عندك؟". قوله ﴿شرطية﴾ نحو "ما تصنع اصنع". قوله ﴿موصوفة﴾ اما بغير نحو "مرت بما معجب لك" أي شيء يعجبك واما بجملة نحو شعر "زَيْمًا تَكْرَهُ النَّفُوسُ مِنْ الْأَنْفُسِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعَقَالِ أَي رَبْ شَيْء تَكْرَهُهُ النَّفُوسُ". قوله ﴿بمعنى شيء﴾ منكر عند أبي علي والشيء المعروف عند سيبويه نحو قوله تعالى "فَيُعْجَبُ أَي "نعم شيئاً هي" أو "نعم الشيء هي". قوله ﴿صفة﴾ نحو "اضربه ضرباً" أي ضرباً أي ضرباً كان. قوله ﴿كذلك﴾ أي تكون موصولة نحو "أكرمت من جاءك" واستفهامية نحو "من أبوك؟" وشرطية نحو "مَنْ ضَرَبْتُ اضْرِبْ" وموصوفة نحو "من جاءك قد أكرمته". قوله ﴿التامة والصفة﴾ لأن كلمة من لا تجيء تامة ولا صفة. قوله ﴿كمن﴾ في ثبوت الأمور الأربعة والتفاء التامة والصفة فأي الموصولة نحو "اضرب أيهم لقيت" والاستفهامية نحو "أيهم أخوك؟" والشرطية نحو "إِيَّاهُ تَدْعُوهُ الْأَسْمَاءُ الْحَسَنَى" والموصوفة نحو "يا أيها الرجل". قوله ﴿هي معربة﴾ أي كل من أي واية معربة بالاتفاق. قوله ﴿وحدها﴾ أي لا يشار إليها في الإعراب غيرها من الموصولات الأعلى اختار في اللذان واللذان وهو الطائفة وإنما اعربت لأنه التزم فيها الإضافة إلى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث والأوذا.

الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل أو المفعول فان تعذر امر منها تعذر الاخبار و مِنْ ثُمَّ امتنع في ضمير الشأن والموصوف والصفة والمصدر العامل والحال والضمير المستحق لغيرها والاسم المشتمل عليه وما الاسمية موصولة واستفهامية و شرطية و موصوفة و تامة بمعنى شيء و صفة و مَنْ كذلك الأ في التامة والصفة وأي و آية كَمَنْ وهي معربة وحدها الأ

قوله ﴿الالف واللام... أو المفعول﴾ من الجملة الاسمية لأن صلة الالف واللام لا تكون الاسم الفاعل والمفعول بشرط أن يكون الفعل الذي يتضمنه الجملة الفعلية متصرفاً إذ غير المتصرف نحو "نعم وبس" لا يجيء منه اسم الفاعل والمفعول فلا يتغير باللام عن زيد في "ليس زيد منطقاً" وبشرط أن لا يكون في أول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي فلا يتغير باللام بزيادة جملة "سيقوم زيد" فإنه إذا بني اسم الفاعل من "سيقوم" يكون "قائماً"

ضرب كان. قوله ﴿كذلك﴾ أي تكون موصولة نحو "أكرمت من جاءك" واستفهامية نحو "من أبوك؟" وشرطية نحو "مَنْ ضَرَبْتُ اضْرِبْ" وموصوفة نحو "من جاءك قد أكرمته". قوله ﴿التامة والصفة﴾ لأن كلمة من لا تجيء تامة ولا صفة. قوله ﴿كمن﴾ في ثبوت الأمور الأربعة والتفاء التامة والصفة فأي الموصولة نحو "اضرب أيهم لقيت" والاستفهامية نحو "أيهم أخوك؟" والشرطية نحو "إِيَّاهُ تَدْعُوهُ الْأَسْمَاءُ الْحَسَنَى" والموصوفة نحو "يا أيها الرجل". قوله ﴿هي معربة﴾ أي كل من أي واية معربة بالاتفاق. قوله ﴿وحدها﴾ أي لا يشار إليها في الإعراب غيرها من الموصولات الأعلى اختار في اللذان واللذان وهو الطائفة وإنما اعربت لأنه التزم فيها الإضافة إلى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث والأوذا.

قوله ﴿حذف صدر صلتها﴾ نحو "كَمْ لَنَزَعْنِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يَتَخَذُهُمْ أَقْدًا عَلَى الرَّحْمَنِ عِيتًا" أى "أيهم هو أشد" وإنما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لكان حذفه الحرف من جهة الاحتياج إلى أمر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما بينها وهو المضاف إليه . قوله ﴿وما الذى﴾ أى على ان يكون ذا معنى الذى فيكون التقدير "أى شىء الذى صنعت" أى صنعتها ما بعدا وما بعده خبره وبالعكس . قوله ﴿جوابه رفع﴾ أى وحيد جوابه رفع أى مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف كما إذا قلت فى جوابه "الأكرام" أى الذى صنعتهم الأكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما جملة اسمية . قوله ﴿والأخر أى شىء﴾ أى الوجه الآخر ان معناه أى شىء فهنا عبارتان أحدهما ان "ماذا" بكما لها معنى أى شىء والثانية ان "ما" معناه أى شىء وذا الالة . قوله ﴿جوابه نصب﴾ أى وحيد جوابه منصوب على أنه مفعول لفعل محذوف كما إذا قلت "الأكرام" ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما جملة فعلية ويجوز فى الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفى الثانى رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يخبره المصنف لقوات المطابقة بين السؤال والجواب . قوله ﴿فعال.... انزل﴾ أى

إذا حذف صدر صلتها وفى ماذا صنعت وجهان أحدهما ما الذى وجوابه رفع والأخر أى شىء وجوابه نصب أسماء الأفعال ما كان بمعنى الأمر أو الماضى نحو زُوَيْدَ زَيْدًا أى أمهله وهيهات ذلك أى بُعد وفعال بمعنى الأمر من الثلاثى قياس كنزال بمعنى انزل وفعال مصدرا معرفة كفجار و صفة مثل يافساق مبنى لمشابهة له عدلا وزنة وفعال علما للاعيان مؤنثا كقطام و غلاب مبنى فى الحجاز و معرب فى تميم إلا ما كان فى آخره راء نحو حضار الاصوات كل لفظ حكى به صوت أو صوت به البهائم فالاول كغاق والثانى كنخ

ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الأمر المشتق من الثلاثى المجرد قياسى كنزال بمعنى النزل واتفقوا على أنه لم يات إلا نادرا . قوله ﴿كفجار﴾ بمعنى الفجرة أو الفجور قال الشارح الرضى هو على ما قبل مصدر معرفة مؤنث ولم يبق لى إلى الآن دليل قاطع على تعريفه وتانيته . قوله ﴿يافساق﴾ بمعنى يافسقا . قوله ﴿مبنى لمشابهة له﴾ أى كل واحدا من القسمين الآخرين مبنى لمشابهة لفعال بمعنى الأمر . قوله ﴿عدلا وزنة﴾ أما زنة فظاهر وأما عدلا فلما ذهب إليه النحاة ان "لعمال بمعنى الأمر" معلول عن الأمر الفعلى للمبالغة . قوله ﴿للاعيان﴾ أى لعين من الاعيان واما قال علما ليخرج باب فساق واما قال للاعيان ليخرج عنه باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعنى لالاعيان . قوله ﴿مؤنثا﴾ صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الاك. قوله ﴿كقطام و غلاب﴾ علمين للمؤنث . قوله ﴿فى الحجاز﴾ أى فى استعمال اهل

الحجاز لمشابهة فعل بمعنى الأمر عدلا وزنة . قوله ﴿الا.... راء﴾ فان بنى تميم اختلفوا فيه فأكثروهم يوافقون الحجازيين فى بنائه وأقلهم لا يفرقون بين ذوات الراء وغيرها بل يحكمون بأعراب الكل . قوله ﴿حضار﴾ علما للكوكب ووجه الاكثر ان الراء حرف مستقل لكونه فى مخرجه كالمكرر فاختر فيه البناء لانه اخف السلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة . قوله ﴿حكى به صوت﴾ أى لصدر على لسان الانسان تشبيها بصوت شىء . قوله ﴿بالبهائم﴾ يعنى مثلا "أى" لاساقتها اوزجرها او دعائها وغير ذلك واما قلنا "مثلا" لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول ماهو للطيور بل لبعض الراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها . قوله ﴿كغاق﴾ اذا صوت به السان تشبيها للغراب . قوله ﴿كنخ﴾ عند اناخة البعير .

وتأبى شرّاً لأن بين جزأى كل واحد منهما نسبة قبل العلمية. قوله ﴿بنياً﴾ أى الجزآن الأول لوقوع آخره فى وسط الكلمة الذى ليس محلّاً للأعراب والثانى لتضمنه الحرف. قوله ﴿الاثنى عشر﴾ والنسب عشر لانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثانى للمضمن وعرب الاول بشبهه بالمضاف لسقوط النون. قوله ﴿والا﴾ أى وان لم يضمن الثانى حرفاً. قوله ﴿اعرب الثانى﴾ مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنياً. قوله ﴿بنى الاول﴾ للوسط المانع من الاعراب وعلى الفصح لانه اخف. قوله ﴿على الاصح﴾ أى اعراب الثانى مع منع الصرف وبناء الاول السامع فى المصحح اللغات وفيه لغتان الخريان احدهما اعراب الجزئين معاً وازداده الاول الى الثانى ومنع صرف المضاف اليه واخرهما اعراب الجزئين معاً وازداده الاول الى الثانى وصرف الثانى. قوله ﴿الكنايات﴾ أى بعض الكنايات جمع كناية وهى فى اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شىء معين بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالا بهام على السامعين كقولك "جاء فلان" وانت تريد زيد والمراد بهامها ما يكتفى به لا المعنى المصدرى. قوله ﴿كم﴾ وبنائها الكون لها موضوع وضع الحرف ولكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها. قوله ﴿كذا﴾ وبنائها لانها فى الاصل دامن اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذاعلى اصل بنائه. قوله ﴿للعدد﴾ أى كل واحد منهما للعدد والكتابة عنه وجاء "كذا" كناية عن غير العدد ايضاً نحو "خرجت يوم كذا" كناية عن يوم السبت او غيره. قوله ﴿للحديث﴾ أى للكناية عن الحديث والجملة والمانبى لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التى من حيث هى لا تستحق اعراباً ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يخبر بخلوه عنها مرجع البناء الذى هو الاصل فى الكلمات قبل التركيب. قوله ﴿مميزها﴾ الذى يرفع الابهام عن جنس المستول عنه. قوله ﴿منصوب﴾ على التمييز. قوله ﴿مفرد﴾ لانها لما كانت للعدد ووسط العدد وهومن احد عشر الى تسعة وتسعين مميزة مفرد منصوب جعل مميزها كك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكماً. قوله ﴿مجرور﴾ أى مميزها بالاضافة. قوله ﴿مفرد ومجموع﴾ نحو "كم رجلى عندى" و"كم رجالى عندى" وانما جاء مفرداً لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعاً لان العدد الكثير فيه ما يبنى عن كثرته صريحاً ولما كان هذا ليس مثله فى التصريح بالكثرة جعل جمعية مميزها كانه انائية عن معنى التصريح بها. قوله ﴿فيهما﴾ أى فى مميزى فى كم الاستفهامية والخبرية نحو "كم من رجل ضربك" و"كم من قرية اهلكنا". قوله ﴿صدر الكلام﴾ لان الاستفهامية يتضمن الاستفهام وهى تقتضى صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من أى نوع من انواع الكلام والخبرية ايضاً تدل على انشاء الكثير هو ايضاً نوع من انواع الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر. قوله ﴿كلاهما﴾ لوقال "كلاهما" لكان اوفق لتأنيث الاستفهامية والخبرية فهو على تاول كلاهذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية أى كل واحد منهما يقع.... الخ.

المركبات كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة فان تضمن الثانى حرفاً بُنِيََا كخمسة عشر وحادى عشر واخواتها الاثنى عشر والا اعرب الثانى كَبْعَلَبَكْ وبنى الاول على الاصح الكنايات كَم و كَذَا للعدد و كَيْتَ وَذَيْتَ للحديث فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد والخبرية مجرور مفرد و مجموع وتدخل من فيهما ولهما صدر الكلام وكلاهما يقع مرفوعاً ومنصوباً و

قوله ﴿المركبات﴾ أى المعدودة من المبنيات. قوله ﴿من كلمتين﴾ أى حاصل من كلمتين حقيقة او حكماً لتلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه فى حكم الكلمة حيث اجزى مجزى الاسماء المبنية اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلها كلمة واحدة. قوله ﴿ليس بينهما نسبة﴾ اصلاً فى الحال لا قبل التركيب ليخرج مثل عبد الله

الكثير فيه ما يبنى عن كثرته صريحاً ولما كان هذا ليس مثله فى التصريح بالكثرة جعل جمعية مميزها كانه انائية عن معنى التصريح بها. قوله ﴿فيهما﴾ أى فى مميزى فى كم الاستفهامية والخبرية نحو "كم من رجل ضربك" و"كم من قرية اهلكنا". قوله ﴿صدر الكلام﴾ لان الاستفهامية يتضمن الاستفهام وهى تقتضى صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من أى نوع من انواع الكلام والخبرية ايضاً تدل على انشاء الكثير هو ايضاً نوع من انواع الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر. قوله ﴿كلاهما﴾ لوقال "كلاهما" لكان اوفق لتأنيث الاستفهامية والخبرية فهو على تاول كلاهذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية أى كل واحد منهما يقع.... الخ.

الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات الماهو بحسب المميز للاستفهامية نحو "كم رجلاً ضربت؟" في المفعول به و"كم ضربة ضربت؟" في المفعول المطلق و"كم يوماً ضربت؟" في المفعول فيه والخبرية نحو "كم غلام ملكت؟" و"كم ضربة ضربت؟" و"كم يوم مرت؟" قوله ﴿كل...جر﴾ اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو "بكم درهما اشتريت؟" و"بكم رجل مررت؟" قوله ﴿مضاف﴾ نحو "غلام كم رجلاً ضربت؟" و"عبدكم رجل اشترت؟" قوله ﴿فمجرور﴾ بحرف الجر والاضافة والماجاز تقديم حرف الجر او المضاف عليهما ان لهما صدر الكلام لان تاخير الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فيجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسماً كان او حرفاً مع المجرور ككلمة واحدة مستخفة للمصدر . قوله ﴿والا﴾ وان لم يكن بعده فعل او شبهه غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف بل

مجروراً فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه

بضميره كان منصوباً معمولاً على حسبه وكل

ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور والا

فمرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفاً وخبر ان كان

ظرفاً وكذلك اسماء الاستفهام والشرط وفي

مثل ع كم عمّة لك يا جريز وخالة ثلاثة اوجه و

قد يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت

الظروف منها ما قطع عن الاضافة كقَبْلُ وبعْدُ

واجرى مجراه لا غير وليس غير وحسب ومنها

قوله ﴿فعل﴾ اوشبهه . قوله ﴿بضميره﴾ او متعلق بضميره . قوله

﴿على حسبه﴾ اى على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب

المميز وذلك انك تقول "كم يوماً ضربت؟" لكم منصوب على الضرفية مع القضاء

او كم ضربة ضربت؟ او "كم مرة او كم ضربة ضربت؟" . قوله ﴿الظروف﴾ اى بعض الظروف . قوله ﴿عن الاضافة﴾ يحذف المضاف

اليه عن اللفظ دون النية وعند نسبته اعراب مع التنوين نحو "رُبَّ بَعْدُ كَانَ خَيْرًا مِنْ قَبْلِي" وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية

الكلام كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف صرن غايات ينتهي بها الكلام وانما بيت لتضمن معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج الى

المضاف اليه واختير الضم لتجبر النقصان . قوله ﴿مجرأه﴾ اى مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة . قوله ﴿لا غير وليس غير﴾ في

حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذى فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد

لا وليس نحو "الفعل هذا لا غير" و"جاء لى زيد ليس غير" لكثرة استعمال غير بعدهما . قوله ﴿حسب﴾ لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم

تميزها بالاضافة . قوله ﴿منها﴾ اى من الظروف المبنية .

كان مجرداً عن العوامل اللفظية . قوله ﴿فمرفوع ..

ظرفاً﴾ نحو "كم رجلاً ضربت؟" و"كم رجل قام؟" .

قوله ﴿خبر... ظرفاً﴾ نحو "كم يوماً ضربت؟" فكم

هنا منصوب المحل او داخل قاعدة النصب باعتبار اعمال

الكائن فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانياً لقيامه مقام عامله

الذى هو خبر المبتدأ . قوله ﴿كذلك﴾ اى مثل كم

في تاتى الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة .

قوله ﴿الاستفهام والشرط﴾ بمعنى انه تحصل

تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لافى كل واحد منها

وهى من وما واى وانى ومتى واذا . قوله ﴿مثل ..

.. خالة﴾ يعنى فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر

المميز وحذفه . قوله ﴿قد يحذف﴾ مميز كم

استفهامية كانت او خبرية . قوله ﴿مثل... ضربت﴾

اى فى كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه

اذا سئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال

قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمك او دنائيرك

او اخبر عن كثرتها فمعناه "كم درهماً او ديناراً" او "كم درهم

او دينار مالى" وكذا اذا سئل عن كمية الضرب او اخبر عن

كثرته فظاهر الحال قرينة على ان المستول عنه او

المخبر عنه هي المرات او الضربات فيكون التقدير "كم مرة

او كم ضربة ضربت؟" . قوله ﴿عن الاضافة﴾ يحذف المضاف

اليه عن اللفظ دون النية وعند نسبته اعراب مع التنوين نحو "رُبَّ بَعْدُ كَانَ خَيْرًا مِنْ قَبْلِي" وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية

الكلام كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف صرن غايات ينتهي بها الكلام وانما بيت لتضمن معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج الى

المضاف اليه واختير الضم لتجبر النقصان . قوله ﴿مجرأه﴾ اى مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة . قوله ﴿لا غير وليس غير﴾ في

حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذى فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد

لا وليس نحو "الفعل هذا لا غير" و"جاء لى زيد ليس غير" لكثرة استعمال غير بعدهما . قوله ﴿حسب﴾ لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم

تميزها بالاضافة . قوله ﴿منها﴾ اى من الظروف المبنية .

قوله ﴿إِذَا﴾ زمانية كانت أو مكانية وببيت لماذا كرفى حيث . قوله ﴿للمستقبل﴾ أى للزمان المستقبل اذا كانت زمانية وان كانت داخلية على الماضى وذلك لان الاصل فى استعمالها ان تكون لزمان من زمنة المستقبل قد قطع المتكلم بوقوع الحدث فيه والدليل عليه استعمالها فى الاغلب الاكثر فى هذا المعنى نحو "إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ" وقد استعملت فى الماضى كما فى قوله تعالى "أذبلع بين السدين" . قوله ﴿معنى الشرط﴾ أى فى اذا معنى الشرط وهو ترتيب مضمون الجملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها . قوله ﴿اختير﴾ أى جعل مختاراً . قوله ﴿الفعل﴾ لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم أيضاً على الوجه الغير المختار لعدم تأصيلها فى الشرط مثل لزوان . قوله ﴿للمفاجأة﴾ مجرداً عن معنى الشرط . قوله ﴿فيلزم المبتدأ بعدها﴾ فرقاً بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ غلبة وقوعه بعد ما لا ينطى ماسبق من عدم وجوب الرفع بعدها

فى باب الاضمار على شريطة التفسير نحو "خرجت فاذا السبع" أى "فإذا السبع حاضر أو واقف" على حذف الخبر والمعامل فى اذا هذه معنى المفاجأة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهى للسببية فان مفاجأة السبع مسببة عن الخروج . قوله ﴿اذ للماضى﴾ وبنائها الماسم من حيث اولكون وضعها وضع الحرف ولقد تجيء للمستقبل كقوله تعالى "فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذَا أَغْلَقْتُ فَئِىْ أَغْنَائِهِمْ" . قوله ﴿الجملةتان﴾ الاسمية والفعلية لعدم اشتغالها على معنى الشرط المقضى اختصاصها بالفعلية مثل "كان ذلك اذ يذيقانم" و"اذ قام زيد" . قوله ﴿اين وانى .. شرطاً﴾ وبنائها التضمنها حرف الاستفهام والشرط نحو "اين زيد؟" و"اين تكن اكن؟" و"انى زيد؟" و"انى تجلس اجلس" . قوله ﴿فيهما﴾ أى فى الاستفهام والشرط نحو "متى القتال؟" و"متى تخرج اخرج" . قوله ﴿اين للزمان استفهاماً﴾ مثل متى نحو "اين يوم الدين؟" والفرق بينهما ان "اين" مختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال "اين يوم قيام زيد؟" بخلاف متى فانه غير مختص منهما . قوله ﴿كيف للحال استفهاماً﴾ أى حال شىء وصفته ومعناها السؤال عن الحال نحو "كيف زيد؟" أى "على اى حال هو؟" وتستعمل للشرط مع مانحو "كيفما تجلس اجلس" أى "على اى حياة تجلس اجلس" . قوله ﴿مذ و منذ﴾ بنياهما لهما مذ و منذ

حيث ولا يضاف إلا الى الجملة فى الاكثر و منها إذا وهى للمستقبل و فيها معنى الشرط ولذلك اختير بعدها الفعل و قد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها و منها إذ للماضى و يقع بعدها الجملةتان و منها أين و أنى للمكان استفهاماً و شرطاً و متى للزمان فيهما و أيان للزمان استفهاماً و كيف للحال استفهاماً و مذ و منذ بمعنى أول المدة فيليهما المفرد المعرفة

قوله ﴿حيث﴾ للمكان وقال الاخفش قد تستعمل فى الزمان . قوله ﴿الجملة﴾ اسمية كانت او فعلية . قوله ﴿فى الاكثر﴾ أى فى اكثر الاستعمالات وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبية الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة فى الحقيقة مضاف الى المضمون الجملة فهى وان كانت فى الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلاً إضافة فشابهت الغايات المحذوف ماضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربها بعضهم لزوال علة البناء أى الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤها على بنائها لشذوذ الاضافة الى المفرد .

قوله ﴿اول المدة﴾ أى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو "مارأيت مذ او منذ يوم الجمعة" أى اول مدة زمان عدم رؤيته يوم الجمعة . قوله ﴿فيليهما﴾ أى يقع بعدهما . قوله ﴿المفرد﴾ أى الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كما فى المثال المذكور او حكماً نحو "مارأيت مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما" أى "اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان" فما دام لا يلاحظ "هذان اليومان" امر أو احد لا يحكم عليهما باولية المدة لان الاول المدة انما يكون امر أو احد لا شئين او اشياء فالمثنى والمجموع اذا وقع اول المدة يكونان فى حكم المفرد . قوله ﴿المعرفة﴾ حقيقة كالمثال المتقدم او حكماً نحو "مارأيت مذ يوم لقيتني فيه" للحصول التعيين المقصود من كونه معرفة .

عليهما فكان القدير في "ماخرجت مذبحك" "ملمزمان لمحك" وعلى هذا القياس فيما بقى . قوله ﴿هو﴾ أى بكل واحد من ملوئيه من .
قوله ﴿مبتدا﴾ ومما مرفعان لكونهما فى تاويل الاضافة لانهما مابعدى اول المدة او جميع المدة . قوله ﴿خبره مابعد﴾ أى خبر كل
منهما مابعد . قوله ﴿خلافاً للزجاج﴾ لانهما خبر المبتدا والمبتدا مابعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدا فى مثل قولك "مد
يومان" نكرة والمعرف معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدا او خبراً فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عليهما من الظروف المبنية الا ان يراد
بظرفيهما كونهما من اسماء الزمان لانهما يقعان ظرفاً لراكيهم . قوله ﴿منها﴾ أى من الظروف المبنية . قوله ﴿لدى﴾ بالالف المقصورة .
قوله ﴿لدى﴾ بفتح اللام وضم الدال وسكون الون . قوله ﴿وقد جاء لذن﴾ بفتح اللام وسكون الون . قوله ﴿لدى﴾ بفتح اللام وسكون الون . قوله ﴿لدى﴾ بفتح اللام وسكون الون . قوله ﴿لدى﴾ بفتح اللام وسكون الون .

و بمعنى الجميع فيليهما المقصود بالعدد وقد
يقع المصدر او الفعل او إنَّ او أنَّ فيقدر زمان
مضاف وهو مبتدا وخبره ما بعده خلافاً
للزجاج ومنها لدى و لذن وقد جاء لذن و لذن
ولذن و لذن و لذن ومنها قُط للماضى المنفى و
عَوْضُ لمستقبل المنفى والظروف المضافة الى
الجملة واذ يجوز بناؤها على الفتح وكذلك
مثل وغير مع ما وأنَّ وأنَّ المعرفة والنكرة

قوله ﴿الجميع﴾ أى وتارة يكونان بمعنى جميع مدة زمان الفعل . قوله
﴿فيليهما المقصود بالعدد﴾ أى الزمان الذى قصد بيانه حال كونه
متلبساً بعدده المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يخرج منه شيء نحو "ما رايته مد
يومان" أى "جميع مدة اجزاء زمان عدم رؤيته يومان لا يزيد ولا ينقص" . قوله ﴿قد﴾
يقع المصدر ﴿أى يعلمان نحو "ماخرجت مذبحك" . قوله ﴿الفعل﴾
نحو "ماخرجت مذبحك" . قوله ﴿أنَّ وإنَّ﴾ مثقلة كانت او مخففة
نحو "ماخرجت مذبحك ذاهب" و "ماخرجت مذبحك ذاهب" . قوله ﴿فيقدر زمان﴾
مضاف ﴿أى يقدر يعلمان زمان مضاف الى احدهما الامر ليصبح حمل مابعدهما

الداهر والعاض الذى يقى على وجه الدهر . قوله ﴿اذ﴾ أى الى كلمة اذ المضافة الى الجملة . قوله ﴿بناؤها﴾ لاكتسابها البناء من المضاف اليه
ولو بواسطة كمالى الظروف المضافة الى اذلانه مضاف الى المضاف الى الجملة كمالى يومئذ أى يوم اذ كان كذا . قوله ﴿على الفتح﴾ للنخبة
نحو قوله تعالى "يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ" وقوله تعالى "وَمِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ" . قوله ﴿كذلك﴾ أى كالمذكور من الظروف فى جواز البناء على الفتح
والاعراب . قوله ﴿مثل وغير مع ما وأنَّ وأنَّ﴾ مثل "ليامى مثل ما قام زيد" و "ليامى مثل ان تقوم" او "مثل انك تقوم" وبنائهما لمشابهتهما
الظروف المضافة الى الجملة ويجوز اعرابهما كقولهما اسمين مستحقين للاعراب .

الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزلي مشخص . قوله ﴿الاعلام﴾ سواء كان علم شخص كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته بين المتكلم والمخاطب في الخارج او علم جنس كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع لفظ اسامة بازائه من حيث معلوميته ومعروفيته . قوله ﴿المبهمات﴾ يعني اسماء الاشارة والموصولات والما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية مبهم وكذا الموصول من غير صلة وفي هذا القسم ايضاً لو وضع العام والموضوع له خاص . قوله ﴿ما عرف باللام﴾ سواء كانت للمعهدة او للجنسية او للاصطرافية . قوله ﴿النداء﴾ نحو "يا رجل" اذا قصد به معين . قوله ﴿احدها﴾ اي احداً لا امور الخمسة المذكورة ولا تستلزم صحة الاضافة الى احدها صحبها بالنسبة الى كل واحد لا يرد دالها لا تصبح الا بالنسبة الى الاربعة الاول فان المنادى لا يضاف اليه . قوله

﴿معنى﴾ اي اضافة معنى يعني اضافة معنوية لقوله "معنى" مفعول مطلق بحذف مضاف . قوله ﴿العلم﴾ اي اسم مكان اولقباً او كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية والا ان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والافهوا الاسم واعلم انه لما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى احدهما معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن عن التعريف خص العلم بالتعريف . قوله ﴿ما.... بعينه﴾ واعلم ان الاعلام الغالبة التي تعبت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخله في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من وضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك . قوله ﴿غير متناول غيره﴾ اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشئ بعينه غير متناول غير ذلك الشئ باستعماله فيه . قوله ﴿بوضع واحد﴾ اي تناول بوضع واحد لئلا تخرج الاعلام المشتركة . قوله ﴿اعرفها﴾ اي اعرف المعارف يعني اقلها لبساً عند المخاطب من حيث اصنافها . قوله ﴿المضمر المتكلم﴾ لبعده وقوع الالتباس فيه . قوله ﴿المخاطب﴾ فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم لم المضمر الغالب ولم يذكره لانه علم من اعرافية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما والتصر على بيان

المعرفة ما وضع لشئ بعينه وهي
المضمرات والاعلام والمبهمات وما عرف
باللام او النداء والمضاف الى احدها معنى
العلم ما وضع لشئ بعينه غير متناول غيره
بوضع واحد و اعرفها المضمر المتكلم ثم
المخاطب النكرة ما وضع لشئ لا بعينه
اسماء العدد ما وضع لكمية احاد الاشياء
اصولها اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة

قوله ﴿بعينه﴾ اي بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشئ مقيد بهذه المعلومة والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحشية فهو النكرة . قوله ﴿المضمرات﴾ فانها موضوعة بازاء معانٍ مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولاً مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه لحكى عن نفسه مثلاً وجعله آلة لملاحظة افرادة ووضع لفظ "ا" بازاء كل واحد واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفادوا ليفهم الا واحد بخصوصه دون القليل المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لانه

النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتاً باعتبار تفاوت المضاف اليه . قوله ﴿ما وضع﴾ اي الفاظ وضعت . قوله ﴿لكمية احاد الاشياء﴾ منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات و آحادها كل واحد واحد منها كمية الاحاد ما يوجب به اذا سئل عن واحد واحد او عن اكثر من واحد من تلك المعدودات بكلمة والفاظ الموضوعه بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعاً لكمية واحدة منها اسماء العدد . قوله ﴿اصولها﴾ اي اصول اسماء العدد التي يفرع منها باقيها اما بالحق تاء الثالث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلث الى تسع او بالظنية كمتعين والفين او بالجمع كمئات والوف وعشرين او بالتركيب اضافياً كان كثلث مائة او امتزاجياً كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين .

فرق بين المذكر والمؤنث نحو "ثلاث نسوة" و "عشر نسوة" ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق . قوله ﴿ واحد عشر اثنا عشر ﴾ اى اذا جاؤت عشر الى المذكر نحو "احد عشر رجلاً" . قوله ﴿ احدى عشرة ﴾ فى المؤنث نحو "احدى عشرة امرأة" على الاصل بذكر المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد الى احد والوحدة الى احدى للتعريف . قوله ﴿ ثلاثة عشر ﴾ فى المذكر نحو "ثلاثة عشر رجلاً" . قوله ﴿ ثلث عشرة ﴾ فى المؤنث نحو "ثلاث عشرة امرأة" ابقاء للجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب لانها المانزلة اسم واحد صار الجزء الاول كانه وسط الكلمة فصار محطاً عن التغيير وتذكر الثاني فى المذكر كراهة اجتماع التاليفين من جنس واحد فيهما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنا عشرة لان التاليف فيهما من جنسين واما تذكر الثاني فى احد عشر واثنا عشر فمحمول على الذكر فى ثلثة عشر والتاء فى ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يمحض للتاليف الا انها حملت على ثنتان واما تاليف الجزء الثاني فى المؤنث لانه لما وجب تذكر المذكر لماعرفت وجب تاليفه للمؤنث لانقضاء المانع وهو اجتماع التاليفين من جنس واحد . قوله ﴿ تكسر الشين ﴾ عند التركيب . قوله ﴿ فى المؤنث ﴾ اى من عشرة تحذف زعن توالى اربع فتحات مع ثقل التركيب فى "احدى عشرة" و "اثنا عشرة" او خمس فى "ثلاث عشرة" الى "تسع عشرة" والحجازيون يسمونها وهى اللفظة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح . قوله ﴿ فيهما ﴾ اى فى المذكر والمؤنث من غير فرق وهى عقود ثمانية . قوله ﴿ احدى عشرون ﴾ اى تقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر احد وعشرون فى المذكر واحد وعشرون فى المؤنث . قوله ﴿ ثم ... تسعين ﴾ اى عطف تلك العقود على الزائد عليها كالتأذ لك الزائد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير تقول "اثنا وعشرون" فى المذكر و "اثنتان او ثنتان وعشرون" فى المؤنث و "ثلاثة وعشرون" فى المذكر و "ثلاث وعشرون" فى المؤنث هكذا الى تسع وتسعين . قوله ﴿ مائة والف ﴾ اى تقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف فى الواحد . قوله ﴿ مائتان والفان ﴾ فى الشية . قوله ﴿ فيهما ﴾ اى فى المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما . قوله ﴿ ثم ... ما تقدم ﴾ اى لم تقول فيما زاد على مائة والف وما يفرع عنهما بعطف الزائد عليهما او عطفهما على الزائد الحال كون الزائد واقعاً على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبدل فتقول "مائة وواحد او واحدة" و "مائة والثان واثنتان" و "مائة وثلاثة رجال او ثلاث نسوة" و "مائة واحد عشر رجلاً او احدى عشرة امرأة" و "مائة واحد وعشرون رجلاً او احدى وعشرون امرأة" و "مائة واثان وعشرون رجلاً او اثنتان وعشرون امرأة" و "مائة وثلاثة وعشرون رجلاً او ثلاث وعشرون امرأة" الى "مائة وتسعة وتسعين رجلاً او تسعين امرأة" وكذا الحال فى تسمية المائة والالف وجمعه ويجوز ان يعكس العطف فى الكل فتقول "واحد مائة" الى آخر ما ذكرنا . قوله ﴿ فتح الياء ﴾ اى والاصل فى ثمانى عشرة فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر . قوله ﴿ اسكانها ﴾ اى اسكان الياء لتناقل المركب بالتركيب كما فى معديكرب .

ومائة والف تقول واحد اثنان واحدة اثنتان
وثنتان وثلثة الى عشرة وثلث الى عشر واحد
عشر اثنا عشر احدى عشرة اثنا عشرة وثنتا
عشرة وثلثة عشر الى تسعة عشر وثلث
عشرة الى تسع عشرة وتميم تكسر الشين فى
المؤنث وعشرون و اخواتها فيهما واحد و
عشرون واحد وعشرون ثم بالعطف بلفظ
ما تقدم الى تسعة وتسعين ومائة والف مائتان
والفان فيهما ثم بالعطف على ما تقدم وفى
ثمانى عشرة فتح الياء و جاز اسكانها

قوله ﴿ تقول ﴾ فى الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة . قوله ﴿ ثلثة الى عشرة ﴾ بالتاء لجماعة المذكر اعتبار التاليف الجماعة نحو "ثلاثة رجال" الى "عشرة رجال" . قوله ﴿ ثلث الى عشر ﴾ بدولها لجمع المؤنث

تقدم اى لم تقول فيما زاد على مائة والف وما يفرع عنهما بعطف الزائد عليهما او عطفهما على الزائد الحال كون الزائد واقعاً على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبدل فتقول "مائة وواحد او واحدة" و "مائة والثان واثنتان" و "مائة وثلاثة رجال او ثلاث نسوة" و "مائة واحد عشر رجلاً او احدى عشرة امرأة" و "مائة واحد وعشرون رجلاً او احدى وعشرون امرأة" و "مائة واثان وعشرون رجلاً او اثنتان وعشرون امرأة" و "مائة وثلاثة وعشرون رجلاً او ثلاث وعشرون امرأة" الى "مائة وتسعة وتسعين رجلاً او تسعين امرأة" وكذا الحال فى تسمية المائة والالف وجمعه ويجوز ان يعكس العطف فى الكل فتقول "واحد مائة" الى آخر ما ذكرنا . قوله ﴿ فتح الياء ﴾ اى والاصل فى ثمانى عشرة فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر . قوله ﴿ اسكانها ﴾ اى اسكان الياء لتناقل المركب بالتركيب كما فى معديكرب .

قوله ﴿حذفها﴾ أى حذف الياء. قوله ﴿بفتح النون﴾ لأنها إذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما فى قولك "جاء لي القاضي" إذا حذفت الياء الآن الذى جَوَزَ ذلك فيه كونه مركباً فروعت زيادة استحقاقه فجعل موضع الكسرة فتحة. قوله ﴿مميز.... مجموع﴾ أى لما فرغ من بيان حال أسماء الأعداد شرع فى بيان حال مميزاتها وابتدأ من الثلاثة لأنه لا مميز للواحد والاثني كما يصرح به فقال مميز الثلاثة إلى العشرة مجرور بمجموع الخ.... قوله ﴿لفظاً﴾ نحو "لغة رجال". قوله ﴿معنى﴾ نحو "لغة رطب" أما كونه مخفوضاً لأنه لما كثر استعماله اختاروا فيه جر العميل بالإضافة للتعريف لأنها تسقط الطوين والدرلين وأما كونه مجموعاً فيطبق المعلوم بالعدد. قوله ﴿الا....مائة﴾ استثناء من قوله "مجموع" لأنهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها للفرار عن رواته. قوله ﴿مئات أو مئتين﴾ لأن للمائة

وجمعتين أحدهما فى صورة جمع المذكر السالم وهو "مئون" والثانى جمع المؤنث السالم وهو "مئات" ولا تجوز إضافة العددي إلى جمع المذكر السالم فلا يقال "لغة مسلمين" فإما يبق الامتات لكنهم كرهوا أن يلى التمييز المجموع بالالف والياء بعد ما تعود انسجىء بعد ما هو فى صورة الجمع بالواو والنون اعنى عشرين إلى تسعين فالتصريح على المفرد مع كونه اخصر. قوله ﴿مميز... منصوب مفرد﴾ أما نصبه فى العقود فلهذا الاختصاص إذا لم يستقيم بقاء النون معها انتهى فى صورة نون الجمع ولا حذفها أذ ليست هى فى الحقيقة نون الجمع وأما فيما عداها فلا يلزم كرهوا أن يصيروا اللغة أسماء كالاسم الواحد وأما الفرادة فلا لأنه لما صار منصوباً صار فضلة فاعتبر أفراداً ليكون الفضلة قليلاً. قوله ﴿مميز... مخفوض مفرد﴾ لأنه لما كانت مائة والف من أصول الأعداد كالأحاد ناسب أن يكون مميزها على طبق مميزها لكنه لما كانت الآحاد من جانب القلة من الأعداد والمائة والالف فى جانب الكثرة منها اختير فى مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفى مميزها المفرد الدال على القلة رعاية للتبادل. قوله ﴿واللفظ﴾ أى المعبر به عن المعلوم. قوله ﴿مذكر﴾ كلفظة الشخص إذا عبرت به عن المؤنث. قوله ﴿بالعكس﴾ كلفظة النفس إذا عبرت به عن المذكر. قوله ﴿فوجهان﴾

و شُدَّ حذفها بفتح النون و مميز الثلاثة الى العشرة مخفوض مجموع لفظاً او معنى الآ فى ثلثمائة الى تسعمائة و كان قياسها مئآت او مئتين و مميز احد عشر الى تسعة و تسعين منصوب مفرد و مميز مائة و الف و تشيتهما و جمعه مخفوض مفرد و اذا كان المعدود مؤنثاً و اللفظ مذكراً او بالعكس فوجهان و لا يميز واحد و اثنان استغناء بلفظ التمييز عنهما مثل رجل و رجلان لافادة النص المقصود بالعدد و تقول فى المفرد من المتعدد باعتبار تصديره الثانى و الثانية الى العاشر و العاشرة لا غير باعتبار حاله الاول و الثانى و الاولى و الثانية

أى فى المعدود وجهان التذكير والعائيت فان شئت قلت "لغة الشخص" وأنت تريد النساء اعتباراً باللفظ وهو الاكثر فى كلامهم ان شئت قلت "لغة شخص" اعتباراً بالمعنى. قوله ﴿لا فائدة.... بالعدد﴾ أى التخصيص على المعدود التصريح به الذى قصد ذلك التخصيص والتصريح بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك التخصيص استغنى فى مادته عن ذكر العدد عليه حدة. قوله ﴿باعتبار تصديره﴾ أى بسبب اعتبار تصدير ذلك المفرد عدداً ناقصاً لا يدعى به واحد. قوله ﴿لا غير﴾ أى لا تقول غير ذلك فلا يجرى ذلك فيما تحت الاثنى ولا فيما فوق العشرة اذ لفظه مركبات لا تيسر اشتقاق اسم فاعل منها. قوله ﴿باعتبار حاله﴾ أى تقول فى المفرد مرتبة من المتعدد من غير اعتبار معنى التصدير.

قوله ﴿من ثم﴾ أى ومن أجل اختلاف الاعيان باعتبار تصيرة واعبار حاله اختلف اضافتهما . قوله ﴿قيل﴾ أى لاختلاف اضافتهما . قوله ﴿فى الاول﴾ أى فى المفرد من المعداد . قوله ﴿ثالث اثنين﴾ بالاضافة الى الانقاص بدرجة . قوله ﴿اى مصيرهما﴾ اى الاثنين . قوله ﴿ثلاثة من ثلثهما﴾ اى ثلاثة من قولهم لثلاثهما بالتحليل اى صيرت الاثنين ثلاثة . قوله ﴿وفى الثانى﴾ اى وقيل فى المفرد من المعداد باعتبار حاله .

الى العاشر والعاشرة والحادى عشر والحادية عشرة والثانى عشر والثانية عشرة انى التاسع عشر والتاسعة عشرة ومن ثم قيل فى الاول ثالث اثنين اى مصيرهما ثلاثة من ثلثهما وفى الثانى ثالث ثلاثة اى احدها و تقول حادى عشر احد عشر على الثانى خاصة وان شئت قلت حادى احد عشر الى تاسع تسعة عشر فتعرب الاول المذكر والمؤنث ما فيه علامة التانيث لفظاً او تقديرأ والمذكر بخلافه و علامة التانيث التاء والالف مقصورة او ممدودة و هو حقيقى و لفظى فالحقيقى ما بازائه ذكر من الحيوان كامرأة و ناقة

قوله ﴿ثالث ثلاثة﴾ اربعة او خمسة بالاضافة الى مديساوى عدده او يكون قوله . قوله ﴿اى احدها﴾ لكن لا مطلقاً باعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والايلازم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جداً . قوله ﴿تقول﴾ اى فى اضافة حادى على العشرة . قوله ﴿حادى عشر احد عشر﴾ باضافة المركب الاول الى المركب الثانى اى واحد من احد عشر متأخر بعشر درجات بناء . قوله ﴿على الثانى﴾ اى على الاعتبار الثانى وهو اعتبار بيان الحال . قوله ﴿خاصة﴾ لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت . قوله ﴿ان شئت قلت﴾ فى اداء هذا المعنى . قوله ﴿حادى احد عشر﴾ بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استثناء عنه بذكره فى المركب الثانى . قوله ﴿فتعرب الاول﴾ اى الجزء الاول من المركب الاول لاتضاء التركيب الموجب للبناء وبني الجزآن الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب . قوله ﴿ما فيه﴾ اى اسم كان فيه . قوله ﴿لفظاً﴾ اى ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة و ناقة او حكماً كعقرب اذا الحرف

الرابع فى المؤنث فى حكم تاء التانيث ولهذا لا تظهر التاء فى تصغير الرباعى من المؤنثات السماعية . قوله ﴿تقديرأ﴾ اى مقدرة غير ظاهرة على اللفظ كندار و نار و نعل و قدم وغيره من المؤنثات السماعية . قوله ﴿بخلافه﴾ اى اسم متلبس بمخالفة المؤنث اى لم يوجد فيه علامة التانيث لالفاظاً تقديرأ .

كظلمة أو تقدير أنحوين فان الثالث مقبولة فيها بدليل تصغيرها على غنية أو حكماً بلا تانيث حقيقى فى معناه كمقرب ولم يورد مثلاً للمؤنث اللفظى الحكمى لقلة وقوعه . قوله ﴿اسند الفعل﴾ بلا فصل كما هو الأصل . قوله ﴿اليه﴾ أى الى المؤنث مطلقاً حقيقياً أو لفظياً أو مظهر أو مضمراً . قوله ﴿فالتاء﴾ أى لذلك الفعل متلبس بالتاء وجوباً لهذا التانيث الفاعل من أول الامر الا اذا كان مستنداً الى ظاهر غير الحقيقى فانه حينئذ يك الخيار فى الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله "وانت فى ظاهر..... الخ . قوله ﴿انت.... بالخيار﴾ فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلنك ان تقول فى "طلعت الشمس" طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه "الشمس طلع" لكون التانيث فيه لفظياً واستغنائه عن الحاق التاء لما فى لفظه من الاشعار به بخلاف مضمرة اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه ففى صورة الفصل أيضاً لك الخيار فى الحاق التاء بالفعل وفى تركه فقول

واللفظى بخلافه كظلمة وعين و اذا اسند

الفعل اليه فالتاء وانت فى ظاهر غير الحقيقى

بالخيار وحكم ظاهر الجمع غير

المذكر السالم مطلقاً حكم ظاهر غير الحقيقى و

ضمير العاقلين غير المذكر السالم فَعَلَتْ و

فَعَلُوا والنساء والايام فَعَلَتْ و فَعَلْنَ المثنى ما

لحق اخره الف او ياء مفتوح ما قبلها و نون

مكسورة ليدل على ان معه مثله من جنسه

فالمقصوران كانت الفه عن واو وهو ثلاثى

قليت واوا والا فبالياء والممدود ان كانت

همزته اصلية تثبت وان كانت للتانيث

قوله ﴿بخلافه كظلمة وعين﴾ أى متلبس بمخالفة المؤنث الحقيقى أى ليس

بازاله ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث فى لفظه حقيقة

الالف التى فى حكم الفتحين وفتحة النون . قوله ﴿ليدل﴾ ذلك للحوق . قوله ﴿فالمقصور﴾ أى الاسم المقصور . قوله ﴿عن

واو﴾ أى متقلبة عن واو كحصون . قوله ﴿قليت واوا﴾ اعتبار الأصل وخفة الثلاثى . قوله ﴿واو الا﴾ أى وان لم يكن كذلك بان كانت

الفه متقلبة عن ياء كرحبان فى رضى او كانت على اربعة احرف فصاعداً اصلية كانت الالف كالأعلى والمصطفى او زائدة كحبنى . قوله ﴿فبالياء﴾

أى فالفه مقلوبة بالياء اعتباراً للأصل فيما قبله وتخفيفاً فيما اذ على للثة احرف . قوله ﴿همزته اصلية﴾ أى غير الزائدة المتقلبة عن اصلية او زائدة . قوله ﴿تثبت﴾

الهمزة فى الأشهر لاصلها كقراء لجيد القراءة . قوله ﴿للتانيث﴾ أى متقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها كان "حمراء" بالعين احدهما للمد فى الصوت والغاية للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طر فابعد الف زائد .

"حضرت القاضى امرأة" و "حضرت القاضى امرأة" الا اذا كان

المؤنث الحقيقى متقلاً لعماء يلب فى اسماء الذكور كزيد

اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب البتة نحو "جاءت

اليوم زيدة" لرفع الالتباس . قوله ﴿ظاهر الجمع﴾

لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو

"الرجال جاءوا" او جاوز . قوله ﴿غير المذكر

السالم﴾ لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه

فلا يقال "جاءت الزيدون" ولا "الزيدون جاءت" . قوله

﴿مطلقاً﴾ أى سواء كان واحده مؤنثاً نحو "اذا جاءك

المؤمنات" او مذكر نحو "جاءت الرجال" . قوله

﴿حكم ظاهر غير الحقيقى﴾ فالتب بالخيار ان

ثبت الحقت التاء به وان ثبت تركتها نحو "جاءت

الرجال" و "جاء الرجال" . قوله ﴿فعلت وفعلوا﴾

اما فعلت فلان الجمع يتاويل الجماعة مؤنث واما فعلوا فلان

الواو موضوع لهذا النوع من الجمع . قوله ﴿فعلت

وفعلن﴾ اما فعلت فى النساء لان الجمع يتاويل الجماعة

مؤنث واما فععلن فيها فلان النون موضوع لهذا النوع من

الجمع والايام محمول على النساء . قوله ﴿الف﴾ فى

حالة الرفع . قوله ﴿ياء مفتوح ما قبلها﴾ فى

حالتى النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس

لكثرة التثنية وخفة الفتحة . قوله ﴿نون مكسورة﴾

ليشلا تتوالى الفتحات فى صورة الرفع وهى الفتحة ما قبل

قوله ﴿واو﴾ أى وإن لم تكن الهمزة أصلية ولا للتانيث بأن يكون للاتحاق كيماء فإن همزته للاتحاق بقرطاس أو منقلبة عن "واو" أو "ياء" أصلية ككيساء وروءاء فإن أصلهما كساو ورداى . قوله ﴿فالوجهان﴾ جائزان أحدهما بوث الهمزة وبقاها لأن الهمزة فى الصورة الأولى منقلبة عن واو أو ياء ملحقة بالأصل وفى الأخرى عن أصلية فشابهتها همزة قراءة فطبت فى صورتين كمألى قراءة والتأبها قلب الهمزة واو لأن عين الهمزة فى صورتين ليست بأصلية فشابهت همزة حمراء فالتقلت مثلها واو . قوله ﴿حذفت تاء التانيث﴾ التى قياسها أن لا تحذف عن آخر المثنى كشجرتان . قوله ﴿فى خصيان واليان﴾ على خلاف القياس مع جواز التانيث لهما على القياس اتفاقاً ووجه حذفها ليهما أن كل واحدة منهما لما اشتدا اتصالهما بالآخرى بحيث لا يمكن الانقطاع بهما دونها صار بمنزلة مفرد تاء التانيث لا تقع فى وسط المفرد . قوله ﴿مقصودة﴾ أى يتعلق بها القصد فى ضمن ذلك الاسم . قوله

قلبت واو أو الأ فالوجهان ويحذف نونه
للاضافة وحذفت تاء التانيث فى خصيان
واليان المجموع مادلاً على أحاد مقصودة
بحروف مفردة بتغيراً فنحو تمر وركب ليس
بجمع على الأصح ونحو فلک جمع وهو
صحيح ومكسر فالصحيح لمذکر و لمؤنث
فالمذکر ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها او
ياء مكسور ما قبلها و نون مفتوحة ليبدل على
ان معه اكثر منه فان كان آخره ياء قبلها كسرة
حذفت مثل قاضون وان كان آخره مقصوراً
حذفت الالف وبقى ما قبلها مفتوحاً مثل

قوله ﴿قلبت واو﴾ فيقال حمراوان لأن الهمزة حرف ثقل من جنس الالف
فينبغى أن لا تقع بين الفين مع الها غير أصلية والواو أقرب إلى الهمزة من الياء لثقلها .

قوله ﴿مفتوحة﴾ لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضممة . قوله ﴿ليبدل﴾ ذلك للحوق . قوله ﴿معه﴾ أى مع مفردة الواحد من حيث
معناه . قوله ﴿آخره﴾ أى آخر مفردة . قوله ﴿ياء﴾ ملحوظة كالقاضى أو مقدرة كالقاض . قوله ﴿قاضون﴾ جمع قاض لأن أصله
قاضيون نقلت ضمة الياء إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلباً للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل
قاضين لأن أصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين واليائين فسقطت لالتقاء الساكنين . قوله ﴿آخره﴾ أى آخر الاسم الذى
أريد جمعه . قوله ﴿مقصوراً﴾ أى الفاقصراً . قوله ﴿حذفت الالف﴾ لالتقاء الساكنين . قوله ﴿مفتوحاً﴾ ولم يغير لتبدل
الفتحة على الالف .

قوله ﴿شرطه﴾ أى شرط اسم أريد جمعه جمع الصحيح المذكور يعنى شرط صحة جمعية . قوله ﴿اسماً﴾ أى اسماً محضاً من غير معنى وصفية فيه . قوله ﴿فمذكراً علم يعقل﴾ والما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف . قوله ﴿صفة﴾ من صفات غير علم كاسمى الفاعل والمفعول . قوله ﴿فمذكراً يعقل﴾ أى له شروط فالشروط الاول كونه مذكراً يعقل لئلا يفسد . قوله ﴿افعل فعلاء﴾ أى الشرط الثانى ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة يكون المذكور على صيغة الفعل والمؤنث على صيغة فعلاء . قوله ﴿احمر حمراء﴾ للمفروق بينه وبين الفعل التفضيل كالفضلون . قوله ﴿فعلان فعلى﴾ أى الشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم

مُصْطَفَوْنَ و شرطه ان كان اسماً فمذكراً علم يعقل وان كان صفة فمذكراً يعقل وان لا يكون أَفْعَلُ فَعَلَاءُ مثل احمر حمراء و لا فَعْلَانُ فَعْلَى نحو سكران سكرى ولا مستويأ فيه مع المؤنث مثل جَرِيح و صَبُور ولا بتاء التانيث مثل عَلَامَةٌ وتحذف نونه بالاضافة وقد شُدَّ نحو سِنِينَ وَأَرْضِينَ المؤنث ما لحق اخره الف وتاء و شرطه ان كان صفة وله مذكراً فان يكون مذكراً بالواو والنون وان لم يكن له مذكراً فان لا يكون مجرداً كحائض والأجمع مطلقاً جمع التكسير ما تغير بناء واحده

فعلان فعلى أى يكون المذكور على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى . قوله ﴿سكران سكرى﴾ فانه لا يقال فيه سكرانون للمفروق بينه وبين فعلان فعلاء ككلماتون . قوله ﴿لا مستويأ فيه مع المؤنث﴾ أى والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكراً مستويأى هذه الصفة بتاويل الوصف مع المؤنث . قوله ﴿جريح و صبور﴾ يقال رجل جريح و صبور وامرأة جريح و صبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكور ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعاً مخصوصاً باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعاً يستويان فيه مثل جَرِيحٍ وَصَبُورٍ . قوله ﴿لا بتاء التانيث﴾ أى الشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكراً متلباً بتاء التانيث . قوله ﴿علامة﴾ كراهة اجتماع صيغة جمع المذكور وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس . قوله ﴿سنيين وارضين﴾ جمع سنة وارض لانقضاء التذكير والعقل وعدم كونها علماً أو صفة . قوله ﴿المؤنث﴾ أى الجمع الصحيح المؤنث . قوله ﴿اخره﴾ أى آخر مفردة . قوله ﴿شرطه﴾ أى شرط الجمع الصحيح

المؤنث . قوله ﴿صفة﴾ أى ان كان مفردة صفة . قوله ﴿له﴾ أى ذلك المفرد . قوله ﴿بالواو والنون﴾ لتلازم مزية الفرع على الاصل . قوله ﴿ان لم يكن له مذكراً﴾ جمع بالواو والنون . قوله ﴿مجرداً﴾ أى لشرط صحة جمعته ان لا يكون مجرداً عن تاء التانيث . قوله ﴿كحائض﴾ لانه يقال فى جمع حائضة حائضات فلوقبل فى جمع حائض ايضاً حائضات لزم الالتباس . قوله ﴿والا﴾ عطف على قوله "ان كان صفة" أى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسماً . قوله ﴿مطلقاً﴾ أى من غير اعتبار الشرط مثل طلحات وزينات . قوله ﴿ما تغير بناء واحده﴾ من حيث نفسه وامور الداخلة فيه .

قوله ﴿جمع القلة﴾ وهو ما يطلق على اللفظة وعشرة وما بينهما . قوله ﴿أفعل﴾ أى جمع يكون على وزن الفعل كالفلس جمع فلس . قوله ﴿أفعال﴾ كالفراس جمع فرس . قوله ﴿أفعلة﴾ كاربعة جمع ربيع . قوله ﴿فعله﴾ كلمة جمع غلام . قوله ﴿الصحيح﴾ أى والجمع الصحيح مذكراً كان كمسلمين أو مؤنثاً كمسلمات . قوله ﴿ذلك﴾ المذكور من الأوزان والجمع الصحيح . قوله ﴿جمع كثرة﴾ يطلق على ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية يستعار أحدهما للأخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى "ثلاثة قروء" مع وجود القراء . قوله ﴿للحدث﴾ بمعنى بالحدث معنى قائماً بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشى أو لم يصدر عنه كالطول والقصر . قوله ﴿الجارى على الفعل﴾ المراد بجره أنه على الفعل أن يقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيداً له أو بياناً للنوع أو عدده مثل جلست جلوساً وجلسة . قوله ﴿سماع﴾ أى سماعى ويرتقى عدده إلى النين واللين . قوله

كرجال و فراس جمع القلة أفعل و أفعال
وأفعلة و فعلة والصحيح و ما عدا ذلك جمع
كثرة المصدر اسم للحدث الجارى على
الفعل وهو من الثلاثى المجرد سماع و من
غيره قياس و يعمل عمل فعله ماضياً و غيره اذا
لم يكن مفعولاً مطلقاً ولا يتقدم معموله عليه
ولا يضمرفيه و لا يلزم ذكر الفاعل و يجوز
إضافته الى الفاعل و قد يضاف الى المفعول و
اعماله باللام قليل فان كان مطلقاً فالعمل للفعل
و ان كان بدلاً منه فوجهان اسم الفاعل ما
اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث و

﴿غيره﴾ أى من غير ثلاثى . قوله ﴿قياس﴾ أى قياسى كمانقول "كل ما كان ماضيه على الفعل فمصدره الحال" الى غير ذلك . قوله ﴿اذا... مطلقاً﴾ لانه اذا كان مفعولاً مطلقاً فيجوز حكمه . قوله ﴿لا يتقدم... عليه﴾ لكونه بتقدير الفعل مع أن لا يتقدم عليه فلا يقال "اعجنى عمر أضرب زيداً" . قوله ﴿لا يضمرفيه﴾ لانه لو اضمرف معموله فيه لا ضمرفى المثنى والمجموع قياساً على الواحد فيلزم اجتماع التثنية والجمعين نظراً الى المصدر والفاعل فان للمصدر فى نفسه تشبة وجمعاً بخلاف فعل لان تشبته وجمعه راجعين فى الحقيقة الى الفاعل وهو اسم وكذا فى اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فلا يلزم فيها محذور . قوله ﴿لا يلزم ذكر الفاعل﴾ نحو "اعجنى ضرب زيداً" لان النسبة الى فاعل ما غير ما خروفاً فى مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة . قوله ﴿يجوز... الفاعل﴾ مع ان اعماله متونا ولى لانه حينئذ اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة . قوله ﴿قد... المفعول﴾ سواء كان مفعولاً به او ظرفاً او مفعولاً لآلة على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو "ضرب اللص الجلاذ" و

"ضرب يوم الجمعة" و "ضرب التاديب" . قوله ﴿باللام﴾ أى بلام التعريف . قوله ﴿قليل﴾ لانه عمله مقدر بأن مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على أن مع الفعل ينبغى ان لا تدخل على المصدر المقدر به . قوله ﴿مطلقاً﴾ أى مفعولاً مطلقاً غير قائم غير ابداله من الفعل . قوله ﴿فالعمل للفعل﴾ من غير تجويز ان يكون العمل للمصدر اذا لجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوى سواء كان الفعل مذكوراً نحو "ضربت ضرباً زيداً" او محذوفاً نحو "ضرباً زيداً" . قوله ﴿كان بدلاً منه﴾ أى ان كان المصدر مفعولاً مطلقاً والفاعل من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازماً نحو "سقياله" . قوله ﴿فوجهان﴾ أى لجويز فيه وجهان عمل الفعل للإصالة وعمل المصدر للنياحة . قوله ﴿لمن قام به﴾ أى لذات مقام بها الفعل . قوله ﴿بمعنى الحدوث﴾ يعنى بالحدوث تجدد وجوده له وقامه به مقيداً بأحد الأزمدة الثلاثة .

قوله ﴿كسر ما قبل الآخر﴾ وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في يفعل ويفعل ويفعل . قوله ﴿فعله﴾ لازماً كان او متعد .
قوله ﴿الحال او الاستقبال﴾ وانما اشترط احدهما لان عمله يشبه المضارع فيلزم ان لا يخالقه في الزمان والمراد بالحال والاستقبال اعم
من ان يكون تحقيقاً او حكاية كقوله تعالى "وكلهم باسط ذراعيه بالوصيد" لان باسط ههنا وان كان ماضياً لكن المراد حكاية الحال ومعنى حكاية الحال
ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن . قوله ﴿الاعتماد على
صاحبه﴾ ويشترط اعتماد اسم الفاعل على المتعصف به وهو المبتدأ او الموصوف او ذو الحال ليقوى فيه جهة الفعل من كونه مستنداً الى
صاحبه نحو "زيد ضارب ابوه" و "جاء الضارب ابوه" و "جاء رجل ضارب ابوه" و "جاء زيد راكباً فرسه" . قوله ﴿الهمزة﴾ اي اعتماده على الهمزة

صيغته من الثلاثي المجرد على فاعل و من
غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة و
كسر ما قبل الآخر نحو مذخل و مُستَغْفِر و
يعمل عمل فعله بشرط معنى الحال او
الاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة او
ما فان كان للماضي وجبت الاضافة معنى
خلافاً للكسائي فان كان له معمول اخر ففعل
مقدر نحو زَيْدٌ مُعْطَى عمرو دِرْهَمًا اَمْسِ فان
دخلت اللام استوى الجميع وما وضع منه
للمبالغة كضْرَاب و ضُرُوب و مِضْرَاب و عَلِيم
و حَذِر مثله والمثنى والمجموع مثله و يجوز
قوله ﴿المضارع﴾ المعلوم . قوله ﴿بميم مضمومة﴾ موضوعة في
موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة او لا .

الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام . قوله ﴿ما﴾
النافية ونحوها من حروف النفي نحو "لا وان" لان
الاستفهام والنفي بالفعل اولى لازاداديهما شبهة للفعل نحو
"هاتم زيد" و "هاتم الزيدان" و "ما قائم زيد" و "ما قائم
الزيدان" . قوله ﴿للماضي﴾ اي اسم الفاعل
المتعدي للزمان الماضي بالاستقلال اولى ضمن الاستمرار
واريد ذكر مفعوله . قوله ﴿الاضافة معنى﴾ اي
وجبت اضافة اسم الفاعل الى مفعوله اضافة معنوية لقوات
شرط الاضافة اللفظية لان شرطها ان يكون المضاف فيها
صفة مضافة الى معمولها فاذا كان اسم الفاعل بمعنى
الماضي لا يعمل بحسب الظاهر لاشتراط الزمانين
المذكورين في عمله فلا يكون حينئذ مضافاً الى معموله
مثل "زيد ضارب عمرو امس" . قوله ﴿خلافاً
للكسائي﴾ فانه ذهب الى علم وجوب اضافته لانه
يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال
فيجوز ان يكون منصوباً على المفعولية وعلى تقدير اضافته
ليست اضافة معنوية لانه اعنده من قبل اضافة الصفة الى
معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى "وكلهم باسط
ذراعيه بالوصيد" وقد مر جوابه . قوله ﴿معمول
اخر﴾ غير ما اضيف اسم الفاعل اليه . قوله ﴿فبفعل
مقدر﴾ اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل . قوله
﴿نحو... امس﴾ "فدرهما" منصوب باعطي المقدر

لانه لما قيل "معطي عمرو" قيل "ما اعطاه؟" فقيل "درهما" اي اعطاه درهماً . قوله ﴿اللام﴾ الموصولة على اسم الفاعل . قوله ﴿استوى
الجميع﴾ اي جميع الازمنة لانه فعل بالحقيقة حينئذ عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكرامتهم ادخال اللام عليه . قوله ﴿منه﴾ اي من اسم
الفاعل بتغيير صيغة الى اخرى بحيث يخرج عن خد اسم الفاعل . قوله ﴿كضراب... مضرب﴾ بمعنى كثير الضرب . قوله
﴿عليم﴾ بمعنى كثير العلم . قوله ﴿حذر﴾ بمعنى كثير الحذر . قوله ﴿مثله﴾ اي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط به عمله .
قوله ﴿المثنى﴾ من اسم الفاعل . قوله ﴿المجموع﴾ مصححاً كان او مكسراً . قوله ﴿مثله﴾ اذا كان مفرداً في العمل وشروطه لعدم
تطرق خلل الى صيغته المفردة من حيث ذاتها بالحق علامتي التثنية والجمع تقول "الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون عمر الآن او غداً" و "الزيدان
الضاربان والزيدون الضاربون عمر الآن او غداً او امس" .

حذف النون مع العمل ﴿حذف النون مع العمل﴾ أى لون التنية والجمع فى معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافاً اليه فان حذفها واجب . قوله ﴿تخفيفاً﴾ أى مع التعريف لقصد التخفيف لطول الصلة بها أى يجوز حذفها الوجوديين الشرطين كقراءة من قرأ "مقيمى الصلوة" بنصب الصلوة على المفعولية . قوله ﴿يفتح ما قبل الآخر﴾ لصفة الفتح وكثرة المفعول . قوله ﴿أمره﴾ أى شانه وحاله . قوله ﴿العمل﴾ أى عمل النصب . قوله ﴿الاشتراط﴾ أى اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهزمة او ما . قوله ﴿المشبهة﴾ باسم الفاعل من حيث انها تنى وتجمع وتذكر وتؤث . قوله ﴿معنى الثبوت﴾ والمراد بمعنى الثبوت انه يكون كك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو "طائق" لانه بحسب اصل الوضع للحدوث عرض له الثبوت بحسب الاستعمال . قوله ﴿صيغتها﴾ . الفاعل ﴿الفاعل﴾ أى لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثى المجرد فلا تجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعاً . قوله ﴿مطلقاً﴾ أى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يأتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق . قوله ﴿تقسيم مسائلها﴾ أى جعلها قسماً قسماً وبيان حكم كل قسم ويسمى كل قسم مسألة لانه يستل عن حكمه ويبحث . قوله ﴿مجردة﴾ عنها . قوله

حذف النون مع العمل ﴿حذف النون مع العمل﴾ أى لون التنية والجمع فى معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافاً اليه فان حذفها واجب . قوله ﴿تخفيفاً﴾ أى مع التعريف لقصد

حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفاً اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه و صيغته من الثلاثى المجرد على مفعول و من غيره على صيغة الفاعل بفتح ما قبل الآخر كمُسْتَخْرَج و امره فى العمل والاشتراط كامر الفاعل مثل زَيْدٌ مَعْطَى غُلَامُهُ دِرْهَمًا الصِّفَةُ المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت و صيغتها مخالفة لصيغة الفاعل على حسب السماع كحَسَنٍ و صَعْبٍ و شَدِيدٍ و تعمل عمل فعلها مطلقاً و تقسيم مسائلها ان تكون الصفة باللام او مجردة و معمولها مضافاً او باللام او مجردة عنهما فهذه ستة والمعمول فى كل واحد منها مرفوع و منصوب و مجرور

﴿معمولها﴾ وعلى كل من التقديرين معمولها .

اي مثل هذا التركيب في كونه امثلة لثلاثة . قوله ﴿حسن الوجه﴾ بالوجه المذكورة . قوله ﴿حسن وجه﴾ عطف على حسن الوجه اي هو ايضا بالوجه المذكورة امثلة لثلاثة . قوله ﴿الحسن وجهه﴾ بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة والماضي الاسلوب يترك العاطف اشارة الى انه شروع في قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه لصفة ذات اللام . قوله ﴿الحسن الوجه﴾ بالوجه الثلاثة . قوله ﴿الحسن وجه﴾ ايضا بهذه الوجوه . قوله ﴿ممتنعان﴾ اي سائر الاقسام صحيح بخلاف القسم ذات اللام لان قسمين منها ممتنع احدهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او غير واسطة . قوله ﴿مثل الحسن وجهه الحسن وجه﴾ لعدم المادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في

الصفة المشبهة اميل حذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستلزه في الصفة مثل "الحسن الوجه" او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منهما وثانيهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل "الحسن وجه" لان اضافة الحسن الى وجه وان الحاد التثخيف يحذف الضمير واستلزه في الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة . قوله ﴿اختلف في حسن وجهه﴾ اي اختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف . فسيويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعرو والكوفيون يجوزونها بلا حرج في السعة ووجه الاستباح انهم ارتكبوها لقصدا للتخفيف فيقتضى الحال ان يبلغ أقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على لغون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا حرج نظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين . قوله ﴿والبواقي﴾ من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت عنها الاقسام الثلاثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما . قوله

فصارت ثمانية عشر فالرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة والجر على الاضافة وتفصيلها حسن وجهه ثلاثة وكذلك حسن الوجه وحسن وجه الحسن وجهه الحسن الحسن وجه الحسن وجهه اثنان منها ممتنعان مثل الحسن وجهه الحسن وجهه واختلف في حسن وجهه والبواقي ما كان فيه ضمير واحد منها أحسن وما كان فيه ضميران حسن وما لا ضمير فيه

قوله ﴿على الفاعلية﴾ اي فاعلية للصفة . قوله ﴿في المعرفة﴾ اي في معمول المعرفة . قوله ﴿حسن وجهه﴾ بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجوهه بالاضافة . قوله ﴿ثلاثة﴾ اي فهذا التركيب ثلاثة اي ثلاثة امثلة من الامثلة المقصودة ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعاً ونصباً وجرّاً . قوله ﴿كذلك﴾

﴿منها﴾ اي من تلك البواقي اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه ينصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجهه وحسن وجهه واما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما القسمان والمجموع تسعة . قوله ﴿احسن﴾ لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان . قوله ﴿ضمير ان﴾ منها احدهما في الصفة والاخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان . قوله ﴿حسن﴾ لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زاد على قدر الحاجة . قوله ﴿لا ضمير فيه﴾ منها هو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه والحسن وجه وحسن وجه برفعه فيها .

قوله ﴿قبيح﴾ لعدم الرابط بالموصوف لفظاً. قوله ﴿متى رفعت بها﴾ ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومعنى رفعت معمول الصفة بها. قوله ﴿فيها﴾ اي في الصفة لان معمولها حينئذ فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل. قوله ﴿كالفعل﴾ اي تلك الصفة كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بثنية فاعله الظاهر وجمعه كك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بثنية معمولها وجمعه. قوله ﴿والا﴾ وان لم ترفع معمول الصفة بهابل تنصب او تجر. قوله ﴿ضمير الموصوف﴾ ليكون فاعلاً لها. قوله ﴿فتؤنث﴾ اي التؤنث الصفة بتأنيث الموصوف فتقول هذا حسنة وجه او حسنة وجهاً. قوله ﴿تثنى﴾ اي الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسناً وجه وحسان وجهاً. قوله ﴿تجمع﴾ ايضاً الصفة

اذا كان الموصوف جمعاً مثل الزيدون حسن وجه وحسنون وجهاً. قوله ﴿فيما ذكر﴾ من الاقسام الثمانية عشر لرفعان الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وينصب اليهما وبضالان اليهما. قوله ﴿غيره﴾ اي غير الموصوف في اصل ذلك الفعل. قوله ﴿افعل﴾ اي اسم التفضيل من حيث صيغته الفعل للمذكور فعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خبر وشر لكونهما في الاصل آخر وأشر فحقاً بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل. قوله ﴿ليمكن منه﴾ اي يمكن ببناء الفعل وفعل على اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعزلاً عن هذه الصيغة لتوسع الزيادة على ثلثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى. قوله ﴿ليس بلون ولا عيب﴾ اي من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهري وقيدنا العيب بالظاهري لانه لا يردنحو اجهل وأبدل. قوله ﴿لان .. لغيره﴾ اي لان منهنما مشتق الفعل لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلواشتق اسم التفضيل ايضاً منهنما لا لئس ان المراد ذو حمرة وعور او زائد الحمرة او العور. قوله ﴿قصد غيره﴾ اي غير الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل

قبيح و متى رفعت بها فلا ضمير فيها فهي كالفعل والّا ففيها ضمير الموصوف فتؤنث و تثنى و تجمع واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين مثل الصفة فيما ذكر اسم التفضيل ما اشتق من فعل للموصوف بزيادة على غيره و هو أَفْعَلُ و شرطه ان يبنى من ثلاثي مجرد ليتمكن منه و ليس بلون و لا عيب لانّ منهنما افعل لغيره مثل زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ فان قصد غيره توصل اليه بأشدّ مثل هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ اسْتِخْرَاجاً و بِيَاضاً و عَمَى و قياسه للفاعل و قد جاء للمفعول نحو اَعْذِرْ و اَلْوَمِّ و اَشْغَلْ و اَشْهَرْ و يستعمل على احد ثلثة اوجه مضافاً او

على ان لا حيز زيادة فيه على غيره. قوله ﴿بأشد﴾ ونحو القوي وازيد. قوله ﴿أشد منه استخر اجا﴾ مثال للثلاثي المزيد فيه. قوله ﴿بياضاً﴾ مثال للون. قوله ﴿عمى﴾ مثال للعيب. قوله ﴿قياسه للفاعل﴾ اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياساً مطرداً لكثير الالتباس فاقصروا على الاشرف. قوله ﴿مضافاً بمن او معرفاً باللام﴾ لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو الْمُفَضَّلُ عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر وامامع اللام فهو في حكم المذكور ظاهر الآله بشار باللام الى معين بتعيين الْمُفَضَّلُ عليه المذكور قبل لفظاً او حكماً فيجب ان يستعمل على احد ثلثة اوجه.

قوله ﴿فلا يجوز﴾ الجمع بين النين منها. قوله ﴿زيد...﴾ لانه يكون ذكر اللام او من لغو. قوله ﴿الا ان يعلم﴾ اي لا يجوز علوه عن الكل ايضا لقوات الغرض نحو المثال المذكور الا ان يعلم المفضل عليه مثل "الله اكبر" ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو المضاف اليه اي "اكبر كل شيء" اواله من مع مجروره اي "اكبر من كل شيء". قوله ﴿تقصد به الزيادة﴾ اي احتمل زيادة موصوفه المقصودة به. قوله ﴿اضيف اليه﴾ اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحفته في ضمن بعضهم والاي لم تفضل الشيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع الفعل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضل. قوله ﴿فيشترط﴾ في استعماله بهذا المعنى. قوله ﴿ان يكون منهم﴾ اي ان يكون موصوفه بعضاً منهم داخلهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجاً عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله هذا تفضيل موصوفه على مشتركه في هذا النوع. قوله ﴿زيادة مطلقة﴾ اي تالى معنيته

زيادة مطلقة غير مقيدة بان تكون على المضاف اليه وحده. قوله ﴿للتوضيح﴾ اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه. قوله ﴿في الاول﴾ اي في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على ما اضيف اليه. قوله ﴿الافراد﴾ اي افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه شيئاً او مجموعاً وكذا التذكيران كان الموصوف مؤنثاً نحو "زيدا والزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات الفضل الناس" وهذا لانه يشابه الفعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكوراً معه. قوله ﴿المطابقة﴾ اي مطابقة اسم التفضيل افراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتانيثاً. قوله ﴿لمن هو له﴾ اي لمن اسم التفضيل صفة له نحو "الزيدان افضل الناس" و"الزيدون افضلهم" و"هنكضلى الناس" و"الهندان فضلياتهن" و"الهندات فضلياتهن" لمشابهة ما فيه الالف واللام في كونه معرفة. قوله ﴿الثاني﴾ من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة. قوله ﴿المعرف باللام﴾ اي والقسم المعرف باللام. قوله ﴿المطابقة﴾ اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتانيثاً للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظاً ومعنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما. قوله ﴿الذي بمن﴾ اي اسم التفضيل

بِمَنْ او معرفاً باللام فلا يجوز زَيْدٌ اَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو لا زَيْدٌ اَفْضَلُ اِلَّا ان يَعْلَمَ فاِذَا اضِيفَ فَلَهُ مَعْنِيَانِ احدهما وهو اكثر ان تقصد به الزيادة على من اضيف اليه فيشترط ان يكون منهم مثل زَيْدٌ اَفْضَلُ النَّاسِ فلا يجوز يُوسُفُ اَحْسَنُ اِخْوَتِهِ لخروجه عنهم باضافتهم اليه والثاني ان تقصد زيادة مطلقة و يضاف للتوضيح فيجوز يُوسُفُ اَحْسَنُ اِخْوَتِهِ ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن هو له و اما الثاني والمعرف باللام فلا بد من المطابقة والذي بمن مفرد مذكور لا غير ولا يعمل في مظهر الا اذا كان صفة لشيء وهو في المعنى لمسبب مُفَضَّلٍ

الذي مستعمل بمن. قوله ﴿لا غير﴾ لانه على تقدير لزوم المطابقة امتداد العلامة قبل من او بعده فعلى الاول يلزم اجراء العلامة في وسط الكلمة حكماً وهو لا يجوز وعلى الثاني يلزم اجراء العلامة على كلمة اخرى حقيقة وهو باطل. قوله ﴿في مظهر﴾ اي في الاسم المظهر وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل. قوله ﴿اذا كان﴾ اي اسم التفضيل. قوله ﴿صفة﴾ اي وصفاً سيأه في اللفظ. قوله ﴿لشيء﴾ محتمل عليه بان يقع نعتاً له او خبراً عنه او حالاً. قوله ﴿في المعنى﴾ اي في المعنى يقع صفة. قوله ﴿لمسبب﴾ مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتاً لشيء وفي المعنى لمسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر تعلق بملك صاحب حتى يتيسر عمله فيه. قوله ﴿مفضل﴾ ذلك المسبب.

قوله ﴿مثل... زيد﴾ فرجلاً هو الشيء ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل مسبب مشعر بـ بين عين الرجل وبين عين (بمفضل) باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد. قوله ﴿بمعنى حسن﴾ أي وكما قلنا أنه عند كونه منفيًا بمعنى الفعل لأن أحسن في المثال بمعنى حسن. قوله ﴿لورفعوا﴾ أحسن بالخبرية والكحل بالابتداء. قوله ﴿لفصلوا... معموله﴾ أي ما عمل فيه أحسن من حيث أنه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه في عين زيد. قوله ﴿باجنبي﴾ الأكل ما ليس معمولاً له من حيث أنه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية فهو اجنبي له من هذه الحثية لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاً له من هذه الحثية. قوله ﴿لك... زيد﴾ أي ماريت رجلاً أحسن... الخ بالقامة "من عين زيد" مقام "منه في عين زيد" وهو المحصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة في ولورفع لفظ العين من العين واكفي بمن زيد كان المحصر مع ظهور المعنى المقصود على كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير لأن أصله من كحل عين زيدو المعنى على حذف المضاد فإنه لو كان كذلك لا يكون من قبل تفضيل الشيء على نفسه المبتدأ الكحل حينئذ.

باعتبار الأول على نفسه باعتبار غيره منفيًا مثل
مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي
عَيْنِ زَيْدٍ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى حَسُنَ مَعَهُ لَوْ رَفَعُوا
لِفَصَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَعْمُولِهِ بِاجْنَبِيٍّ وَهُوَ الْكُحْلُ
وَلَكِنْ إِنْ تَقُولُ أَحْسَنُ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْ عَيْنِ
زَيْدٍ فَإِنْ قَدَّمْتَ ذِكْرَ الْعَيْنِ قُلْتَ مَا رَأَيْتُ كَعَيْنِ
زَيْدٍ أَحْسَنَ فِيهَا الْكُحْلُ مِثْلَ وَلَا أَرَى فِي قِطْعَةٍ
مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السَّبَاعِ وَلَا أَرَى... كَوَادِي
السَّبَاعِ حِينَ يَظْلِمُ وَادِيًا... أَقْلٌ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ
تَائِيَةً... وَأَخُوفٌ إِلَّا مَا وَقَى اللَّهُ سَارِيًا...

قوله ﴿باعتبار الأول﴾ أي باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي اعتبر أولاً. قوله ﴿نفسه﴾ أي نفس ذلك المسبب. قوله ﴿غيره﴾ أي باعتبار تقييده بغيره أي غير ذلك الأول فيكون باعتبار الأول مفضلًا والثاني مفضلًا عليه. قوله ﴿منفيًا﴾ خبر بعد خبر لكان أحوال عن اسمه أو صفة لمصدر محذوف أي تفضيلًا منفيًا بالماضى بشرط اسم التفضيل منفيًا إذ عنده كونه منفيًا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله.

القلب فعلى الأول "واديًا" مفعوله و"كوادي السباع" حال منه قدم عليه وعلى الثاني "واديًا" مفعوله الأول و"كوادي السباع" مفعوله الثاني وعلى التقديرين "حين يظلم" ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو في "ولا أرى" إما اعتراضية أو حالية و"أقل" صفة واديًا والرجل في "به" متعلق بأقل والمجرور عائد إلى واديًا و"ركب" فاعل أقل وجملة "أتوه" صفة له و"تائية" تمييز أقل إلى ركب أو منصوب على المصدرية أي "تائية تايه" و"أخوف" معطف على أقل وهو بمعنى المفعول اسند إلى ضمير واديًا والمعنى "واديًا أقل به ركب منهم بوادي السباع وأخوف منه" و"ما" في "ما وقى الله ساريًا" و"ساريًا" ركبًا وساريًا مفعول وقى والمستثنى مفرغ أي "واديًا أقل وأخوف في كل وقت إلا في وقت وقاية الله تعالى ساريًا" وحاصل الشعران "مررت على وادي منسوب إلى السباع لكثرة تهايه والحال التي لا أرى مثل وادي السباع حين أحاط به الظلام واديًا يكون توقف الركب به أقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي أخوف من وادي السباع في كل وقت إلا وقت وقاية الله سبحانه وركبًا ساريًا سائرًا بالليل فيه عن الآفات والمخالفات".

قوله ﴿فى نفسه﴾ والمراد بكون المعنى فى نفس الكلمة دلالة عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها للاستفالة بالمفهرمة . قوله ﴿مقترن﴾ وضماً . قوله ﴿باحد الازمنة الثلاثة﴾ فى الفهم من لفظه الدال عليه فهو صفة بمحضة للمعنى . قوله ﴿قد﴾ لانها لما تسعمل لطريق الماضى الى الحال او لطيل الفعل او لحقيقة وشىء من ذلك لا يمتنع الا الى الفعل . قوله ﴿السين وسوف﴾ لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثانى على الاستقبال البعيد . قوله ﴿الجوازم﴾ لانها وضعت اما لى الفعل كتم ولما ولطبه كلام الامروا لى او لتعليق الشىء بالفعل كقوات الشرط وكل من هذه المعانى لا يمتنع الا الى الفعل . قوله ﴿لحوق ساكنة﴾ مطف على دخول قد . وانما خص به لحوق تاء العائث لانها تدل على ثالث الفاعل فلا تلحق الابهالة لفاعل فلا جرم اختص بالفعل . قوله ﴿نحو تاء فعلت﴾

الفعل مادل على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة و من خواصه دخول قد و السين و سوف و الجوازم و لحوق تاء التانيث ساكنة و نحو تاء فعلت الماضى مادل على زمان قبل زمانك مبنى على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك والواو المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نائث لوقوعه مشتركاً و تخصيصه بالسين او سوف فالهمزة لمتكلم مفرداً والنون له مع غيره والتاء للمخاطب مطلقاً و للمؤنث والمؤنثين غيبةً والياء للغائب غيرهما و حروف المضارعة مضمومة فى الرباعى و مفتوحة فيما سواه ولا يعرب من

"ولحوق نحو تاء فعلت" وازدبح تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الابهالة لفاعل والفاعل المايكون للفعل وفروعه وخط فروعه عن الضمائر البارزة بمنع احدوعى الضمير تحراز عن لزوم التساوى الفرع والاصل . قوله ﴿قبل زمانك﴾ الحاضر الذى انت فيه . قوله ﴿مبنى على الفتح﴾ لفظاً نحو "ضرب" او تقديرأ نحو "رمى" واما البناء على الحركة دون السكون الذى هو الاصل فى المبنى فلمشابهته المضارع فى وقوعه موقع الاسم نحو "زيد ضرب" فى موقع "ضارب" ووقوعه شرطاً وجزاء تقول "ان ضربتني ضربتك" فى موضع "ان تضربني اضربك" واما الفتح فلكونه اخف الحركات . قوله ﴿مع ... المتحرك﴾ فانه مبنى على السكون مع نحو "ضربن الى ضربنا" كراهة اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله . قوله ﴿الواو﴾ اى مع غير الواو فانه يضم معهما لمجانستها لفظاً كضربوا او تقديرأكرموا . قوله ﴿باحد حروف نائث﴾ اى حال كونه متلبساً باحد حروف التين فى اوله يعنى الحروف التى جمعتها كلمة نائث . قوله ﴿لوقوعه﴾ اى هذه المشابهة المايكون لوقوع ذلك الفعل . قوله

﴿مشتراك﴾ بين زمانى الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشترك بين المعالى متعددة كالعين . قوله ﴿تخصيصه﴾ بواحد من زمانى الحال والاستقبال . قوله ﴿مطلقاً﴾ اى واحداً كان او مفتى او مجموعاً كذاً او مؤنثاً . قوله ﴿غيبة﴾ اى حال كون المؤنث المؤنثين غائبات او ذوى غيبة . قوله ﴿غيرهما﴾ اى غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث ومثناه فقوله "غيرهما" بالجر على البدلية من الغائب او بالنصب حال وهو الاولى لموافقة السابق . قوله ﴿الرباعى﴾ اى فيما مضيه على اربعة احرف اصلية كيد حرج او لا كيخرج . قوله ﴿فيما سواه﴾ اى فيما سوى ماضيه على اربعة احرف مثل يتد حرج ويستخرج .

قوله ﴿غيره﴾ أى غير المضارع لعدم حلة الأعراب فيه . قوله ﴿نون تأكيد﴾ لفظة كانت أو خفيفة . قوله ﴿لانون جمع مؤنث﴾ لأنه إذا اتصل به أحدهما يكون مبتدأ لأن نون التأكيد للصلة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلودخل الأعراب قبلها لم يزد دخولها في وسط الكلمة ولودخل عليها لم يدخله على كلمة أخرى خفيفة ولأن نون جمع المؤنث في المضارع تقضى أن يكون ما قبلها ساكناً لم يشبهته نون جمع المؤنث في الماضي فلا قبل الأعراب . قوله ﴿فالصحيح﴾ وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الآخر حرف حلة . قوله ﴿ضمير بارز مرفوع﴾ متصل به . قوله ﴿للتثنية﴾ مذكراً كان أو مؤنثاً مثل يضربان وتضربان . قوله ﴿والجمع﴾ أى الجمع المذكور مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن . قوله ﴿المخاطب المؤنث﴾ مثل تضربين . قوله ﴿بالضمة﴾ أى لذلك أربع صيغ يضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن .

الفعل غيره إذا لم يتصل به نون تأكيد ولا نون جمع مؤنث وأعرابه رفع ونصب وجزم فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث بالضمة والفتحة والسكون مثل يضرب وتضرب وتضربون . قوله ﴿بالنون﴾ فى حالة الرفع . قوله ﴿حذفها﴾ أى بحذف النون فى حالتى النصب والجزم . قوله ﴿بالتنوين﴾ أى بحذف التنوين فى حالة الرفع لان النصب فيه تابع للجزم كما انه فى الاسماء تابع للجزم . قوله ﴿بالتنوين﴾ أى بحذف التنوين فى حالة الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقلية تقول "يدعو ويرمى" . قوله ﴿للفظا﴾ فى حالة النصب لخفة الفتحة نحو "لن يدعو ولن يرمى" . قوله ﴿الحذف﴾ أى بحذف الواو والياء فى حالة الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة سقط الحرف المناسب له انحولم بفزولم يرمى . قوله ﴿والمعتل﴾ أى والمضارع المعتل الآخر . قوله ﴿تقدير﴾ لان الالف لا تقبل الحركة تقول "يرضى ولن يرضى" . قوله ﴿الحذف﴾ أى بحذف الالف فى حالة الجزم تقول "لم يرض" . قوله ﴿يرتفع... زيد﴾ سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما فى "زيد يضرب" أى "ضارب" وذلك مذهب البصريين . قوله ﴿لام الجحود﴾ وهى اللام الجارية الزائدة فى خبر كان المنفى نحو "ما كان الله ليذهبهم وانت فيهم" لان هذه الثلاثة جوارى متع دخولها على الفعل لا يجعله مصدراً بتقدير ان المصدرية . قوله ﴿والفاء﴾ نحو "زرني فاكرمك" . قوله ﴿الواو﴾ نحو "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" . قوله ﴿او﴾ نحو "لا يرمىك او تعطينى حقي" فان الواو والفاء عاطفتان والعنان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفرداً ليكون من قبل عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء ليكون المعنى فى زرني فاكرمك "لتكن زيارة منك فاكرام منى اباك" وفى لا تأكل السمك وتشرب اللبن "لا يمكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه" .

موضعين فى الواحد الغائب المؤنث والواحد المخاطب المذكور . يضرب فى الواحد الغائب المذكور . يضرب فى موضعين فى الواحد الغائب المؤنث والمخاطب المذكور . يضرب فى المتكلم الواحد . يضرب فى المتكلم مع الغير بالضمة فى حال الرفع . قوله ﴿الفتحة﴾ فى حالة النصب . قوله ﴿السكون﴾ فى حال الجزم . قوله ﴿المتصل به﴾ أى المضارع المتصل به . قوله ﴿ذلك﴾ أى الضمير البارز المرفوع . قوله ﴿بالتنوين﴾ فى حالة الرفع . قوله ﴿حذفها﴾ أى بحذف النون فى حالتى النصب والجزم . قوله ﴿بالتنوين﴾ أى بحذف التنوين فى حالة الرفع لان النصب فيه تابع للجزم كما انه فى الاسماء تابع للجزم . قوله ﴿بالتنوين﴾ أى بحذف التنوين فى حالة الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقلية تقول "يدعو ويرمى" . قوله ﴿للفظا﴾ فى حالة النصب لخفة الفتحة نحو "لن يدعو ولن يرمى" . قوله ﴿الحذف﴾ أى بحذف الواو والياء فى حالة الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة سقط الحرف المناسب له انحولم بفزولم يرمى . قوله ﴿والمعتل﴾ أى والمضارع المعتل الآخر . قوله ﴿تقدير﴾ لان الالف لا تقبل الحركة تقول "يرضى ولن يرضى" . قوله ﴿الحذف﴾ أى بحذف الالف فى حالة الجزم تقول "لم يرض" . قوله ﴿يرتفع... زيد﴾ سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما فى "زيد يضرب" أى "ضارب" وذلك مذهب البصريين . قوله ﴿لام الجحود﴾ وهى اللام الجارية الزائدة فى خبر كان المنفى نحو "ما كان الله ليذهبهم وانت فيهم" لان هذه الثلاثة جوارى متع دخولها على الفعل لا يجعله مصدراً بتقدير ان المصدرية . قوله ﴿والفاء﴾ نحو "زرني فاكرمك" . قوله ﴿الواو﴾ نحو "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" . قوله ﴿او﴾ نحو "لا يرمىك او تعطينى حقي" فان الواو والفاء عاطفتان والعنان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفرداً ليكون من قبل عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء ليكون المعنى فى زرني فاكرمك "لتكن زيارة منك فاكرام منى اباك" وفى لا تأكل السمك وتشرب اللبن "لا يمكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه" .

قوله ﴿فَان﴾ التي تنصب بها المضارع . قوله ﴿اريد....إلى﴾ مثال النصب بالفعلة . قوله ﴿ان....لكم﴾ مثال النصب بحذف التون . قوله ﴿هو التي﴾ أى كلمة أن . قوله ﴿بعد العلم﴾ اذالم تكن بمعنى الظن . قوله ﴿من المثقلة﴾ لان المخففة للتحقيق فنصب العلم بخلاف الناصبه فانها للرجاء والطمع فلا ناصبه . قوله ﴿ليست هذه﴾ أى ان الواقعة بعد العلم ليست ان الناصبه . قوله ﴿التي...الوجهان﴾ لان الظن باعتبار دلالة على غلبة الوقوع يلازم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم اليقين يلازم ان المصلوبة

إِذَنْ وَكَيْ وَ بَانَ مُقَدَّرَةً بَعْدَ حَتَّى وَ لَامَ كَيْ وَ لَامَ الْجُحُودِ وَ الْفَاءِ وَ الْوَائِ وَ أَوْ فَانْ مِثْلَ أُرِيدُ أَنْ تُحْسِنَ إِلَىَّ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ وَ الَّتِي تَقَعُ بَعْدَ الْعِلْمِ هِيَ الْمَخَفَّةُ مِنَ الْمُثْقَلَةِ وَ لَيْسَتْ هَذِهِ نَحْوُ عَلِمْتُ أَنْ سَيَقُومُ وَأَنْ لَا يَقُومَ وَ الَّتِي تَقَعُ بَعْدَ الظَّنِّ فَفِيهَا الْوَجْهَانِ وَلَنْ مِثْلَ لَنْ أَبْرَحَ وَ مَعْنَاهَا نَفْيُ الْمُسْتَقْبَلِ وَ إِذَنْ إِذَا لَمْ يَعْتَمِدْ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَاقِبِلِهَا وَ كَانَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلًا مِثْلَ إِذَنْ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ وَ إِذَا وَقَعْتَ بَعْدَ الْوَائِ وَ الْفَاءِ فَالْوَجْهَانِ وَ كَيْ مِثْلَ أَسْلَمْتُ كَيْ أَدْخُلَ الْجَنَّةَ وَ مَعْنَاهَا السَّبِيَّةُ وَ حَتَّى إِذَا كَانَ مُسْتَقْبَلًا بِالنَّظَرِ إِلَى مَاقِبِلِهَا بِمَعْنَى كَيْ أَوْ إِلَى مِثْلَ أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْجَنَّةَ وَ كُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْبَلَدَ وَ أُسِيرُ حَتَّى تَغِيْبَ الشَّمْسُ فَإِنْ أَرَدْتُ الْحَالَ

فبصح وقوع كليهما المجرى في ان التي بعدها وجهان . قوله ﴿نفى المستقبل﴾ نفياً مؤكداً لا مؤبداً . قوله ﴿اذن....ما قبلها﴾ أى لم يكن ما بعدها معمولاً لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب بها لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيها اعتمد على ما قبلها فاصل حكمه مبها حكماً . قوله ﴿الفعل مستقبل﴾ أى ينتصب بها المضارع اذالم يحتملها بعدها على ما قبلها واذ كان الفعل المذكور بعدها مستقبلاً لكونها جواباً وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال . قوله ﴿اذن تدخل الجنة﴾ لمن قال اسلمت . قوله ﴿فالوجهان﴾ جازان النصب بناءً على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف . قوله ﴿كى﴾ التي ينتصب بها المضارع . قوله ﴿السبية﴾ أى سبية ما قبلها لما بعدها كسبية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور . قوله ﴿بالنظر الى ما قبلها﴾ و ان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا . قوله ﴿مثل... الجنة﴾ مثال لحنى بمعنى كى لاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان

التكلم ايضا . قوله ﴿كنت.... البلد﴾ مثال لحنى بمعنى كى او الى و لاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها و اما بالنظر الى زمان التكلم فيحمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا . قوله ﴿أسير.... الشمس﴾ مثال لحنى بمعنى الى و لاستقبال ما بعدها تحقيرا . قوله ﴿فان اردت﴾ بالفعل الذى دخله حتى . قوله ﴿الحال﴾ يعنى زمان الحال .

يكون مرفوعاً اذا لا يمكن حينئذ تقدير أن لانها علم الاستطال . قوله ﴿ كانت ﴾ اى حتى عند هذه الارادة . قوله ﴿ حرف ابتداء ﴾ لاجارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان ان يبدأ بها كلام مستأنف لا ان يندرج بعدها مفعلاً يكون الفعل خبره لتكون حتى داخلية على اسم كما ترومهم بعضهم . قوله ﴿ فترفع ﴾ اى ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم . قوله ﴿ تعجب السببية ﴾ اى كون ما قبلها سبباً لما بعدها ليحصل الاتصال المعنى وان لات الاتصال اللفظي . قوله ﴿ مرضى ﴾ لا يرجو له ... الآن مثال لما اريد الحال تحقيقاً فانه قصد به نفى الرجاء فى زمان التكلم . قوله ﴿ من ثم ﴾ اى ومن اجل هذين الامرين اى كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها . قوله ﴿ امتنع ﴾ نهر الى الامر الاول . قوله ﴿ الرفع ﴾ اى رفع ما بعد حتى . قوله ﴿ حصول كان الناقصة ﴾ اى فى وقت حصول كان الناقصة فى هذا القول بان تجعل كان فيه

تحقيقاً او حكاية كانت حرف ابتداء فترفع
وتعجب السببية مثل مَرَضٌ حَتَّى لَا يَرْجُوَنَّهُ وَمِنْ
ثُمَّ امْتَنَعَ الرَّفْعُ فِي كَانَ سَيَرَى حَتَّى ادْخُلَهَا فِي
الناقصَةِ وَاسْرَتْ حَتَّى تَدْخُلَهَا وَجَاز فِي التَّامَةِ
كَانَ سَيَرَى حَتَّى ادْخُلَهَا وَايُّهُمْ سَارَ حَتَّى
يَدْخُلَهَا وَلام كَي مِثْلُهُ اسْلَمْتُ لِادْخُلَ الْجَنَّةِ وَ
لام الجحود لام تأكيد بعد النفي لكان مثل وَمَا
كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَالْفَاءُ بَشْرَطَيْنِ أَحَدُهُمَا
السَّبَبِيَّةُ وَالثَّانِي أَن يَكُونَ قَبْلَهَا أَمْرٌ أَوْ نَهْيٌ أَوْ

ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى بخلاف ما اذا كانت تامة لانها لا تقتضى الخبر . قوله ﴿ اسرت حتى تدخلها ﴾ اى امتنع الرفع نظراً الى الامر الثانى فى قولك اسرت حتى تدخلها لانه ح يكون ما بعدها خبراً مستأنفاً مقطوعاً وما قبلها سبباً لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك فى وقوع السبب وهو محال . قوله ﴿ جاز فى التامة ﴾ اى جاز فى وقت حصول كان التامة . قوله ﴿ سيري حتى ادخلها ﴾ فان معناه ثبت سيري فاندخل الان ولا فساد فيه . قوله ﴿ سار حتى يدخلها ﴾ بالرفع لان السيز فى هذا المقام محقق والشك انما هو فى تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب متحقق الحصول . قوله ﴿ لام كى ﴾ التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير أن . قوله ﴿ مثل اسلمت لا دخل الجنة ﴾ وانما تقدر أن بعدها لانها جارة . قوله ﴿ لام الجحود ﴾ التى ينتصب بها المضارع . قوله ﴿ والفاء ﴾ التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير أن . قوله ﴿ بشرطين ﴾ اى تقدير أن بعد الفاء لانتصاب المضارع مشروط بشرطين . قوله ﴿ احدهما

قوله ﴿ تحقيقاً ﴾ اى بطريق التحقيق بان يكون فى زمان التكلم بعينه وسيجى مثاله . قوله ﴿ حكاية ﴾ اى بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل فى هذا الموضع حكاية عن الحال الماضية فكانك كنت فى زمان الدخول مِمَّا ت هذه العبارة وتحكيها فى زمان التكلم على ما كنت مِمَّا تَه و كان ما بعد حتى فى هذه العبارة مرفوعاً فابقته على ما كان عليه وخكيت فى زمان الحكاية ايضاً

السببية ﴾ اى سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتخصيص على السببية حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم تقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها . قوله ﴿ قبلها ﴾ اى قبل الفاء احد الاشياء الستة لتبعد بتقديم الانشاء او ما فى معناه من النفي المستدعى جواباً عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة . قوله ﴿ امر ﴾ يجوز لى فاكرمك اى ليكن منك زيارة فاكرم منى . قوله ﴿ ليهى ﴾ نحو لا تشتمنى فاضربك اى لا يكن منك شتم فاضرب منى ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لى فافوز ولا يواخذ منى فاهلك .

المضارع بتقدير أن . قوله ﴿بشرطين﴾ أى لقد يرأى بعد الواو مشروط بشرطين . قوله ﴿الجمعية﴾ أى أحدهما الجمعية أى مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع دائما . قوله ﴿ان يكون قبلها مثل ذلك﴾ أى لانهما ان يكون ما قبل الواو مثل ذلك أى ما يماثل الواقع قبل الفاء فى كونه احد الاشياء الستة المذكورة ومقلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول فعلا زرى واكرمك أى تجمع الزيارة والاکرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن أى لا يجمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس . قوله ﴿او﴾ التى يتنصب المضارع بعدها بتقدير أن . قوله ﴿الى ان او الا ان﴾ أى بشرط ان تكون بمعنى الى والا الداخلة على ان المقدرة بعدها لا ان ان ايضا داخلة فى مفهومها والايلازم من تقدير أن بعدها تكرار نحو لا لزمك او تعطى حقى أى الى ان تعطى او الا ان تعطى حقى فسيرويه بقدرها بالا بتقدير مضاف أى لا لزمك الا وقت ان تعطى حقى وغيره بقدرها بالى فما بعدها

بتاويل مصدر مجرور بالواو التى بمعنى الى أى لا لزمك الى اعطائك حقى . قوله ﴿العاطفة﴾ أى الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة او لا كنتم واذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط الصحة تقدير ان بعدها أى يتنصب المضارع بها بتقدير ان . قوله ﴿اسما﴾ أى اسما صريحا نحو اعجنى ضربك زيدا وتشتم او تشتم اولم تشتم فلم ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيها . قوله ﴿ان مع لام كى﴾ نحو جئتكم لان تكرمنى ومع ما الحق بها من الام الزائد قد نحو اردت لان تقوم . قوله ﴿العاطفة﴾ أى مع الحروف العاطفة نحو اعجنى قيامك وان تلعب لان هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح نحو جئتكم للاكرام واعجنى ضرب زيد و غصبه و اردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصلية . قوله ﴿يجب﴾ أى اظهار ان . قوله ﴿مع لا﴾ الداخلة على المضارع المنصوب بها . قوله ﴿فى اللام﴾ أى فى صورة دخول اللام بمعنى كى . قوله ﴿عليها﴾ أى على أن لا استكره اللامين المتولين و هما لام كى و لام لا نحو قوله تعالى لتلا يعلم . قوله ﴿ينجزم﴾ أى المضارع . قوله ﴿لا فى النهى﴾ أى لا المستعملة فى معنى النهى احتراز عما

استفهام او نفى او تمنى او عرض و الواو بشرطين الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك واو بشرط معنى الى أن او الآن و العاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما ويجوز اظهار أن مع لام كى والعاطفة ويجب مع لا فى اللام عليها وينجزم بلم ولما ولام الامر ولا فى النهى وكلم المجازاة وهى ان ومهما واذما واذما وحيثما واين ومتى وما ومن وائى وائى واما مع كيفما واذفا فشاذا وبان مقدرة

قوله ﴿استفهام﴾ نحو هل عندكم ماء فاشربه أى هل يكون منكم ماء فشرب منى . قوله ﴿نفى﴾ نحو ما تاتينا فتحدثنا أى ليس منك اتيان فتحدث منى . قوله ﴿تمنى﴾ نحو ليت لى مالا فانفقته أى ليت ثبوت مال فانفاق منى . قوله ﴿عرض﴾ نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا أى الا يكون منك نزول فاصابة خير منى ففى جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء فى تاويل مصدر معطوف على مصدر اخر مفهوم مما قبل الفاء . قوله ﴿و الواو﴾ التى يتنصب بعدها

استعملت فى معنى النهى وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا . قوله ﴿كلم المجازاة﴾ أى ينجزم المضارع بكلم المجازاة أى كلمات الشرط والجزاء التى بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلا . قوله ﴿اذما وحيثما﴾ فاذما وحيث تجزمان المضارع مع ما واما بغيرها فلا . قوله ﴿اين ومتى﴾ وهما تجزمان المضارع مطلقا سواء كانتا مع ما ولا . قوله ﴿مع كيفما﴾ أى انجزام المضارع مع كيفما . قوله ﴿اذفا فشاذا﴾ لم يجرى فى كلامهم على وجه الاطراد واما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على أى حال وكيفية تقرأ أنت انا ايضا اقرأ عليها واما مع اذا فلان كلمات الشرط اما تجزم لتضمنها معنى ان التى هى موضوعة للايهام واذما موضوعة للامر المقطوع به . قوله ﴿بان مقدرة﴾ عطف على قوله بلم أى وينجزم المضارع بان مقدرة .

بما تقول "ندم فلان ولم ينفعه الندم" أى عيب ندمه و لا يلزم استمرار الندم و اذا قلت "ندم فلان ولم ينفعه الندم" افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها . قوله ﴿حذف الفعل﴾ أى و تخصص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفى بها ان دل عليه دليل نحو "خارت المدينة ولما أى ولما ادخلها كان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل و معموله و تخصص ايضا باسمعالمها غالباً فى المعرّج أى ينفى بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يوقع ركوب الامر لما يركب و قد تستعمل فى غير المعرّج ايضا نحو ندم زيد و لما ينفعه الندم . قوله ﴿اللام المطلوب﴾ أى هى اللام المطلوب بها الفعل و يدخل فيها لام الدعاء نحو ليفعلنا الله . قوله ﴿المطلوب بها الترك﴾ أى ترك الفعل وبعض النسخ والانهى ضدها أى النهى هى ضد لام الامر و هى التى يطلب بها ترك الفعل و هى تدخل على جميع الواح المضارع المبنى الفاعل والمفعول مضطرباً او غالباً او معكلاً . قوله ﴿كلم

فَلَمْ لِقَلْبِ الْمَضَارِعِ مَاضِيًا وَنَفِيًّا وَلَمَّا مِثْلَهَا وَ

تَخْتَصُّ بِالْإِسْتِغْرَاقِ وَجَوَازِ حَذْفِ الْفِعْلِ وَلَامِ

الْأَمْرِ الْمَطْلُوبِ بِهَا الْفِعْلُ وَهِيَ مَكْسُورَةٌ أَبَدًا

وَلَا النَّهْيُ الْمَطْلُوبُ بِهَا التَّرْكُ وَكَلِمَ

الْمُجَازَاةِ تَدْخُلُ عَلَى الْفَعْلَيْنِ لِلْسَّبَبِيَّةِ الْأَوَّلِ وَ

مُسَبَّبِيَّةِ الثَّانِي وَيَسْتَمِيَانِ شَرْطًا وَجَزَاءً إِنْ كَانَا

مَضَارِعِينَ أَوِ الْأَوَّلُ فَالْجَزْمُ وَإِنْ كَانَ الثَّانِي

فَالْوَجْهَانِ وَإِذَا كَانَ الْجَزَاءُ مَاضِيًّا بِغَيْرِ قَدْ

لَفْظًا أَوْ مَعْنَى لَمْ يَجْزَ الْفَاءُ وَ إِنْ كَانَ مَضَارِعًا

مُثَبَّتًا أَوْ مَنْفِيًّا بَلَا فَاَلْوَجْهَانِ وَالْأَوَّلُ

قَوْلُهُ ﴿نَفِيًّا﴾ أَيْ نَفَى الْمَضَارِعِ وَلَا يَبْدُو لَوْ جَعَلَ الضَّمِيرُ إِلَى مَا هُوَ أَقْرَبُ اعْتَنَى

مَاضِيًّا . قَوْلُهُ ﴿مِثْلَهَا﴾ أَيْ مِثْلَ لَمْ فِى هَذَا الْقَلْبِ وَ النَفْيِ . قَوْلُهُ ﴿بِالْإِسْتِغْرَاقِ﴾ أَيْ اسْتِغْرَاقِ الزَّمَنِ الْمَاضِي مِنْ وَقْتِ الْإِنْتِقَاءِ إِلَى وَقْتِ التَّكْلِمِ

مَعَ صِلَاحِيَةِ الْمَحَلِّ . قَوْلُهُ ﴿كَانَ الثَّانِي﴾ أَيْ كَانَ مَضَارِعًا . قَوْلُهُ ﴿فَالْوَجْهَانِ﴾ أَيْ فِىهِ الْوَجْهَانِ الْجَزْمُ لِعَلْقِهِ بِالْجَزْمِ وَهُوَ أَدَاةُ

الشَّرْطِ وَالرَّفْعُ لَضَعْفِ التَّعْلُقِ حِيلَوْلُهُ الْمَاضِي وَالْفَصْلُ وَبِغَيْرِ الْمَعْمُولِ نَحْوُ إِنْ تَأَنَّى زَيْدٌ أَوْ تَأَنَّى . قَوْلُهُ ﴿بِغَيْرِ قَدْ لَفْظًا﴾ تَفْصِيلُ لِلْمَاضِي

نَحْوُ إِنْ خَرَجْتَ خَرَجْتَ أَوْ مَعْنَى نَحْوُ إِنْ جِئْتَ لَمْ أَخْرَجْ . قَوْلُهُ ﴿لَمْ يَجْزَ الْفَاءُ﴾ فِى الْجَزَاءِ لَتَحَقُّقِ تَأْثِيرِ حَرْفِ الشَّرْطِ فِيهِ لِقَلْبِ مَعْنَاهُ إِلَى

الْإِسْتِقْبَالِ فَاسْتَفْهِنُوا فِيهِ عَنِ الرِّبَاطِ كَقَوْلِكَ إِنْ أَكْرَمْتَنِى أَكْرَمْتِكَ وَ إِنْ أَكْرَمْتَنِى لَمْ أَكْرَمْكَ . قَوْلُهُ ﴿إِنْ كَانَ﴾ أَيْ الْجَزَاءُ . قَوْلُهُ ﴿فَالْوَجْهَانِ﴾ الْإِتْيَانُ بِفَاءٍ وَ تَرْكُهَا لِأَنَّ أَدَاةَ الشَّرْطِ لَمْ تَوَثِّرْ فِي تَغْيِيرِ مَعْنَاهُ كَمَا تَوَثَّرَ فِي الْمَاضِي فَيُوتَى بِالْفَاءِ الثَّرْتِ فِي تَغْيِيرِ الْمَعْنَى حَيْثُ خَلَصَتْ

بِمَعْنَى الْإِسْتِقْبَالِ فَلْيَتَرَكَ الْفَاءُ لَوْ جُودَ التَّأْثِيرِ مِنْ وَجْهِهِ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَوِيًّا . قَوْلُهُ ﴿وَالْأَوَّلُ﴾ أَيْ وَ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْجَزَاءُ الْمَاضِي أَوْ الْمَضَارِعُ الْمَلَكُورِينَ .

قوله ﴿موضع الفاء﴾ لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تدبى عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء السببية ولكن الفاء اكثر واما اشترط اسمية الجملة الجزئية لا اختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعالية فاختصت هذه بالاسمية فراقبها . قوله ﴿وان﴾ التى يجزم بها المضارع . قوله ﴿مقدورة﴾ اى حال كونها مقدرة . قوله ﴿بعد الامر﴾ اى السا كانت مقدرة بعد الامر نحو زولى اكرمك اى ان نزلنى اكرمك . قوله ﴿النهى﴾ نحو لا تفعل الشريك غيرك اى ان لم تفعله يكن غيرك . قوله ﴿الاستفهام﴾ نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه . قوله ﴿التمنى﴾ نحو ليت له مالا الفقه لان المعنى ان يكن له مال الفقه . قوله ﴿العرض﴾ نحو لا تنزل تصب غيراى ان نزل تصب غيرا . قوله ﴿اذا﴾ اى اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة

فالفاء و يجىء اذا مع الجملة الاسمية موضع
الفاء وان مقدرة بعد الامر والنهى والاستفهام
والتمنى والعرض اذا قصد السببية نحو اسلم
تدخل الجنة ولا تكفر تداخل الجنة وامتنع
لا تكفر تداخل النار خلافا للكسائي لان
التقدير ان لا تكفر الامر صيغة يطلب بها الفعل
من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة
و حكم اخره حكم المجزوم فان كان بعده

صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية . قوله ﴿قصد السببية﴾ اى سببية ما تقدم له فحينئذ تقدر ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما بها واما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهى سببية له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم بها . قوله ﴿اسلم تداخل الجنة﴾ فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد اداء تلك السببية فتقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم جعل تداخل الجنة جزاء له فقبل ان تسلم تداخل الجنة . قوله ﴿لا تكفر تداخل الجنة﴾ اى ان لا تكفر تداخل الجنة لان النهى قرينة الفعل المنفى لا المثبت . قوله ﴿امتنع... النار﴾ عند الجمهور . قوله ﴿خلافا للكسائي﴾ فانه لا يمتنع ذلك عنده فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تداخل النار فالعرف فى هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية . قوله ﴿لان التقدير﴾ اى فامتنعه عند الجمهور لان التقدير..... قوله ﴿لا تكفر تداخل النار﴾ وهو

قوله ﴿فالفاء﴾ اى الفاء لازمة فيه لان الجزاء ح اما ماض بقدر لفظا كما تقول ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتنى اليوم فاكرمتك الامس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط فى الماضى فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امر او نهى او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما او لم اولن اى غير ذلك كالتمنى والعرض وفى جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط فى الجزاء فاحتاج الى الفاء . قوله ﴿ويجىء اذا﴾ التى للمفاجاة . قوله ﴿مع الجملة الاسمية﴾ التى وقعت جزاء .

قوله ﴿الامر﴾ وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضى وامثلة المضارع ويريدون صيغتهما . قوله ﴿يطلب بها الفعل من الفاعل﴾ الفعل شامل لكل امر غالبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا و"من الفاعل" احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب بها الفعل عن المفعول لا عن الفاعل . قوله ﴿حكم اخره﴾ اى آخر الامر فى الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتهاء ما يقتضى اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهة للاسم المفتحة للاعراب انما هى بسببه . قوله ﴿حكم المجزوم﴾ اى مثل حكم المضارع المجزوم فى اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من لام مجزوم معنى اعطى حكمه . قوله ﴿بعده﴾ اى بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن اخره وجعل ما بقى امرا تقول فى تعدد و فى تضارب ضارب و لم يذكر المص هذا القسم لظهوره .

المخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر فانه اذا قيل أَقْتُلْ يفتح الهمزة العيس بالواحد المعكلم المعلوم واذا قيل أَقْتُلْ بكسر الهمزة لزم المخروج من الكسر الى الضمة . قوله ﴿فَيْضًا سِوَاهُ﴾ اى سوى ساكن بعد ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم فى مثل أَضْرِبْ العيس بالماضى المجهول من الاضراب ولو فتح مثل أَضْرِبْ لالتبس بالامر منه ولو ضم فى أَغْلَمْ لالتبس بالمضارع المجهول المعكلم ولو فتح نحو أَغْلَمْ لالتبس بالماضى الرباعى . قوله ﴿مَفْتُوحَةً﴾ اى فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل ردت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين فى المعكلم الواحد لا همزة وصل . قوله ﴿مَقْطُوعَةً﴾ لذلك بعينه . قوله ﴿فَعَلْ مَا لَمْ يَسْمُ فَاعِلُهُ﴾ اى فعل المفعول الذى لم يذكر فاعله . قوله ﴿حَذَفْ فَاعِلُهُ﴾ والهم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق . قوله ﴿فَإِنْ كَانَ﴾ اى الفعل الذى اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه . قوله

ساكن وليس برباعى زدت همزة وصل

مضمومة ان كان بعده ضمة و مكسورة فيما

سواه مثل أَقْتُلْ وَ أَضْرِبْ وَ أَغْلَمْ وَ ان كان رباعياً

فمفتوحة مقطوعة فعل ما لم يسم فاعله هو ما

حذف فاعله فان كان ماضياً ضم أوله و كسر ما

قبل اخره ويضم الثالث مع همزة الوصل والثانى

مع التاء خوف اللبس و معتل العين الافصح قيل

و بيع وجاء الاشمام و الواو و مثله

باب اخْتِيَرُوا أَنْقِيَدَ دُونَ اسْتُخِيرَ وَأَقِيمَ

قوله ﴿ليس﴾ اى المضارع . قوله ﴿برباعى﴾ والمراد بالرباعى ههنا ما

يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه والمأ هو باب الافعال لا غير . قوله

﴿همزة وصل﴾ على ما بقى بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق

بالساكن حال كون تلك الهمزة . قوله ﴿بعده﴾ اى بعد الساكن . قوله

﴿ضمة﴾ دفعاً للالتباس بالمضارع المعلوم المتكلم على تقدير الفتح وتحززا عن

﴿الواو﴾ اى جاء الواو ايضا على ضعف لقليل "قول وبيع" بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها . قوله ﴿مثله﴾ اى

مثل باب الماضى المجهول من المعتل العين من الثلاثى المجرد . قوله ﴿باب اختيروا أنقيد﴾ اى باب الماضى المجهول من المعتل العين

من باب الافعال والانفعال نحو اختيروا القيد فى معنى اللغات الثلاث فيه اذ "يُخَيَّرُ وَيُقَيَّدُ" فهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت . قوله ﴿دون استخير و

اقيم﴾ اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فهما فى الاصل اذ اصلهما "اسْتَخِيرُوا وَأَقِيمُوا" بالياء والواو المكسورتين والقياس فهما

اذا سكن ما قبلها ان تنقل حركتهما اليه وتقلب العين ياءً اذا كانت واواً فيقال استخيروا اقيم لغة واحدة .

قوله ﴿ان كان﴾ أى الفعل الذى اريد حذف فاعله والقامة المفعول مقامه . قوله ﴿ضم اوله﴾ وهو حروف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلزم وينسخرج ويندخرج . قوله ﴿قبل اخره﴾ لصفة الفتح ونقل المضارع بالزيادة . قوله ﴿معتل العين﴾ المبني للمفعول . قوله ﴿الفا﴾ باء كانت او واو . قوله ﴿متعلق﴾ أى امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لابد له من فاعل وفهمه متوقف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاستناد ويقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به ومستند اليه ولا يقال فى الاصطلاح انه متعلق به فان المتعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفاً على فهم غير الفاعل فهو المتعدى .

وان كان مضارعاً ضمّ اوله وفتح ما قبل اخره
و معتلّ العين ينقلب فيه العين الفا المتعدّى و
غير المتعدّى فالمتعدّى ما يتوقّف فهمه على
متعلّق كضرب و غير المتعدّى بخلافه كقعد و
المتعدّى يكون الى واحد كضرب والى اثنين
كاعطى و علم والى ثلاثة كاعلم و ارى و انبأ
ونبأ و اخبر و خبر و جدت و هذه مفعولها الاول
كمفعول اعطيت والثانى والثالث كمفعول
علمت افعال القلوب ظننت و حسبت و
خلت و زعمت و علمت و رايت و وجدت
تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه
فتنصب الجزئين ومن خصائصها انه اذا ذكر

قوله ﴿بخلافه﴾ أى بخلاف المتعدى معنى لا يتوقف
فهمه على فهم امر غير الفاعل . قوله ﴿الى واحد﴾
اى يكون المتعدى الى واحد . قوله ﴿اثنين﴾
لانهما غير الاول . قوله ﴿ارى﴾ بمعنى أعلم
وهما اصلان فى هذا القسم فانها كانا قبل ادخال الهمزة
متعديين الى مفعولين فلما دخلت عليهما الهمزة زاد مفعول
اخر يقال له المفعول الاول لان مرتبة التقديم لكونه
فاعلاً للفعل قبل التعدية . قوله ﴿انبأ حدث﴾
فلمست اصلاً فى التعدية الى ثلاثة مفاعيل بل
تعديتها اليها انما هى بواسطة اشتغالها على معنى الاعلام .
قوله ﴿هذه﴾ اى الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل .
قوله ﴿كمفعول اعطيت﴾ اى مفعول باب
اعطيت فى جواز الاختصار عليه كقولك "اعلمت
زيداً" واستغناء عنه كقولك "اعلمت عمرًا مطلقاً" .
قوله ﴿كمفعول علمت﴾ اى مفعول باب
علمت فى وجوب ذكر احدهما عند الآخر وجواز تركهما
معاً . قوله ﴿افعال القلوب﴾ وتسمى افعال
الشك واليقين وكانهم ارادوا بالشك الظن فان الشك
يكون فى جانب الراجح والمساوى والافلاشىء من هذه
الافعال بمعنى الشك المقتضى تساوى الطرفين . قوله
﴿ظننت و حسبت و خلت﴾ وهذه الثلاثة للظن

قوله ﴿زعمت﴾ وهى تكون تارة للظن وتارة للعلم . قوله ﴿علمت و رايت و وجدت﴾ وهذه الثلاثة للعلم . قوله ﴿ما
هى﴾ اى تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشية عنه . قوله ﴿عنه﴾ اى من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيداً قائماً فقولك علمت لبيان
ان مانشآت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيداً بالما هو العلم واذا قلت "ظننت زيداً قائماً" فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار
بهذه الجملة هو الظن وكك بواقى الافعال .

قوله ﴿ذكر الآخر﴾ فلا يقتصر على احد مفعوليهما وسبب ذلك مع كونهما على الاصل مبتدأ وخبر أو حذف المبتدأ والخبر غير ليل ان المفعولين معاً بمنزلة اسم واحد لان مضموليهما معاً هو المفعول به في الحقيقة فلوحذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة . قوله ﴿بخلاف باب اعطيت﴾ فانه يجوز الالقار على احدهما مطلقاً يقال "فلان يعطى الدنانير" من غير ذكر معطى له و"يعطى الفقراء" من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معاً كقولك "فلان يعطى ويكسو" فيستفاد من مثله الفادة بدون المفعولين بخلاف مفعولى باب علمت فانك لا تحذفهما نسباً نسباً فلا تقول علمت وظننت لعدم الفادة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن وامام قيام القرينة فلا بأس بحذفهما نحو "من يسمع يخل" اى يعمل مسموعه صادقاً . قوله ﴿جواز الالغاء﴾ اى ابطال عملها . قوله ﴿توسطت﴾ بين مفعوليهما نحو "زيد ظننت قائم" . قوله ﴿تأخرت﴾ عنهما نحو "زيد قائم ظننت" . قوله ﴿لاستقلال الجزئين كلاماً﴾ اى الجزئين

احدهما ذكر الآخر بخلاف باب اعطيت و منها
جواز الالغاء اذا توسطت او تأخرت لاستقلال
الجزئين كلاماً و منها انها تعلق قبل الاستفهام
والنفي واللام مثل عَلِمْتُ اَزَيْدٌ عِنْدَكَ اَمْ
عَمَرٌ و منها انها يجوز ان يكون فاعلها و
مفعولها ضميرين لشيء واحد مثل عَلِمْتَنِي
مُنْطَلِقاً و لبعضها معنى اخر يتعدى به الى واحد
فَظَنَنْتُ بمعنى اَتَهَمْتُ و عَلِمْتُ بمعنى عَرَفْتُ
و رَأَيْتُ بمعنى اَبْصَرْتُ و وَجَدْتُ بمعنى
اَصَبْتُ الافعال الناقصة ما وضع لتقرير
الفاعل على صفة وهى كَانَ و صَارَ و اَصْبَحَ و

الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبراً او مفعولين لها كلاماً تاماً
على تقدير الالغاء وجعلها مبتدأ وخبراً مع ضعف عملها
بالتوسط والتأخر وفى قوله "جواز الالغاء" اشارة الى جواز
اعمالها ايضاً على تقدير التوسط والتأخر . قوله ﴿تعلق﴾
وتعليقها وجوب ابطال علمها لفظاً دون معنى
بسبب وقوعها . قوله ﴿قبل الاستفهام﴾ اى قبل
معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجىء مثاله او بواسطة كما اذا
كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو "علمت
غلام من انت" . قوله ﴿والنفي﴾ الداخلى على
معمولها . قوله ﴿واللام﴾ اى لام الابتداء الداخلة
على معمولها . قوله ﴿مثل... عمرو﴾ مثل للتعلق
بالاستفهام وترك مثل اخويه بالمقايضة فمثال النفي
"علمت ما زيدنى الدار" ومثال اللام "علمت لزيد منطلق"
وانما تعلق قبل هذه الثلاثة لان هذه الثلاثة تقع فى صدر
الجملة وضعافاً تقتض بقاء صورة الجملة وهذه الافعال
توجب تغيرها بنصب جزئها فوجب التوفيق باعتبارين
احدهما لفظاً والآخر معنى فمن حيث اللفظ روعى
الاستفهام والنفي ولازم الابتداء ومن حيث المعنى روعيت
هذه الافعال واعلم ان الفرق بين الالغاء والتعلق من

وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعلق واجب والثانى ان الالغاء ابطال العمل فى اللفظ والمعنى والتعلق ابطال العمل فى اللفظ لافى
المعنى . قوله ﴿ضميرين﴾ متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلاً لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون آخر نحو "اياك ظلمت" . قوله ﴿لبعضها﴾ اى لبعض الافعال القلوب ما عدا حسبت وخلصت وزعمت . قوله ﴿معنى اخر﴾ قريب من معانيها الاولى وهى اما العلم او الظن
بحيث يمكن ان يعوهم انه بهذا المعنى ايضاً متعدى الى مفعولين . قوله ﴿يتعدى به﴾ اى بذلك المعنى الآخر . قوله ﴿الى واحد﴾ اى
الى مفعول واحد لا اثنين . قوله ﴿بمعنى اتهمت﴾ من الظنة بمعنى التهمة . قوله ﴿بمعنى اصبت﴾ تقول "وجدت الضالة" اى
اصبتها وعلمتها بالاجاسة . قوله ﴿على صفة﴾ مخصوصة غير مصدرها نحو "كان زيد عالماً" لكان يجعل زيداً على صفة كونه عالماً فى الزمان
الماضى وهذه الصفة ليست بمعنى مصدرها .

قوله ﴿ومافتي﴾ بالهمزة وقيل بالياء . قوله ﴿قد.... حاجتك﴾ أى وقد جاء فى قولهم ناقصة ضميرها اسمها و"حاجتك" خبرها ما بان تكون "ما" نافية و"جاءت" بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الفارقة واستفهامية والضمير فى جاءت يعود اليها وانما أتت باعتبار خبرها ومعناه "أية حاجة صارت حاجتك" . قوله ﴿قعدت.... حربة﴾ أى وجاء أيضاً قعد ناقصة فى قولهم "أزف حفرته حتى قعدت" أى صارت الشفرة كأنها مع قصور وأعلم أنه قال الأندلسي "لا يجاوز" جاء وقعد" الموضع الذى استعملهما العرب فيه خلافاً للقراء . قوله ﴿لاعطاء الخبر﴾ أى لاعطائها الخبر . قوله ﴿حكم معناها﴾ أى البره المترتب عليه مثل "صار زيد غنياً" بمعنى صار الانتقال والبره المترتب عليه كون الخبر متقدماً له . قوله ﴿فترفع الاول﴾ لكونه فاعلاً . قوله ﴿تنصب الثانى﴾ لشبهه بالمفعول به فى توقف الفعل عليه . قوله ﴿لثبوت خبرها﴾ لاسمها . قوله ﴿ماضياً﴾ أى ثبوتاً ماضياً أى كالتأني الزمان الماضى . قوله ﴿دائماً﴾ من غير دلالة على عدم سابق والقطاع لاحق نحو "كان زيد غنياً" . قوله ﴿منقطعا﴾ نحو "كان زيد غنياً فافقر" . قوله ﴿بمعنى صار﴾ عطف على قوله "لثبوت خبرها" أى كان تكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل "عطف احد القسمين على الآخر" لا على ما هو قسم منه . قوله ﴿ضمير الشأن﴾ هذا أيضاً عطف على قوله "لثبوت" أى كان تكون ناقصة يكون فيها ضمير الشأن اسمها والجملة الواقعة بعد ما خبراً مفسراً للضمير نحو "كان زيد قائماً" أى كان الشأن قوله ﴿تكون تامة﴾ عطف على قوله "تكون ناقصة" أى كان تكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب . قوله ﴿بمعنى ثبت﴾ ووقع بكقوله تعالى "كن فيكون" . قوله ﴿زائدة﴾ التى وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلى كقوله تعالى "كيف نكلم من كان فى المهدى" أى كيف نكلم من هو فى المهدى حال كونه صبياً فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى للمضى وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالها . قوله ﴿صار للانتقال﴾ امامن صفة الى صفة نحو "صار زيد عالماً" وامامن حقيقة الى حقيقة نحو "صار الطين خزفاً" وتكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان وذات الى ذات ويتعدى بالى نحو "صار زيد من بلد الى بلد كذا" او "من بكر الى عمرو" . قوله ﴿باوقاتها﴾ المدلول عليها بما اودها لا بصورها مثل "اصبح زيد قائماً" و"امسى زيد مسروراً" و"اضحى زيد حزينا" . قوله ﴿بمعنى صار﴾ نحو "اصبح او امسى او اضحى زيد غنياً" . صار وليس المراد انه صار فى الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة بل يكون هذه الافعال بمعنى صار فقط . قوله ﴿تكون تامة﴾ بمعنى الدخول فى هذه الاوقات نحو "اصبح زيد" اذا دخل فى الصباح . قوله ﴿بوقتيهما﴾ فالـ "ظل زيد سائراً" فمعناه ثبت له ذلك فى جميع نهاره واذا يقال "بات زيد سائراً" فمعناه ثبت له ذلك فى جميع ليله .

أَمْسَى وَأَضْحَى وَظَلٌّ وَبَاتٌ وَاضٌّ وَعَادٌ وَعَدَا
وَرَاخٌ وَمَا زَالَ وَمَا نَفَكَ وَمَا فَتَى وَمَا بَرَحَ
مَا دَامَ وَلَيْسَ وَقَدْ جَاءَ مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ
وَقَعَدَتْ كَانَتْهَا حَرْبَةٌ تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ
الاسْمِيَّةَ لَاعْطَاءِ الْخَبَرِ حَكْمَ مَعْنَاهَا فَتَرْفَعُ
الْأَوَّلَ وَتَنْصِبُ الثَّانِيَّ مِثْلَ كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا فَكَانَ
تَكُونُ نَاقِصَةً لِثَبُوتِ خَبَرِهَا مَاضِيًا دَائِمًا أَوْ
مَنْقُطَعًا وَبِمَعْنَى صَارَ وَيَكُونُ فِيهَا ضَمِيرُ الشَّانِ
وَتَكُونُ تَامَةً بِمَعْنَى ثَبَّتَ وَزَائِدَةً وَصَارَ لِلانْتِقَالِ
وَأَصْبَحَ وَأَمْسَى وَأَضْحَى لِاقْتِرَانِ مَضْمُونِ
الْجُمْلَةِ بِأَوْقَاتِهَا وَبِمَعْنَى صَارَ وَتَكُونُ تَامَةً وَ
ظَلٌّ وَبَاتٌ لِاقْتِرَانِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ بِوَقْتِيهِمَا

يذكرها صاحب المفصل . قوله ﴿ما زال﴾ من زال يزول لانه تامه . قوله ﴿ما برح﴾ بمعناه من برح اى زال . قوله ﴿ما فتى﴾ ايضاً بمعناه . قوله ﴿ما انفك﴾ اى ما انفصل . قوله ﴿مد قبله﴾ اى قبل فاعلها خبرها اى من وقت يمكن ان يقبله عادة لمعنى "ما زال زيد اميراً" استمرار امارته من زمان قابليه وصلاحيه للامارة واما دلالتها على الاستمرار فلان النفى ما خردفى معانى هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفى عليها كانت معانيها النفى ونفى النفى استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلاً . قوله ﴿يلزمها﴾ اى هذه الافعال الاربعة اذا زيد بها استمرار الثبوت . قوله ﴿النفى﴾ بدخول ادواته عليها لفظاً وهو ظاهر او تقديره كقوله تعالى "ثَالِثٌ تَقْتَرُونَ كَذِبًا يُؤَسِّفُ" اى لا تفعلوا فانه لو لم تدخل ادوات النفى عليها لم يلزم نفى النفى المستلزم للاستمرار المقصود منها . قوله ﴿لتوقيت امر﴾ اى لتعيينه . قوله ﴿لفاعلها﴾ بان جعلت تلك المدة

و بمعنى صار وما زال وما برح و ما فتى و ما انفك لاستمرار خبرها لفاعلها مُدَّ قَبْلَهُ و يلزمها النفى وَمَا دَامَ لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها و مِنْ ثَمَّ احتاج الى كلام لانه ظرف و لَيْسَ لنفى مضمون الجملة حالاً و قيل مطلقاً و يجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها و هى فى تقديمها عليها على ثلاثة اقسام قسم يجوز و هو من كان الى راح و قسم لا يجوز و هو ما فى اوله ما خلافاً لابن كيسان فى غير مادام و قسم مختلف فيه و هو ليس

قوله ﴿بمعنى صار﴾ نحو "ظل زيد غنياً" و "بات عمرو فقيراً" واسقط المصنف ذكر الافعال الاربعة آض وعاد وغدا وراح من البين فى مقام التفصيل مع ذكرها فى مقام الاجمال وكان الوجه فى ذلك انها من الملحقات ولذلك

فلا متناع تقديم ما فى حيز النفى عليه لانه يقتضى التصدير واما اذا كانت مصدرية فلا متناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر . قوله ﴿خلافاً﴾ اى يخالف هذا الحكم خلافاً ثابتاً . قوله ﴿لابن كيسان﴾ بان يكون هذا الخلاف واقعاً ظاهر اجانبه لامن جانب الجمهور . قوله ﴿غير ما دام﴾ لان ادلة النفى لما دخلت على الفعل الذى معناه النفى الادوات الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما فى حيز النفى بحسب المعنى . قوله ﴿مختلف فيه﴾ ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم من بعض . قوله ﴿هو ليس﴾ اى القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجزجاني على انه لا يجوز مراعاة النفى اذ يمنع تقديم معمول النفى عليه والبصريون وسيبويه والسيرافى والفارسي على انه يجوز بناءً على انه فعل وجوز تقديم معمول الفعل عليه .

قوله ﴿او﴾ وضع لدنو الخبر وقرب ثبوت للفاعل . قوله ﴿حصولاً﴾ اى دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله للفاعل فكاد فى قولك "كاد زيدان يخرج" يدل على قرب حصول الخروج لزيد . قوله ﴿او﴾ وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل . قوله ﴿اخذاً فيه﴾ اى دنو اخذو شروع فى الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل فى الخبر بالتصديق لما يقضى اليه فطفق فى قولك "طفق زيد يخرج" يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يقضى اليه . قوله ﴿فالاول﴾ اى ما وضع لدنو الخبر رجاء . قوله ﴿عسى﴾ قال سيويه عسى طمع واشفاق فالطمع فى المحبوب والاشفاق فى المكروه نحو "عسى أن أموت" ومعنى الاشفاق العوف . قوله ﴿غير متصرف﴾ حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهى والى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف فى عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كقول

افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء
او حصولاً او اخذاً فيه فالاول عسى وهو
غير متصرف تقول عسى زيد أن يخرج و
عسى أن يخرج زيد وقد يحذف أن والثانى
كاد تقول كاد زيد يجيء وقد تدخل ان واذا
دخل النفي على كاد فهو كالافعال على
الاصح و قيل يكون للاثبات وقيل يكون فى
الماضى للاثبات وفى المستقبل كالافعال
تمسكاً بقوله تعالى وما كادوا يفعلون

قوله ﴿لدنو الخبر﴾ اى للدلالة على قرب حصوله للفاعل . قوله ﴿رجاء﴾ منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اى دنور رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر لاجزاه به فعسى فى قولك "عسى زيدان يخرج" يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وطمعه لانك جازم به .

والانثنيات فى الاغلب من معانى الحروف والحروف لا يتصرف فيها . قوله ﴿تقول﴾ على احلاس صوابه . قوله ﴿عسى زيدان يخرج﴾ وهوان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بأن الاستقبالية تقوية لمعنى الترجى الذى هو توقع وجود الفعل فى الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج فى محل النصب بالخبرية . قوله ﴿عسى ان يخرج زيد﴾ اى فى استعمال الآخر بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوباً فى الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتغال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه . قوله ﴿يحذف أن﴾ عن الفعل المضارع فى الاستعمال الاول تشبيهاً لها بكاد فكما أن "كاد زيد يخرج" لم يذكر فيه أن كذلك "عسى زيد يخرج" لا يذكر فيه أن . قوله ﴿الثانى﴾ اى ما وضع لدنو الخبر ودنو جزم حصول . قوله ﴿كاد زيد يجيء﴾ فتخير عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل فى الحال ففاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احتمالية من غير أن لدالاتها على الاستقبال المنافى للحال . قوله ﴿قد تدخل ان﴾ على خبر كاد تشبيهاً له بعسى كما انه تحذف ان عن خبر عسى تشبيهاً لكاد فلما كان كل واحد

منهما مشابهاً للآخر اعطى لكل منهما حكم الآخر من وجه . قوله ﴿كالافعال﴾ كسائر الافعال فى افادة ادوات النفي نفي مضمونها . قوله ﴿على الاصح﴾ اى على القول الاصح ماضياً كان او مستقبلاً . قوله ﴿للاثبات﴾ مطلقاً ماضياً كان او مستقبلاً . قوله ﴿قيل﴾ يكون اى النفي الداخلى على كاد وما يشق منه . قوله ﴿كالافعال﴾ اى كسائر الافعال فى افادة النفي نفي مضمونه . قوله ﴿تمسكاً﴾ فى الدعوى الاولى . قوله ﴿وما كادوا يفعلون﴾ فان المراد اثبات الفعل لانفيه بدليل "فَلَذَبْحُهَا" واجيب عنه ان قوله تعالى "وما كادوا يفعلون" يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه فى وقت ما وقوله "فَلَذَبْحُهَا" قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولاتناقض بين انتفاء الشيء فى وقت وثبوت فى وقت آخر .

قوله ﴿و﴾ في الدعوى القالية . قوله ﴿بقول ذي الرمة شعر.... يهرح﴾ حين اراد الشاعر بالنفي الداخل على يكاد انفاء قرب
رئيس الهوى عن البراح اى الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه اى كون النفي في
المستقبل كالأفعال بمجرد ذلك مالم يثبت دعواه الاولى واعلم انه روى عن هبشة انه قال "قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة
فغيره" قال هبشة "حدثت ابى بذلك فقال اعطأ ابن شبرمة في انكار عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره الماهو كقوله تعالى لم يكديراها واما هو لم
يرها" . قوله ﴿الثالث﴾ وهو ما لدنو الخبر وقرب لبوته للفعل دنواخذ و شروع في الخبر . قوله ﴿طفق﴾ بمعنى اخلطى الفعل . قوله
﴿كرب﴾ بمعنى قرب يقال "كزبت الشمس" اذا دنت للغروب . قوله ﴿جعل﴾ بمعنى طفق . قوله ﴿اخذ﴾ بمعنى شرع . قوله

﴿هى﴾ اى هذه الافعال الاربعة في الاستعمال . قوله
﴿مثل كاد﴾ في كون خبرها المضارع بغير ان تقول
"طفق زيد" او "اخذ وكرب يفعل" و "جعل يقول" .
قوله ﴿اوشك﴾ بمعنى اسرع عطف على طفق .
قوله ﴿في الاستعمال﴾ لفظة تستعمل استعمال
عسى على وجهيه نحو "اوشك زيد ان يجيء" و
"اوشك ان يجيء زيد" وتارة تستعمل استعمال كاد
بدون ان نحو "اوشك زديجيء" . قوله ﴿ما فعله
وافعل به﴾ بشرط ان تكونا في هذين التركيبين .
قوله ﴿غير متصرفين﴾ فلا يغيران الى مضارع
ومجهول وتانيث . قوله ﴿افعل التفضيل﴾
لمشابهتهما له من حيث ان كلاهما للمبالغة والتأكيد
وكذا لا ينيان الالفعال كفاعل التفضيل . قوله
﴿يتوصل﴾ فعل مجهول من التوصل وهو طلب
الوصلة الى شيء بتكلف . قوله ﴿في الممتنع﴾
اى في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعى
او ثلاثى مزيد فيه او ثلاثى مجرد مما فيه لون او عيب .
قوله ﴿بمثل.... باستخراج﴾ اى يتوصل
بنيانها من فعل لا يمتنع بناؤه مانه وجعل الممتنع
مفعولاً او مجروراً بألباء كما في المثالين . قوله

وبقول ذي الرمة شعر اذا غير الهجر المحين
لم يكد * ريس الهوى من حب مية يبرح
والثالث طفق وكرب وجعل واخذ وهى مثل
كاد و اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال
فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وله
صيغتان ما أفعله و أفعل به وهما غير متصرفين
مثل ما أحسن زيداً و أحسن بزيدي و لا ينيان الا
مما يبنى منه أفعل التفضيل و يتوصل في الممتنع
بمثل ما أشد استخراجه و أشد باستخراجه
ولا يتصرف فيهما بتقديم وتأخير ولا فصل
واجاز المازنى الفصل بالظروف وما ابتداء

﴿بتقديم﴾ اى تقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل . قوله ﴿تأخير﴾ اى
تأخير جائز فيما عداهما كتأخير الفعل منهما واما قيد التقديم والتأخير بجائز ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضى
بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال "ما زيد أحسن" ولا "زيد أخس" لانهما بعد النقل الى التعجب جرى مجرى الامثال فلا يغيران كما لا يغير الامثال .
قوله ﴿ولا فصل﴾ اى لا يتصرف فيها بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو "ما احسن فى الدار زيداً" او "اكرم اليوم بزيدي" لاجرائهما مجرى
الامثال . قوله ﴿اجاز.... بالظروف﴾ لما سمع من العرب قولهم "ما احسن بالرجل ان يصدق" والمراد بالظرف الطرف المتعلق بصيغة
التعجب بخلاف الفصل بالطرف الذى لا يكون متعلقاً بها فانه لا يجوز اتفاقاً . قوله ﴿ما ابتداء﴾ اى مبتداً على ان يكون المصدر بمعنى اسم
المفعول او ذوا ابتداء بتقدير المضاف .

تخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع "ماهر ذاناب الاشر" وبما يخص به الفاعل قبل ذكره هو صفة كونه محكوماً عليه بما استدله فانك اذا قلت "قام" علم منه ان ما ذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام واذا قلت "رجل" فهو في قوة رجل موصوف بصفة الحكم عليه بالقيام ويحتمل ان المبتدأ في التعجب يخص بالوصف المقدر اى شىء عفى سبه احسن زيداً كما يخص المبتدأ بالوصف المقدر في شره ذاناب اى شر عظيم امر ذاناب . قوله ﴿محذوف﴾ اى "الذى احسن زيداً اى جعله ذا حسن شىء عظيم" . قوله ﴿به﴾ اى مجروره . قوله ﴿فاعل﴾ لهذا الفعل . قوله ﴿عند سيبويه﴾ والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو "احسن ان يقول" اى "بان يقول" على ما هو القياس . قوله ﴿فلا ضمير في الفعل﴾ اى عند سيبويه لان الفاعل واحد . قوله ﴿عند الاخفش﴾ اى عنده "به" مفعول لاجسن بمعنى "صِرَ ذا حسن على ان تكون همزة الفعل للصيرورة" . قوله ﴿الباء للتعدي﴾ فالمعنى "صِرَ ذا حسن" . قوله ﴿زائدة﴾ على ان يكون احسن متعدياً بنفسه وتكون همزة اخسن للتعدي كاخريج . قوله ﴿ففيه﴾ اى فى الفعل . قوله ﴿ضمير﴾ هو فاعله اى "احسن انت بزيد" على ان يكون الباء للتعدي والهمزة للصيرورة او "احسن انت زيداً" على ان يكون الباء زائدة والهمزة للتعدي والمعنى "اجعله حسناً" اى "صفه به" .

نكرة عند سيبويه وما بعدها الخبر و موصولة
عند الاخفش والخبر محذوف وبه فاعل عند
سيبويه فلا ضمير فى أَفْعَلْ و مفعول عند
الاخفش و الباء للتعدي او زائدة ففيه ضمير
افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او
ذم فمنها نَعَمْ و بئس و شرطهما ان يكون الفاعل
معرفاً باللام او مضافاً الى المعرف بها او مضمراً
مميزاً بنكرة منصوبة او بما مثل فَنِعْمًا هِىَ و بعد
ذلك المخصوص وهو مبتدأ ما قبله خبره او
خبر مبتدأ محذوف مثل نعم الرجل زيد

قوله ﴿نكرة﴾ بمعنى شىء لان النكرة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفى
سبه . قوله ﴿ما بعدها الخبر﴾ من باب شره ذاناب يعنى المبتدأ النكرة فى
التعجب تخصص بما تخصص به المبتدأ فى هذا الترتيب والمبتدأ فيه تخصص بما

ذلك﴾ اى الفاعل . قوله ﴿المخصوص﴾ بالمدح والذم ويعديته انما هو بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال "زيد نعم الرجل" صرح به فى المفتاح . قوله ﴿هو﴾ اى المخصوص . قوله ﴿مبتدأ ما قبله﴾ اى الجملة الواقعة قبله غالباً . قوله ﴿خبره﴾ ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبر الى ضمير المبتدأ لقيام لام تعريف العهد مقامه . قوله ﴿خبر مبتدأ محذوف﴾ وهو "هو" . قوله ﴿نعم الرجل زيد﴾ فزيد فى هذا المثال اما مبتدأ "نعم الرجل" مقدماً عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل "من هو؟" فقيل زيد اى هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الثانى جملتان .

قوله ﴿مثل بنس﴾ فى افادة الدم والشرايط
والاحكام . قوله ﴿منها حبذا﴾ اى ومن افعال
المدح والذم حب فى حبذا وهو مركب من حب الشئ
او حب اذا صار محبوباً ومن ذا . قوله ﴿فاعله ذا﴾
اى فاعل هذا الفعل ذا . قوله ﴿لا يتغير﴾ اى
حبذا وفاعله او ذا عما هو عليه فلا يتنى ولا يجمع ولا يؤنث
اذا كان المخصوص مشئاً او جمعاً او مؤنثاً تجريها مجرى
الامثال التى لا تتغير فيقال "حبذا الزيدان" و
"حبذا الزيدون" و "حبذا هند" . قوله ﴿اعرابه﴾ اى
اعراب مخصوص حبذا . قوله ﴿كاعراب
مخصوص نعم﴾ على الوجهين المذكورين . قوله
﴿يجوز.... وفق مخصوصه﴾ فى الافراد والتثنية
والجمع والثاني نحو "حبذا راجلا زيد" و "حبذا زيد راجلا"
و "حبذا راجلاً زيد" و "حبذا زيد راجلاً" و "حبذا راجلين
اورا كيين الزيدان" و "حبذا الزيدان راجلين اورا كيين" و
"حبذا امرأة هند" و "حبذا هند امرأة" واعلم ان العامل
فى التمييز او الحال مافى حبذا من الفعلية وذو الحال
هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجرى
الابعد تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب حال من
الفاعل لاعن المخصوص . قوله ﴿من ثم﴾ اى
ولاجل انه يدل على معنى فى غيره . قوله ﴿جزئيته﴾

للكلام دكنا كان او غيره . قوله ﴿ الى اسم ﴾ يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو "من البصرة" . قوله ﴿ وفعّل ﴾ كذلك نحو قد ضرب . قوله ﴿ لا افضاء بفعل ﴾ اى ابطاله فان معنى الافضاء الوصول ولما عدى بالباء صار معناه الايصال . قوله ﴿ معناه ﴾ اى معنى الفعل وهو كل شىء استنبط منه معنى الفعل كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور وغير ذلك . قوله ﴿ ما يليه ﴾ سواء كان اسما صريحا نحو "مررت بزيد" او تايلا كقوله تعالى "وضاقت عليهم الأرض بما رحبت" اى برحبتها . قوله ﴿ وواوها ﴾ اى الواو التى يندرج بعدها زب .

من امرهم وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه نحو "فاجتنبوا الرجس من الاولان" فانك لو قلت "فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن" لاستقام المعنى . قوله ﴿التبعض﴾ اى لمعنى بعض وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو "اعدت من الدراهم" اى بعض الدراهم . قوله ﴿زائدة﴾ عطف على قوله "للابتداء" فانه مرفوع بالمعربة . قوله ﴿فى غير الموجب﴾ اى زائدتها لا تكون الا فى غير الكلام الموجب نحو "ما جاءنى من احد" و "هل جاءك من احد؟" . قوله ﴿خلافاً للكوفيين والاختفاء﴾ فانهم يجوزون زيادتها فى الموجب ايضاً مستدلين بقولهم "قد كان من مطر" فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد... الخ . قوله ﴿شبهه﴾ مما يترجم منه زيادة من فى الكلام الموجب . قوله ﴿متأول﴾ بكونها للتبعض او للتبيين اى "قد كان بعض مطر" او "شيء من مطر" او هو واراد على الحكاية كان قالاً قال "هل كان من مطر؟" فاجاب بانه "قد كان من مطر" . قوله ﴿للانتهاء﴾ اى

وَوَاوُ الْقِسْمِ وَبَاءُ وَتَاءُ وَعَنْ وَعَلَى وَ
الْكَافُ وَمُذُّ وَمُنْذُ وَخَلَا وَعَدَا وَحَاشَا فَمِنْ
لِلْإِبْتِدَاءِ وَالتَّبْيِينِ وَالتَّبْعِيضِ وَزَائِدَةٌ فِي غَيْرِ
الْمُوجِبِ خِلَافاً لِلْكُوفِيِّينَ وَالْإِخْفَاشِ وَقَدْ كَانَ
مِنْ مَطَرٍ وَشَبَّهَ مُتَأَوَّلٌ وَإِلَى لِلْإِنْتِهَاءِ وَبِمَعْنَى مَعَ
قَلِيلاً وَحَتَّى كَذَلِكَ وَبِمَعْنَى مَعَ كَثِيراً وَ
يَخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ خِلَافاً لِلْمَبْرُودِ وَفِي لِلظَّرْفِيَّةِ وَ
بِمَعْنَى عَلَى قَلِيلاً وَالبَاءُ لِلِلصَاقِ وَالِاسْتِعَانَةِ
وَالْمَصَاحِبَةِ وَالْمُقَابِلَةِ وَالتَّعْدِيَّةِ وَالظَّرْفِيَّةِ

قوله ﴿للابتداء﴾ اى لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقاً لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء الغاية وهذا الابتداء امامن المكان نحو "سرت من البصرة" او من الزمان نحو "صمت من يوم الجمعة" وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها فى مقابلتها نحو "سرت من البصرة الى الكوفة" ونحو "اعوذ بالله من الشيطان الرجيم" لان معنى اعوذ به التجئ الى . قوله ﴿التبيين﴾ اى ل اظهار المقصود

اى بمعنى مع نحو "اشترت الفرس بـسـرجه" اى مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشترائه مع الفرس فى الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقاً به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس . قوله ﴿المقابلة﴾ اى لافادة وقوع مجرورها فى مقابلة شيء آخر نحو "بعت هذا بذاك" . قوله ﴿التعدية﴾ اى لجعل الفعل اللازم متعدياً بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى "ذُفِبَ زيد" صدور الذهاب عنه ومعنى "ذهب زيد" صيرته ذاهباً والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لاختصاصها بحرف دون حرف . قوله ﴿الظرفية﴾ نحو "جلست بالمسجد" اى فى المسجد .

قوله ﴿فى الاستفهام﴾ بهل لا مطلقاً نحو "هل زيد بقالم؟" فلا يقال "ازيد بقالم؟". قوله ﴿النفى﴾ بالنفى نحو "ليس زيد براكب" وبما نحو "ما زيد براكب". قوله ﴿قياساً﴾ اى نفسى لرادى الخبر فى هذه الصور قياساً. قوله ﴿فى غيره﴾ اى فى غير الخبر الواقع فى الاستفهام والنفى. قوله ﴿سماعا... بيده﴾ اى سماعاً سواء كان لم يكن خبراً كمالى المعالين او كان خبراً ولكن لا فى الاستفهام والنفى نحو "حسبك يزيد". قوله ﴿للاختصاص﴾ بملكية نحو "المال لزيد" وبملكية نحو "الجل للفرس". قوله ﴿التعليل﴾ اى لبيان علة شىء ذهباً نحو "ضربه للعايب" او خارجاً نحو "خرجت لمعافك". قوله ﴿مع القول﴾ نحو "قلت لزيد انه لم يفعل الشر" اى قلت عنه. قوله ﴿زائدة﴾ نحو "ردف لكم" اى ردفكم. قوله ﴿فى القسم للتعجب﴾ نحو "لله لا يؤخر الاجل"

وانما تستعمل فى الامور العظام التى يستحق ان يتعجب منها فلا يقال "لله لقد طار الدباب". قوله ﴿للتقليل﴾ اى لانشاء التقليل. قوله ﴿صدر الكلام﴾ اى وجب لها صدر الكلام لكونها للانشاء. قوله ﴿مختصة بنكرة﴾ لعدم احتياجها الى المعرفة. قوله ﴿موصوفة﴾ ليتحقق التقليل الذى هو مدلول رب لانه اذا وصف الشىء صار اخص واقل مما لم يوصف. قوله ﴿على الاصح﴾ اى اشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابن على ومن وافقه وهذا الذى ذكر من التقليل اصلها لم تستعمل فى معنى التكثير كالحقيقة وفى التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة. قوله ﴿فعلها ماض﴾ اى الذى تعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا فى الماضى نحو "رب رجل كريم لقيته". قوله ﴿محذوف﴾ اى ذلك الفعل الماضى. قوله ﴿غالباً﴾ اى فى غالب الاستعمالات لوجود القرائن نحو "رب رجل كريم" اى لقيته. قوله ﴿مضمرة مبهم﴾ لامرجه. قوله ﴿مفرد﴾ وان كان المميز مثنى او مجموعاً. قوله ﴿مذكر﴾

و زائدة فى الخبر فى الاستفهام و النفى قياساً و فى غيره سماعاً نحو بحسبك زيد و ألقى بيده و اللام للاختصاص و التعليل و بمعنى عن مع القول و زائدة و بمعنى الواو فى القسم للتعجب و رب للتقليل ولها صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة على الاصح و فعلها ماض محذوف غالباً و قد تدخل على مضمرة مبهم ميمز بنكرة منصوبة و الضمير مفرد مذكر خلافاً للكوفيين فى مطابقة التمييز و تلحقها ما فتدخل على الجمل و واوها تدخل على نكرة موصوفة و واو القسم انما تكون

وان كان المميز مؤنثاً نحو "ربه رجلاً او رجلاً او امرأة او امرأتان او نساء". قوله ﴿فى مطابقة التمييز﴾ فى الافراد والثنى والجمع والتذكير والثانيات فانهم يقولون "رهبما رجلين".... وعلى هذا القياس فى الواو. قوله ﴿تلحقها ما﴾ الكافة السانعة عن العمل. قوله ﴿فتدخل﴾ اى بعد لحوق ما. قوله ﴿على الجمل﴾ نحو "رُبَّما يَزِدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا". قوله ﴿واوها﴾ اى واو رب فى حكمها مثل شعر وبلدة ليس لها انيس ولا العاير ولا العيس. قوله ﴿نكرة موصوفة﴾ واعلم ان هذا الواو للعطف عند سبويه وليست بجارة فان لم تكن فى اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت فى اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها الصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون له معطوفاً عليه لان ذلك تعسف.

مثل الواو في اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال . قوله ﴿مختصة باسم الله تعالى﴾ من الاسماء الظاهرة حطاً لم يرتبها عن مرتبة اصلها الذي هو الواو بتخصيصها ببعض المظهر وخص منه ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله تعالى . قوله ﴿منهما﴾ اي من الواو والهاء . قوله ﴿في الجميع﴾ اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقاً او على اسم الله تعالى خاصة فهي كما تكون عند الحذف تكون عند ذكره نحو "بالله" و "أقسم بالله" و كما تكون لغير السؤال تكون للسؤال ايضاً نحو "بالله لافعلن" و "بالله ينطق" و كما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو "بالله لافعلن" و "وبك لافعلن" وفي الدخول على المظهر لا يخص باسم الله خاصة نحو "بالرحمن لافعلن" . قوله ﴿يتلقى﴾ اي يجاب . قوله ﴿القسم﴾ الذي لغير السؤال . قوله ﴿باللام وإن وحرف النفي﴾ ما هو لافلام في الموجبة اسمية نحو "والله لزيدنعم" او فعلية نحو "والله لافعلن كذا" وإن في الاسمية نحو "والله ان زيداً قائم" وما ولا في المنفية اسمية كتبت او فعلية نحو "والله ما زيد بقائم" و "لا يقوم زيد" واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو "بالله أخبرني" و "بالله هل قام زيد؟" . قوله ﴿اذا عترض﴾ اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم . قوله ﴿تقدمه﴾ اي القسم . قوله ﴿عليه﴾ اي على جوابه نحو "زيد والله قائم" و "زيد قائم والله" لاستغناء عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جواباً للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا يسمى الا الدال على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم . قوله ﴿للمجاورة﴾ اي لمجاورة شيء وتعديته عن شيء آخر وذلك اما بوزاله عن الشيء الثاني ووصوله الى الثالث نحو "رميتم السهم عن القوس الى الصيد" او بالوصول وحده نحو "اخذت عنه العلم" او بالزوال وحده نحو "اديت عنه الدين" . قوله ﴿للاستعلاء﴾ اي لاستعلاء شيء على شيء نحو "زيد على السطح" و "عليه دين" . قوله ﴿تكونان﴾ اي عن وعلى . قوله ﴿بدخول من﴾ اي يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو "من عن يعني" اي

عند حذف الفعل لغير السؤال مختصة بالظاهر والتاء مثلها مختصة باسم الله تعالى والباء اعم منهما في الجميع ويتلقى القسم باللام وان وحرف النفي وقد يحذف جوابه اذا عترض او تقدمه ما يدل عليه وعن للمجاورة وعلى للاستعلاء وقد يكونان اسمين بدخول من عليهما والكاف للتشبيه وزائدة وقد تكون اسماً وتختص بالظاهر ومذو ومند للزمان

قوله ﴿عند حذف الفعل﴾ اي فعل القسم فلا يقال "اقسمت والله" وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالاً من اصلها اعني الباء . قوله ﴿لغير السؤال﴾ يعني لا تستعمل الواو في السؤال فلا يقال "والله أخبرني" كما يقال "بالله أخبرني" حطاً للواو عن درجة الباء . قوله ﴿بالظاهر﴾ يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله أو غيره فلا يقال "وك لافعلن" مثلاً بل يقال "والله" او "ورب الكعبة" وذلك الاختصاص ايضاً لحط رتبها عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصها باحد القسمين وخص الظاهر لاصلته . قوله ﴿مثلها﴾ اي

من جانب يعني ومن عليه اي من فوقه . قوله ﴿للتشبيه﴾ نحو "زيد كالاسد" . قوله ﴿زائدة﴾ نحو "ليس كمثل شيء" لانها لو لم يقدر الكاف زائدة صار المعنى "ليس مثل مثله" فيلزم المحال وهو البات المثل له تعالى عن ذلك . قوله ﴿اسماً﴾ بمعنى المثل نحو "يضحكن عن كالبرد المنهم" اي عن انسان مثل البرد الدال على اللطافة . قوله ﴿بالظاهر﴾ اي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال "كذا" استغناء عنه بمثل ونحوه . قوله ﴿مدو منذ للزمان﴾ الماضي والحاضر .

قوله ﴿للابتداء في الماضي﴾ أي فهما للابتداء في الزمان الماضي يعني إذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان مبدأ زمان الفعل المحدث أو المنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت "سافرت من البلد مدسة كذا" و "ماريت فلاناً مدسة كذا" بشرط ان تكون هذه السنة ماضية لا تكون فيها فان معناه حينئذ ان "مبدأ مسافرتي أو عدم رليتي كان هذه السنة وامتد إلى الآن". قوله ﴿الظرفية﴾ عطف على الابتداء أي وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء. قوله ﴿في الحاضر﴾ أي في الزمان الحاضر الذي اعتبرته حاضر أو ان مضى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضر فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر. قوله ﴿ما... يوماً﴾ أي جميع زمان انتهاء رؤيتهم هذا الشهر أو اليوم الحاضر عندنا لانهم لم يقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل إلى ما وراءهما. قوله ﴿للاستثناء﴾ أي لاستثناء ما بعدهما عما قبلهما اذا جررت بهما ما بعدهما تكون حروف جارية وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو "جاءني القوم حاشا زيد وعداً زيد وعلازيد" واذا نصبت بها تكون اتصالاً. قوله ﴿المشبهة بالفعل﴾ وجه شبهها به اما لفظاً فلا تقاسمها كالفعل إلى الثلاثي والرباعي والخماسي ولبنائها على الفتح مثله وامامعني فلان معانيها معاني الافعال مثل اكثرت وشبهت واستكرت وتزجيت وتمنيت. قوله ﴿صدر الكلام﴾ وجوباً يعلم من اول الامر انه أي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتغل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي. قوله ﴿سوى أن﴾ المفتوحة. قوله ﴿بعكسها﴾ أي بعكس باقيها بان تقتضي عدم الصدارة لانهم مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها من المتعلق بشيء آخر حتى تتم كلاماً وحينئذ لو وقعت في الصدر اشبهت بآن المكسورة في صورة الكتابة. قوله ﴿فتلغى﴾ أي تعزل هذه الحروف عن العمل لوجود ما الكافة. قوله ﴿على الافصح﴾ أي على افصح اللغات مثل انما يزيد قائم. قوله ﴿على الافعال﴾ لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحاً للعمل. قوله ﴿لا تغير معنى الجملة﴾ فلا تخرجها عن كونها جملة. قوله ﴿وإن﴾ المفتوحة. قوله ﴿مع جملتها﴾ أي مع اسمها وخبرها سماها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليهما. قوله ﴿من ثم﴾ أي من اجل الفرق المذكور. قوله ﴿موضع الجمل﴾ أي في موضع يقتضي الجمل. قوله ﴿فكسرت ابتداء﴾ أي في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو "ان زيد قائم". قوله ﴿بعد القول﴾ وما يشق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو "قال زيدان عمر قائم". قوله ﴿الموصول﴾ لان صلة الموصول لا تكون الا جملة نحو "جاءني الذي ان اباه قائم". قوله ﴿فتحت فاعلة﴾ أي فتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو "بلغني ان زيداً قائم". لوجوب كون الفاعل مفرداً. قوله ﴿مفعولة... اليها﴾ نحو "كرهت ان زيداً شاعر" و "عندي انك فاضل" و "اعجبني اشتها انك عالم" لوجوب كون المفعول والمبتدأ والمضاف اليه مفرداً.

للابتداء في الماضي و الظرفية في الحاضر نحو
مَا رَأَيْتُهُ مُدَّ شَهْرِنَا وَمُنْذُ يَوْمِنَا وَحَاشَا وَعَدَا وَ
خِلا لِّلْاِسْتِثْنَاءِ الْحُرُوفِ الْمَشْبَهَةِ بِالْفِعْلِ
وَهِيَ اِنَّ وَاَنَّ وَكَأَنَّ وَلَكِنَّ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ وَلَهَا
صَدْرُ الْكَلَامِ سِوَى اَنَّ فَهِيَ بَعْكْسُهَا وَ لِحَقِّهَا مَا
فَتَلْغَى عَلَى الْاِفْصَحِّ وَ تَدْخُلُ حِينَئِذٍ عَلَى
الْاَفْعَالِ فَاِنَّ لَا تَغْيِرُ مَعْنَى الْجُمْلَةِ وَاَنَّ مَعَ
جَمْلَتِهَا فِي حَكْمِ الْمَفْرُودِ وَ مِنْ ثَمَّ وَجِبَ الْكُسْرُ
فِي مَوْضِعِ الْجُمْلِ وَالْفَتْحُ فِي مَوْضِعِ الْمَفْرُودِ
فَكُسِرَتْ اِبْتِدَاءً وَ بَعْدَ الْقَوْلِ وَالْمَوْصُولِ وَ
فَتَحَتْ فَاعِلَةً وَ مَفْعُولَةً وَ مُبْتَدَأً وَ مُضَافاً إِلَيْهَا

﴿وإن﴾ المفتوحة. قوله ﴿مع جملتها﴾ أي مع اسمها وخبرها سماها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليهما. قوله ﴿من ثم﴾ أي من اجل الفرق المذكور. قوله ﴿موضع الجمل﴾ أي في موضع يقتضي الجمل. قوله ﴿فكسرت ابتداء﴾ أي في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو "ان زيد قائم". قوله ﴿بعد القول﴾ وما يشق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو "قال زيدان عمر قائم". قوله ﴿الموصول﴾ لان صلة الموصول لا تكون الا جملة نحو "جاءني الذي ان اباه قائم". قوله ﴿فتحت فاعلة﴾ أي فتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو "بلغني ان زيداً قائم". لوجوب كون الفاعل مفرداً. قوله ﴿مفعولة... اليها﴾ نحو "كرهت ان زيداً شاعر" و "عندي انك فاضل" و "اعجبني اشتها انك عالم" لوجوب كون المفعول والمبتدأ والمضاف اليه مفرداً.

مفرداً أو الكسر على تقدير جعلهما جملة. قوله ﴿لنحو... اكرمه﴾ بمواقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد "من يكرمنى فاننا اكرمه" وجب الكسر لانها وقعت فى موضع الجملة وان كان المراد "من يكرمنى لجزائه انى اكرمه او اكرامى ثابت له" وجب الفتح لانها وقعت فى موضع المفرد لانها مبتدأ او خبر مبتدأ. قوله ﴿ع... اللهازم﴾ بمواقع بعد اذا الملقاة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة والعلة بعد اذا الملقاة والفتح على انها مع اسمها مبتدأ محذوف الخبر اى اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة.... وتام البيت شعر وكنت ارى زيدا كما قيل سيداً اذا الله عبد القفا واللهازم. وقوله "اوى" على صيغة المجهول بمعنى اظن و"زيداً" مفعوله الاول و"سيداً" مفعوله الثانى و"كما قيل" جملة معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم "انه ليم يخدم قفاه ولهازمه اى همه ان ياكل ليعظم قفاه ولهازمه". قوله ﴿شبهه﴾ بالجر عطف على "اذا الله عبد القفا الخ" اى مثل عبد القفا ومثل شبهه وما وجد ذلك فى كثير من النسخ.

قوله ﴿لذلك﴾ اى ولاجل ان ان المكسورة لا تعبر معنى الجملة كان اسمها المنصوب فى محل الرفع لانها فى حكم المدم اذا نعتها التاكيد فقط. قوله ﴿على اسم المكسورة﴾ اى على اسم ان المكسورة من جهة انه فى محل الرفع. قوله ﴿لفظاً او حكماً﴾ اى سواء كانت المكسورة مكسورة لفظاً او حكماً. قوله ﴿بالرفع﴾ بان تكون المفتوحة فى حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل "ان زيدا قائم وعمر" و"علمت ان زيدا قائم وعمر" فلفظ ان فى هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظاً فهى مكسورة حكماً حيث تكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمها حملاً على محل. قوله ﴿دون المفتوحة﴾ اى دون ان المفتوحة فانه لم يحز المعطف على محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها. قوله ﴿يشترط﴾ فى المعطف على اسم ان المكسورة بالرفع. قوله ﴿مضى الخبر﴾ اى ذكر خبرها قبل المعطوف. قوله ﴿لفظاً﴾ مثل "ان زيدا قائم وعمر". قوله ﴿او تقدير﴾ مثل "ان زيدا وعمر قائم" اى "ان زيدا قائم وعمر قائم" لانه لو لم يمض قبله لالفاظ ولا تقدير لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل "ان زيدا وعمر قائم" فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل فى رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على

وقالوا لولا انك لانه فاعل وان جاز التقدير ان جاز الامر ان نحو من يكرم منى فاني اكرمه وع اذا انه عبد القفا واللهازم وشبهه ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظاً او حكماً بالرفع دون المفتوحة ويشترط مضى الخبر لفظاً او تقديرًا خلافاً للكوفيين ولا اثر لكونه مبنياً خلافاً للمبرد والكسائي فى مثل انك وزيد ذاهبان

قوله ﴿قالوا لولا انك﴾ اى بعد لولا الامتناعية بفتح الهمزة. قوله ﴿لانه مبتدأ﴾ اى لان ما بعد لولا الامتناعية مبتدأ وكون المبتدأ مفرداً واجب نحو "لولا انك منطلق انطلقت". قوله ﴿لو انك﴾ اى وكذلك قالوا بفتح الهمزة بعد لو. قوله ﴿لانه فاعل﴾ اى ما بعد لو فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفرداً نحو "لو انك قام" اى لو وقع قيامك. قوله ﴿ان جاز﴾ فى موضع. قوله ﴿التقدير ان﴾ اى تقدير المفرد وتقدير الجملة. قوله ﴿جاز الامر ان﴾ اى الفتح والكسر فى ان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها

اسمه يكون العامل فى رفعه الابتداء فلزم اجتماع العاملين اعنى ان والابتداء على رفعه وهو باطل. قوله ﴿خلافاً للكوفيين﴾ فانهم لا يشترطون فى صحة هذا المعطف مضى الخبر فان ان عندهم لا تعمل الا فى الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد. قوله ﴿لكونه﴾ اى لكون اسم ان. قوله ﴿مبنياً﴾ فى جواز العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم "انك وزيد ذاهبان" كما انه لا يجوز "ان زيدا وعمر ذاهبان" فان المحذور المذكور مشترك بينهما. قوله ﴿خلافاً للمبرد والكسائي﴾ فانهم يجوزان فى مثل... الخ. قوله ﴿مثل... ذاهبان﴾ اى العطف على محل اسم ان بلامضى الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان فى اسمها بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور.

أَنَّ الْمَكْسُورَةَ لِتَغْيِيرِ مَعْنَى الْجُمْلَةِ وَالْمَفْتُوحَةَ لِغَيْرِهِ دَخَلَتْ اللَّامُ الَّتِي هِيَ لِتَاكِيدِ مَعْنَى الْجُمْلَةِ مَعَ الْمَكْسُورَةِ الَّتِي هِيَ أَيْضاً لِذَلِكَ التَّأْكِيدِ . قَوْلُهُ ﴿دُونَهَا﴾ أَيْ دُونَ الْمَفْتُوحَةِ لِكَوْنِهَا بِمَعْنَى الْمَفْرُودِ فَلَا يَجْتَمِعُ مَعَهَا مَا هُوَ لِتَاكِيدِ مَعْنَى الْجُمْلَةِ . قَوْلُهُ ﴿عَلَى الْخَبَرِ﴾ مُتَعَلِّقٌ بِدَخَلَتْ أَيْ دَخَلَتْ اللَّامُ مَعَ الْمَكْسُورَةِ عَلَى خَبَرِهَا نَحْوُ "أَنْ زَيْدًا قَانِمًا" . قَوْلُهُ ﴿إِذَا فَصَلَ بَيْنَهُ﴾ أَيْ اسْمُ أَنْ . قَوْلُهُ ﴿بَيْنَهَا﴾ أَيْ بَيْنَ أَنْ نَحْوُ "أَنْ فِي الدَّارِ لَزِيدٌ" . قَوْلُهُ ﴿أَوْ عَلَى مَا بَيْنَهُمَا﴾ أَوْ دَخَلَتْ عَلَى مَا وَقَعَ بَيْنَ اسْمِهَا وَخَبَرِهَا نَحْوُ "أَنْ زَيْدًا لَطْعَامَكَ أَكَلٌ" وَنَاخِصٌ دُخُولُ اللَّامُ فِي هَذِهِ الصُّورِ لِأَنَّ فِي مَاعِدَاهَا يَلْزَمُ تَوَالِي حُرْفِي التَّأْكِيدِ وَالْإِبْتِدَاءِ أَعْنَى أَنَّ الْمَكْسُورَةَ وَاللَّامَ وَهَمَّ كَرَهُوا ذَلِكَ وَاخْتَارُوا الْقَدِيمَ أَنَّ دُونَ اللَّامِ تَرْجِيحاً لِلْعَامِلِ عَلَى مَا لَيْسَ بِعَامِلٍ . قَوْلُهُ ﴿فِي لَكِنْ﴾ أَيْ وَدُخُولُ اللَّامِ فِي لَكِنْ عَلَى اسْمِهَا أَوْ خَبَرِهَا أَوْ عَلَى مَا بَيْنَهُمَا . قَوْلُهُ ﴿ضَعِيفٌ﴾

لَا يَهْوَانُ لَمْ يَغْيِرْ مَعْنَى الْجُمْلَةِ لَكِنْ لَا يُوَافِقُ اللَّامُ مِثْلَ أَنْ فِي مَعْنَاهَا الَّذِي هُوَ التَّأْكِيدُ . قَوْلُهُ ﴿تُخَفِّفُ الْمَكْسُورَةَ﴾ لِثِقَلِ التَّشْدِيدِ وَكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ . قَوْلُهُ ﴿فَيَلْزِمُهَا اللَّامُ﴾ بَعْدَ التَّخْفِيفِ . قَوْلُهُ ﴿الْغَائِهَا﴾ أَيْ أَبْطَالَ عَمَلَهَا وَهُوَ الْغَالِبُ لِقَوَاتِ بَعْضِ وَجْهِهِ مُشَابِهَتِهَا مَعَ الْفِعْلِ فَتَفْتَحُ الْآخَرُ كَوْنَهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ كَمَا يَجُوزُ أَعْمَالُهَا عَلَى مَا هُوَ الْأَصْلُ وَلِهَذَا لَمْ يَذْكُرْهُ صَرِيحاً وَاللَّامُ عَلَى كَلَالَةِ التَّقْدِيرِ يَنْ لَازِمٌ لَهَا مَا فِي الْإِلْغَاءِ فَلْيُفَرِّقْ بَيْنَ الْمُخَفَّفَةِ وَالنَّافِيَةِ فِي مِثْلِ "أَنْ زَيْدًا قَانِمًا" وَ"أَنْ زَيْدًا لِقَانِمًا" وَامَّا فِي الْأَعْمَالِ فَلَطَرُ الدَّالِّ بِأَنَّ كَثِيرًا مِنْ الْأَسْمَاءِ لَا يَظْهَرُ فِيهِ أَعْرَابٌ لَفْظِي لَكِنْ أَعْرَابُهُ تَقْدِيرِيًّا أَوْ لَكُونُهُ مَبْنِيًّا وَهَذَا خِلَافُ مَذْهَبِ سَيُوبَةَ وَسَائِرِ النَّحَاةِ فَانْهَمُ قَالُوا عِنْدَ الْأَعْمَالِ لَا يَلْزِمُهَا اللَّامُ لِحَصُولِ الْفَرْقِ بِالْعَمَلِ . قَوْلُهُ ﴿دُخُولُهَا﴾ أَيْ دُخُولُ الْمُخَفَّفَةِ . قَوْلُهُ ﴿أَفْعَالُ الْمُبْتَدَأِ﴾ أَيْ مِنْ الْأَفْعَالِ الَّتِي هِيَ مِنْ دَوَاخِلِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ لَا غَيْرَ مِثْلَ كَانَ وَظَنَّ لَا نِ الْأَصْلُ دُخُولُهَا عَلَيْهَا فَادَّافَاتُ ذَلِكَ اشْتَرَطَ أَنْ لَا يَفُوتَ دُخُولُهَا عَلَى مَا يَقْتَضِي الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرَ رِغَايَةً لِلْأَصْلِ بِحَسَبِ الْإِمَّاكُنِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى "وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً" . قَوْلُهُ ﴿فِي التَّعْمِيمِ﴾ أَيْ فِي تَعْمِيمِ الدُّخُولِ وَعَدَمِ تَخْصِيصِهِ بِدَوَاخِلِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ لَا فِي أَصْلِ الدُّخُولِ عَلَى الْفِعْلِ فَانْهُ

وَلَكِنْ كَذَلِكَ وَلِذَلِكَ دَخَلَتْ اللَّامُ مَعَ الْمَكْسُورَةِ دُونَهَا عَلَى الْخَبَرِ أَوْ الْأَسْمَاءِ إِذَا فَصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا أَوْ عَلَى مَا بَيْنَهُمَا وَفِي لَكِنْ ضَعِيفٌ وَتُخَفِّفُ الْمَكْسُورَةَ فَيَلْزِمُهَا اللَّامُ وَيَجُوزُ الْغَائِهَا وَيَجُوزُ دُخُولُهَا عَلَى فِعْلِ مِنْ أَفْعَالِ الْمُبْتَدَأِ خِلَافاً لِلْكُوفِيِّينَ فِي التَّعْمِيمِ وَتُخَفِّفُ الْمَفْتُوحَةَ فَتَعْمَلُ فِي ضَمِيرِ شَأْنٍ مُقَدَّرٍ فَتَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ مُطْلَقاً وَشَدَّ أَعْمَالُهَا فِي غَيْرِهِ

قَوْلُهُ ﴿لَكِنْ﴾ فِي جَوَازِ الْعَطْفِ فِي مَحَلِّ اسْمِهِ . قَوْلُهُ ﴿كَذَلِكَ﴾ أَيْ مِثْلُ إِنَّ لِأَنَّهُ لَا يَغْيِرُ مَعْنَى الْجُمْلَةِ عَمَّا كَانَتْ عَلَيْهِ قَبْلَ دُخُولِهِ فَانْ مَعْنَاهُ الْاسْتِدْرَاكُ وَهُوَ لَا يَنَافِي الْمَعْنَى الْأَصْلِيَّ كَمَا أَنَّهُ لَا يَنَافِيهِ التَّأْكِيدُ فِي جَوَازِ اعْتِبَارِ مَحَلِّ اسْمِهِ وَعَطْفُ شَيْءٍ عَلَيْهِ بِالرَّفْعِ مِثْلُ أَنَّ الْمَكْسُورَةَ كَمَا تَقُولُ "لَمْ يَخْرُجْ زَيْدٌ وَلَكِنْ عَمْرٌ أَخَارَجَ وَبَكَرَ" وَلَا يَجُوزُ فِي سَائِرِ الْحُرُوفِ الْمَشَبَّهَةِ بِالْفِعْلِ الْعَطْفُ عَلَى مَحَلِّ اسْمِهَا الْعَدَمُ بِقَاءِ الْمَعْنَى الْأَصْلِيَّ فِيهَا فَلَا يَعتبرُ مَحَلَّ اسْمِهَا . قَوْلُهُ ﴿مَعَ الْمَكْسُورَةِ﴾ أَيْ وَأَيْضاً لِأَجْلِ

مُتَّفِقٌ عَلَيْهِ مَتَمَسِّكِينَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ شَعْرٌ "تَاللَّهِ رَبِّكَ إِنْ قُلْتَ لَمْسَلِمًا ۖ وَجَبَتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ ۖ" وَهُوَ شَاذٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ . قَوْلُهُ ﴿فَتَعْمَلُ﴾ عِنْدَ التَّخْفِيفِ عَلَى سَبِيلِ الْوَجُوبِ . قَوْلُهُ ﴿فِي ضَمِيرِ شَأْنٍ مُقَدَّرٍ﴾ وَالسَّبَبُ فِي تَقْدِيرِهِ أَنَّ الْمَشَابَهَةَ الْمَفْتُوحَةَ بِالْفِعْلِ أَكْثَرُ مِنْ مِثَابَهَةِ الْمَكْسُورَةِ بِهِ وَأَعْمَالُ الْمَكْسُورَةِ بَعْدَ تَخْفِيفِهَا فِي سَعَةِ الْكَلَامِ وَاقِعٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى "وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لِيُؤْفِقْنَهُمْ" وَأَعْمَالُ الْمَفْتُوحَةِ بَعْدَ تَخْفِيفِهَا لَمْ يَقَعْ فِي سَعَةِ الْكَلَامِ وَيَلْزَمُ مِنْهُ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ تَرْجِيحُ الْأَضْعَفِ عَلَى الْأَقْوَى وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ فَقَدَرُوا ضَمِيرَ الشَّأْنِ فَتَكُونُ عَامِلَةً فِي الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ كَمَا كَانَتْ فِي الْأَصْلِ . قَوْلُهُ ﴿الْجُمْلَةِ﴾ الصَّالِحَةُ لِأَنَّ تَكُونُ مَفْسُورَةً بِضَمِيرِ الشَّأْنِ . قَوْلُهُ ﴿مُطْلَقاً﴾ أَيْ سِوَاءَ كَانَتْ اسْمِيَّةً أَوْ فِعْلِيَّةً وَدَاخِلَةً فَعَلَهَا عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ أَوْ غَيْرِ دَاخِلٍ . قَوْلُهُ ﴿غَيْرِهِ﴾ أَيْ فِي غَيْرِ ضَمِيرِ الشَّأْنِ .

منكم مَرْضَى. قوله ﴿سوف﴾ نحو كقول الشاعر شعر "وَأَعْلَمُ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قَدَّرَا". قوله ﴿قد﴾ نحو "يَعْلَمُ أَنْ قَدْ بَلَغُوا رَسَالَتِ رَبِّهِمْ". ولزوم هذه الأمور الثلاثة للفرق بين المتخفة وبين أن المصدرية الناصبة وليكون كالعوض من النون المحذوفة. قوله ﴿حرف النفي﴾ نحو "أَوْ لَا يَرُونَ أَنْ لَا يَزِجُ الْيَهُمُ" وليس لزوم حرف النفي إلا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فإنه لا يحصل بمجرد الفرق بين المتخفة والمصدرية فإنه يجتمع مع كل منهما فالفرق بينهما أمان حيث المعنى لأنه أن غنى به الاستقبال فهي المتخفة والألفي المصدرية وأمان حيث اللفظ لأنه أن كان الفعل المنفي منصوباً فهي المصدرية والألفي المتخفة. قوله ﴿للتشبيه﴾ أي لانشائه وهي حرف براسها على الصحيح حملاً على أحوالها ولأن الأصل عدم التركيب وذهب التخليل أنها مركبة من الكاف وإن المكسورة. قوله ﴿على الإفصح﴾ أي فتلغى عن العمل على الاستعمال الإفصح لخروجها عن

ويلزمها مع الفعل السّين أو سوف أو قد أو
حرف النّفى و كَبَّانَ لِلتَّشْبِيهِ وَ تَخَفَّفَ فَتَلْغَى
عَلَى الْإِفْصَحِ وَلَكِنَّ لِلْإِسْتِدْرَاكِ تَتَوَسَّطُ بَيْنَ
كَلَامَيْنِ مُتَغَايِرَيْنِ مَعْنَى وَ تَخَفَّفَ فَتَلْغَى وَ يَجُوزُ
مَعَهَا الْوَاوُ وَ لَيْتَ لِلتَّمْنَى وَ أَجَازَ الْفَرَاءَ لَيْتَ
زَيْدًا قَائِمًا وَ لَعَلَّ لِلتَّرَجَّى وَ شَذَّ الْجَرَّ بِهَا
الْحُرُوفُ الْعَاطِفَةُ وَ هِيَ الْوَاوُ وَ الْفَاءُ وَ ثَمَّ وَ
حَتَّى وَ أَوْ وَ إِمَّا وَ أَمْ وَ لَا وَ بَلَّ وَ لَكِنَّ فَالْأَرْبَعَةُ
الْأَوَّلُ لِلْجَمْعِ فَالْوَاوُ لِلْجَمْعِ مُطْلَقًا لِاتِّرْتِيبِ
فِيهَا وَ الْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ وَ ثَمَّ مِثْلُهَا بِمَهْلَةٍ وَ حَتَّى

قوله ﴿يلزمها مع الفعل﴾ أي يلزم المفتوحة المتخفة حال كونها مقرونة مع الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف. قوله ﴿السين﴾ نحو "عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ"

المشابهة لفوات فتحة الآخر واذالم تعملها لفظاً ففيها ضمير
شان مقدر عندهم كما في أن المتخفة. قوله ﴿للاستدراك﴾ ومعنى الاستدراك رفع توهم
يتولد من الكلام المتقدم. قوله ﴿متغايرين﴾ نفيًا وإثباتًا
نأ. قوله ﴿معنى﴾ أي تغايرًا معنويًا والضروري
هو المعنوي ولذا اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو
"جاءني زيد لكن عمر أعمى" وقد لا يكون نحو
"زيد حاضر لكن عمر أغائب". قوله ﴿فتلغى﴾ أي
عن العمل لخروجها عن المشابهة واشتبهت العاطفة
لفظًا ومعنى فاجريت مجراها. قوله ﴿معها﴾ مشددة
أو مخففة. قوله ﴿الواو﴾ وهي أمان المعطف الجملة على
الجملة وأما اعتراضية. قوله ﴿للتمني﴾ أي لانشائه
فتدخل على الممكن نحو "ليت زيدًا قائمًا" وعلى
المستحيل نحو "ليت الشباب يعود". قوله ﴿ليت﴾
زيدًا قائمًا ﴿ينصب المعمولين بناءً على أن ليت للتمني
فكانه قيل "أَتَمَنَّى زَيْدًا قَائِمًا" فالجزآن منصوبان على
المفعولية. قوله ﴿للترجي﴾ أي لانشائه ولا تدخل
على المستحيل ومعناه توقع أمر مرجو أو مخوف كقوله
تعالى "لعلكم تفلحون" و "لعل الساعة قريب" والغالب

هو الأول. قوله ﴿شذ الجربها﴾ كما جاء في اللغة العقبية. قوله ﴿العاطفة﴾ المعطف في اللغة الإمالة ولما كانت هذه الحروف تميل
المعطوف إلى المعطوف عليه سميت عاطفة. قوله ﴿للجمع﴾ أعم من أن يكون مطلقاً أو مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا أن لا يكون لأحد
الشيئين أو الأشياء كما كانت "أو" و "إما" وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان أو مكان فقولك "جاءني زيد
وعمر وأدفع عمرو أو ثم عمرو" أي حصل الفعل من كليهما لا من أحدهما دون الآخر. قوله ﴿لا ترتيب فيها﴾ هذا بيان لاطلاقها أي لا ترتيب
فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى أنه لا يفهم هذا الترتيب منها وجوداً أو عدماً. قوله ﴿للترتيب﴾ بغير مهلة. قوله ﴿بمهلة﴾

وتراخ.

قوله ﴿ليفيد﴾ أى العطف بها. قوله ﴿قوة﴾ فى المعطوف. قوله ﴿ضعفا﴾ فيه أى ليدل عليهما حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كأنه غيره فصلح لأن يجعل غاية وانتهاء للفعل المصلى بالكل ودل انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو "مات الناس حتى الانبياء" و"قدم الحاج حتى المشاة". قوله ﴿لاحد الامرين﴾ أى لدلالة على احد الامرين او الامور. قوله ﴿مبهما﴾ أى حال كون ذلك الاحدهما أى غير معين عند المتكلم. قوله ﴿لهمزة الاستفهام﴾ أى هي مستعملة بدونها. قوله ﴿يليهما﴾ أى يذكر بعدهما بلا فاصلة. قوله ﴿الآخر الهمزة﴾ أى والمسوى الآخر يلى همزة الاستفهام. قوله ﴿من ثم﴾ أى ولاجل ان ام المصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين. قوله ﴿ارأيت زيدا ام عمرا﴾ فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان

ولى ام لكن الآخر لم يلى الهمزة. قوله ﴿من ثم﴾ أى وايضا من اجل ما ذكر بعينه. قوله ﴿جوابها﴾ أى جواب ام المصلة. قوله ﴿بالتعيين﴾ أى بتعيين احد الامرين عنه. قوله ﴿دون نعم او لا﴾ لانهما لا يغنيان التعيين بخلاف او اما مع الهمزة كما اذا قلت "اجاء ك زيدا وعمرو؟" و"اجاء ك اما زيدا ام عمرو؟" فانه يصح جوابهما بلا ونعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاء ك او لا. قوله ﴿كبل﴾ فى الاضراب عن الاول. قوله ﴿الهمزة﴾ أى مثل الهمزة للشك فى الثانى. قوله ﴿مثل انها لا بل ام شاء﴾ أى الواقع قبلها اما خبر مثل انها الخ أى ان القطعية التى اراها لا بل وهى جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت فى انها شاء او شىء آخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاء أى بل اهى شاء واما استفهام كما تقول "ازيد عندك ام عمرو؟" أى بل عمرو حين تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثانى. قوله ﴿لازمة مع اما﴾ أى غير مستعملة الامعها يعنى اذا عطف شىء على آخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه او لا باما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو "جاء نى اما زيد واما عمرو" ليعلم من اول الاثران الكلام مبنى على الشك. قوله ﴿مع او﴾ يعنى اذا عطف شىء على آخر باو يجوز ان يصدر

مثلها و معطوفها جزء من متبوعه ليفيد قوة او ضعفاً وأَوْ وِإِمَّا وِأَمْ لاحد الامرين مبهماً وَاَمِ المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين و مِنْ ثُمَّ لم يجز أَرَأَيْتَ زَيْدًا أَمْ عَمْرَأَ وِ مِنْ ثُمَّ كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا و المنقطعة كَبَلْ و الهمزة مثل إِنَّهَا لَا بِلْ أَمْ شَاءَ وِ إِمَّا قبل المعطوف عليه لازمة مع إِمَّا جائزة مع أَوْ و لَا وِ بَلْ وَلَكِنْ لاحدهما معينا و لكن لازمة للنفى

قوله ﴿مثلها﴾ أى مثل ثم فى الترتيب بمهلة غير ان المهلة فى حتى اقل منها فى ثم فهى متوسطة بين الفاء التى لامهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة. قوله ﴿معطوفها﴾ أى المعطوف بخفى بحسب ما اقتضاه وضعا. قوله ﴿جزء﴾ قوى او ضعيف من حيث انه قوى او ضعيف. قوله ﴿من متبوعه﴾ أى متبوع معطوفها.

المعطوف عليه باما نحو "جاء نى اما زيد وعمرو" قوله ﴿معينا﴾ أى لنسبة الحكم الى احد من الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة للنفى الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو "جاء نى زيد وعمرو" وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو "جاء نى زيد بل عمرو" أى بل جاء نى عمرو. قوله ﴿لازمة للنفى﴾ أى غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهى نقضة لافكون لاجاب ما تنفى عن الاول فتكون لازمة لنفى الحكم عن الاول نحو "ما قام زيد لكن عمرو" أى قام عمرو وان كانت لعطف الجملة على الجملة فهى نظيرة بل فى مجيئها بعد النفى والاثبات فبعد النفى لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفى ما بعدها نحو "جاء نى زيد لكن عمرو قد جاء" فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفى.

قوله ﴿الاولا واماوها﴾ يصلح بها الجمل كلها حتى لا يغل المخطاط عن شيء مما يلقى المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو
 "الاولى بقلتم" و "ماز يذلقتم" و "ماز يذلقتم" وتدخل "ها" خاصة من المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغل المخطاط عن المشار اليه نحو
 "مذا" قوله ﴿اعمها﴾ استعمالاً لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد . قوله ﴿للقريب﴾ وكأنه اراد بالقريب ما عدا البعيد فدخل فيه
 المتوسط ايضاً . قوله ﴿مقررة لما سبقها﴾ اي محقة لمضمونه استغناءً كان او غير انهي في جواب "اقام زيد؟" بمعنى قام زيد في جواب
 "الم يقيم زيد؟" بمعنى لم يقيم زيد . قوله ﴿بايجاب النفي﴾ يعني تنقض النفي المقدم ونجعله ايجاباً سواء كان ذلك النفي مجرداً عن
 الاستفهام نحو بلى في جواب من قال "ما قام زيد" اي قد قام او مقروناً به في اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى "الست بربكم
 قالوا بلى" اي بلى انت ربنا . قوله ﴿بعدا الاستفهام﴾

حروف التنبيه الّا واماوها حروف النداء يا
 اعمها وايا وهيا للبعد واي والهمزة للقريب
 حروف الايجاب نعم وبلى واي و اجل و
 جيروان فنعم مقررة لما سبقها و بلى مختصة
 بايجاب النفي و اي للاثبات بعد الاستفهام و
 يلزمها القسم و اجل و جيروان تصديق للمخبر
 حروف الزيادة ان و ان و ما و لا و من و الباء
 واللام فان مع ما النافية و قلت مع ما المصدرية
 ولما و ان مع لما و بين لو و القسم و قلت مع
 الكاف و ما مع اذا و متي و اي و اين و ان شرطاً
 و بعض حروف الجر و قلت مع المضاف

لذلك في غلبة استعمالها مسبوقاً بالاستفهام . قوله
 ﴿يلزمها القسم﴾ اي لا تستعمل الامع القسم نحو
 "اي والله" ومن غير ذكر فعل القسم فلا يقال "أقسمت اي
 بربتي" . قوله ﴿تصديق للمخبر﴾ كقولك "اجل
 وجيروان" في الجواب للمخبر الذي قال "قد اتاك زيد"
 اي قد اتى . قوله ﴿حروف الزيادة﴾ وانما سميت
 هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لانها لا تقع الا زائدة
 ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يخل
 لانها لا فائدة لها اصلاً فان لها فوائد في كلام العرب امامعنوية
 واما الفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كما في من الاستغراقية
 والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ
 وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيناً
 لاستقامة وزن الشعر او الحسن السجع او غير ذلك
 ولا يجوز خلوها من الفائدةين معاً ولا تعدت عبثاً ولا يجوز
 ذلك في كلام الفصحاء لاسيما في كلام الباري تعالى
 سبحانه . قوله ﴿مع ما النافية﴾ اي تزداد مع ما النافية
 كثيراً لتأكيد النفي نحو "ما ان رأيت زيدا" اي ما رايت زيدا
 قوله ﴿قلت مع ما المصدرية﴾ اي قلت زيادة ان
 مع ما المصدرية نحو "انتظري ما ان جلس القاضي" اي مدة

جلوسه . قوله ﴿لما﴾ اي قلت زيادتها ايضاً مع لما نحو "لما ان قام زيد قمّت" . قوله ﴿ان مع لما﴾ اي تزداد ان بفتح الهمزة وسكون النون
 مع لما كثيراً نحو "لما ان جاء البشير" . قوله ﴿بين لو و القسم﴾ اي تزداد بين لو و القسم المتقدم عليه نحو "والله ان لو قام زيد قمّت" . قوله
 ﴿قلت مع الكاف﴾ نحو "كان ظبيّة تفتّو الى ناجر السلم" . قوله ﴿ما مع اذا﴾ اي تزداد ما مع اذا نحو "اذا مات خرج اخرج" . قوله
 ﴿متي و اي و اين و ان﴾ اي تزداد مع ايضاً مع نحو "متي ما ذهب اذهب" و "ايما تدعو الله الاسماء الحسنى" و "اين ما تجلس اجلس" و "اينما
 ترين من البشير احداً" . قوله ﴿شرطاً﴾ اي حال يكون تلك المذكورات مع ما أدوات الشرط . قوله ﴿بعض حروف الجر﴾ نحو
 "فبما رحمة من الله انت لهنّ" . قوله ﴿قلت مع المضاف﴾ غضبت من غير ما جرم .

زيادتها . قوله ﴿مع المضاف﴾ كقوله ع "في يبر لا خور سري وما خور" اي في يبر حور والصور الهلكة جمع حائر اي هالك من حار اي هلك . قوله ﴿تقدم ذكرها﴾ مشتملاً على ذكر مواضع زيادتها الحاجة الى تكرارها . قوله ﴿اي﴾ فهي تفسر كل مبهم من المفرد نحو "جاءني زيد اي ابو عبد الله" والجملة كما تقول "قطع رزقه اي مات" . قوله ﴿في معنى القول﴾ اي بفعل مقرر في معنى القول تقرر المظروف في الظرف غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الامفعول لا مقدر اللفظ غير صريح القول مؤد معناه نحو قوله تعالى "وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ" فقوله يا ابراهيم تفسر لمفعول نادينه المقدر اي نادينه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم . قوله ﴿للفعلية﴾ اي تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانها في تاويل المصدر نحو قوله تعالى "وَصَافَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ" اي برُحبتها وهو السعة ونحو قولك "اعجبني ان خرجت" اي خروجه . قوله ﴿للاسمية﴾ اي

للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما ومعنى كونها للاسمية انها تعمل في جزئها وتعملها في تاويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو "اعجبني ان قائم" اي قيامك . قوله ﴿صدر الكلام﴾ لدلائلها على احد انواع الكلام فتصدر لتدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع . قوله ﴿لفظاً﴾ نحو "هلا ضربت زيداً" و "هلا تضرب زيداً" . قوله ﴿تقدير﴾ نحو "هلا زيد ضربته" و "هلا زيد تضربه" واعلم ان معناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحث على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيراً في يوم الخطاب على انه ترك في الماضي شيئاً يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات . قوله ﴿حرف التوقع﴾ والتقريب سميت بهما لمجهيها هما فان هذه الحرف اذا دخلت على الماضي والمضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقفاً للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه فيها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق والتقريب من غير توقع

ولا مع الواو بعد النفي و ان المصدرية و قلت قبل اقسام و شذت مع المضاف ومن والباء واللام تقدم ذكرها حرفا للتفسير اي وان فان مختصة بما في معنى القول حروف المصدر ما وان وان فالاولان للفعلية وان للاسمية حروف التحضيض هلا والا ولولا ولوما لها صدر الكلام ويلزمها الفعل لفظاً او تقديرأ حرف التوقع قد وهي في المضارع للتقليل حرف الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام تقول ازيد قائم واقام زيد وكذلك هل

قوله ﴿لامع الواو بعد النفي﴾ اي كلمة "لا" تتراد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظاً نحو "ما جاءني زيد ولا عمرو" او معنى نحو "غير المقضوب عليهم ولا الضالين" . قوله ﴿ان المصدرية﴾ نحو قوله تعالى "ما منعك ان لا تسجد اذا امرتك" اي ان تسجد . قوله ﴿قلت قبل اقسام﴾ نحو "لا اقسم بيوم القيمة" . قوله ﴿شذت﴾ اي

كما تقول "قد ركب زيد" لمن لم يتوقع ركوبه . قوله ﴿المضارع﴾ المجرد عن ناصب وجازم والسين والسوف . قوله ﴿للتقليل﴾ اي يضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو "ان الكلوب قد يصدق" وقد تستعمل للتحقيق مجرداً عن معنى التقليل نحو "قد نرى ثقل وجهك في السماء" ويجوز الفصل بينهما وبين الفعل بالقسم نحو "قد والله احسنت" . قوله ﴿صدر الكلام﴾ لا يتقدمها في حيزهما لدلائلها على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية . قوله ﴿كذلك هل﴾ الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسماً أو فعلاً بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فاعل نحو "هل زيد قام" الاعلى الشلوذ لان اصلها ان تكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى "هل اتى على الانسان" اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال فان رأت فعلاً في حيزها تذكرت عهداً بالحمى .

استعمال الهمزة للآيات ما دخلت عليه على وجه الإنكار دون "هل تضرب زيداً؟" لأن المستفهم منه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقبة لأن أصله "ترضى بضربك زيداً؟" وهو غير مستحسن منك "وهل تضرب في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فياتها قوية فيه . قوله ﴿أزيد عندك أم عمرو﴾ يجعل الهمزة معادلة لام المعصلة فانه لما قصد الاستفهام عن احدا لا من تعدد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي الأصل في باب الاستفهام والاقوى فيه السب واليق ونفع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم منه في صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها لا تضرب عن السؤال الاول واستيفاء سوال آخر بام المقبرة بالهمزة فان قولك "هل زيد عندك ام عمرو" في تقدير هل عندك عمرو . قوله ﴿عكسه﴾ يعني للماضى وان بادعمال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها . قوله ﴿لفظاً﴾ كما مر في

والهمزة اعم تصرفاً تقول أزيداً ضربت و أتضرب
زيداً و هو أخوك و أزيد عندك أم عمرو و أثم
إذا ما وقع و أفمن كان و أو من كان حروف
الشرط إن ولو و أمّا لها صدر الكلام فإن
للاستقبال و ان دخل على الماضى ولو عكسه و
تزامن الفعل لفظاً او تقديرأ و من ثم قيل لو أنك
با لفتح لانه فاعل و انطلقت بالفعل موضع منطلق
ليكون كالعوض فان كان جامداً جاز لتعذره و اذا
تقدم القسم أول الكلام على الشرط لزمه الماضى
لفظاً او معنى فيطابق و كان الجواب للقسم لفظاً

قوله ﴿اعم تصرفاً﴾ اى التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالها
اكثر من التصرف في هل . قوله ﴿أزيد اضربت﴾ بادخال همزة على الاسم مع
وجود الفعل بخلاف "هل زيد اضربت؟" . قوله ﴿أتضرب زيداً و هو أخوك﴾

الأمثلة . قوله ﴿تقدير﴾ نحو قوله تعالى "وإن أحد من
المؤمنين استجارك" و "لو أنتم تملكون" اى وان
استجارك احد ولو تملكون انتم فاحلوا انتم مرفوعان بينهما
فاعلان الفعلين محذوفين بفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما
انتم فلانه كان ضمير أمستراً لما حذف الفعل صار منفصلاً
بارزاً وليس تأكيداً لفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل
والفاعل ابعدين حذف الفعل وحده . قوله ﴿من ثم﴾ اى
ومن اجل لزوم الفعل بعدهما . قوله ﴿قيل لو﴾ اى
بعد لو المحذوف فعلها . قوله ﴿لانه فاعل﴾ اى لان
"أن" مع معموليه فاعل للفعل المقدّر بعد لو والصالح
للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة . قوله ﴿انطلقت
الفعل﴾ اى ومن ثم قيل لو أنك انطلقت بصيغة الفعل .
قوله ﴿موضع منطلق﴾ اى في موضع يليق ان يقع فيه
منطلق لان الاصل في خبر ان هو الافراد . قوله
﴿ليكون﴾ الفعل المذكور موضع اسم الفاعل . قوله
﴿كالعوض﴾ من الفعل المحذوف فيقال "لو أنك
انطلقت" ولا يقال "لو أنك منطلق" واما قال كالعوض لان
الفعل المقدر لا بدله من مفسر وان لكونها دالة على معنى
التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض
عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبر اعوض عنه من حيث
اللفظ فليس شىء منهما عوضاً حقيقياً عن الفعل المقدر بل
كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقاً يمكن اشتقاق الفعل من

مصدره . قوله ﴿جامداً﴾ لا يمكن اشتقاق الفعل منه . قوله ﴿جاز﴾ وقوع ذلك الاسم الجامد خيراً . قوله ﴿لتعذره﴾ اى تعذر وقوع
الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى "ولو أن مالى الأرض من شجرة اقلام" فان الاقلام ليس مشتقاً بوضع فعله في موضعه . قوله ﴿أول الكلام﴾ اى
في اول زمان التكلم بالكلام فيصح ترك "فى" لكونه ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط . قوله ﴿على الشرط﴾ متعلق
بقدم . قوله ﴿لزمه الماضى﴾ اى لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضياً . قوله ﴿لفظاً او معنى﴾ ليكون على وجه لا تعمل فيه
ادوات الشرط . قوله ﴿فيطابق﴾ اى شرط الجواب حيث يظل عمل ادوات الشرط فيه اى في الجواب . قوله ﴿لفظاً﴾ اى لفظاً لا للقسم
والشرط جميعاً لانه يلزم ان يكون مجزوماً وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطاً بالشرط .

قوله ﴿إِنْ يَلْفِي﴾ القسم ويعبر الشرط ويحمل ان يكون المعنى "جازان يعتبر الشرط ويلف القسم وان يلفي الشرط ويعبر القسم". قوله ﴿كَالْفَلْظِ﴾ أى كالملفظ به أو مقدره كملفوظه فى صدر الكلام فلزم فى الشرط الذى بعده المعنى وكان الجواب للقسم. قوله ﴿لَنْ أَخْرَجُوا إِلَّا يَخْرُجُونَ﴾ أى والله لن يخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون أولى به أى "لا يخرجوا". قوله ﴿إِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ﴾ أى والله إن أطعتموهم أنكم لن تخرجوا فالشرط ماض وانكم لم تخرجوا جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء الشرط يجب فيها الفاء. قوله ﴿لِلتَّفْصِيلِ﴾ أى لتفصيل ما أجمله المتكلم فى الذكر نحو "جاء اخوتك اما يزيدا كرمه واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه" او اجمله فى الذهن ويكون معلوماً للمخاطب بواسطة

القرائن والحكم بان كلمة اما للشرط للزوم الفاء فى جوابها وسبب الاول للثانى. قوله ﴿فَعَلَهَا﴾ الذى هو الشرط. قوله ﴿بَيْنَهَا﴾ أى بين اما. قوله ﴿فَإِنَّمَا﴾ الواضحة فى جزائها. قوله ﴿حِيزَهَا﴾ أى حيز فائها او حيز اما لان حيز الفاء ايضاً حيزها سواء كان ذلك الخبر مبتدأ نحو "اما زيد فمطلق" او معمولها وقع بعد الفاء نحو "اما يوم الجمعة فزيد مطلق". قوله ﴿مُطْلَقاً﴾ أى تعويضاً مطلقاً غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه. قوله ﴿قِيلَ﴾ والقائل المبرد. قوله ﴿هُوَ﴾ أى ما وقع بينهما وبين فائها. قوله ﴿المحذوف﴾ أى الشرط المحذوف. قوله ﴿مُطْلَقاً﴾ أى معمولية مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه. قوله ﴿مِثْلَ... مُنْطَلِقٍ﴾ فان تقديره على المذهب الاول "مهما يكن من شئ فزيد منطلق يوم الجمعة" حذف فعل الشرط الذى هو "يكن من شئ" وقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لتلازم توالى حرفى الشرط والجزء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق لما ترى واما على المذهب الثانى فتقديره "مهما يكن من شئ يوم الجمعة فزيد منطلق" فيوم الجمعة معمول الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاماً خاصة جواز التقديم اصلاً. قوله

مثل وَاللَّهِ إِنْ أَتَيْتَنِى اَوْ لَمْ تَأْتِنِى لَا كُرْمُتْكَ وَاِنْ تَوَسَّطَ بِتَقْدِيمِ الشَّرْطِ اَوْ غَيْرِهِ جَازَانِ يَعْتَبَرُ وَاِنْ يَلْفِي كَقَوْلِكَ اَنَا وَاللَّهِ إِنْ تَأْتِنِى اَتِيكَ وَاِنْ اَتَيْتَنِى وَاللَّهِ لَا تِيْنِكَ وِتْقْدِيرِ الْقِسْمِ كَالْفَلْظِ مِثْلَ لَنْ اُخْرِجُوا اِلَّا يَخْرُجُونَ وَاِنْ اَطَعْتُمُوهُمْ وَاَمَّا لِلتَّفْصِيلِ وَالتَّزْمِ حَذْفِ فَعْلَهَا وَغَوْضِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ فَائِهَا جِزْءٍ مِمَّا فِى حِيزِهَا مُطْلَقاً وَقِيلَ هُوَ مَعْمُولُ الْمُحْذَوْفِ مُطْلَقاً مِثْلَ اَمَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ وَقِيلَ اِنْ كَانَ جَائِزَ التَّقْدِيمِ فَمِنْ الْاَوَّلِ وَالْاٰخِرِ فَمِنْ الثَّانِى حَرْفُ الرَّدِّعِ كَلًّا وَقَدْ جَاءَ بِمَعْنَى حَقًّا

قوله ﴿وَاللَّهِ إِنْ أَتَيْتَنِى﴾ مثال للماضى لفظاً. قوله ﴿لَمْ تَأْتِنِى﴾ مثال للماضى معنى. قوله ﴿إِنْ تَوَسَّطَ﴾ أى القسم بين اجزاء الكلام. قوله ﴿غَيْرِهِ﴾ أى تقديم غير الشرط. قوله ﴿إِنْ يَعْتَبَرُ﴾ القسم ويلفى الشرط.

﴿قِيلَ﴾ والقائل المازنى. قوله ﴿إِنْ كَانَ﴾ ما يتوسط بين اما وفائها. قوله ﴿جائز التقديم﴾ على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور. قوله ﴿فَمِنْ الْاَوَّلِ﴾ أى فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء. قوله ﴿وَالْاٰخِرِ﴾ وان لم يكن جائز التقديم. قوله ﴿فَمِنْ الثَّانِىِ﴾ أى فمن قبيل القسم الثانى وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف.... واعلم ان هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوباً واما اذا كان مرفوعاً نحو "اما زيد فمطلق" فتقديره على المذهب الاول "مهما يكن من شئ فزيد منطلق" وعلى المذهب الثانى "مهما يكن زيد فمطلق". قوله ﴿كَلًّا﴾ الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص "فلان يفضبك" فيقول "كلا" ردعاً لك أى ليس الامر كما تقول. قوله ﴿بِمَعْنَى حَقًّا﴾ والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى "كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ".

لأنهما كالحرف الآخر مما تلحقانه. قوله ﴿فان كان﴾ أى المسند اليه اسماً. قوله ﴿غير حقيقى﴾ أى غير مؤنث حقيقى. قوله ﴿فمخير﴾ أى فالت مخير بين المعاني ثاء الثالث وبين علمه. قوله ﴿الجمعين﴾ أى جمعى المذكور والمؤنث فى مثل "قلما الزيدان" و "قلما الزيدون" و "لمن النساء". قوله ﴿فضعيف﴾ لعدم اجتماعها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التثنية لان تقيده قد يكون عينياً أو سماعياً وعلامة التثنية والجمع. فالحال ظاهر و غايه الظهور وإذا لحقت على ضعفها ليست بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة بل هى حروف أتى بهاللدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كناء الثالث. قوله ﴿نون ساكنة﴾ أى بنا تها فلا تضرها الحركة المطروحة مثل "غاذن الأولى". قوله ﴿حركة الاخر﴾ أى آخر الكلمة فان هذه او آخر تلك الكلمات لا توابع حركات او اخرها. قوله ﴿للتمكن﴾ وهو ما يدل على امكنية الكلمة أى كون

تاء التانيث الساكنة تلحق الماضى لتانيث

المسند اليه فان كان ظاهراً غير حقيقى

فمخير و اما الحاق علامة التثنية واجمعين

فضعيف التنوين نون ساكنة تتبع حركة الاخر

للتاكيد الفعل وهو للتمكن والتكثير والعوض

والمقابلة والترنم ويحذف من العلم موصوفاً

بابن مضافاً الى علم اخر نون التاكيد خفيفة

ساكنة و مشددة مفتوحة مع غير الالف تختص

بالفعل المستقبل فى الامر والنهى والاستفهام

قوله ﴿تلحق...﴾ لتكون من اول الامر. قوله ﴿لتانيث المسند اليه﴾ أى علامة لتانيث المسند اليه فاعلاً كان او مفعول مالم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فتبة من اول الامر يسكون هذه على بناء ما لحقت به بحركة تلك على اعراب ما ولىته

﴿موصوفاً﴾ أى حال كونه موصوفاً. قوله ﴿مضافاً﴾ أى حال كون الابن مضافاً. قوله ﴿الى علم اخر﴾ نحو "جاءنى زيدبن

عمرو" وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والاخر مضاف اليه له فيطلب التخفيف لفظاً يحذف التنوين من موصوفه. قوله ﴿ساكنة﴾ لانها مبنية والاصل فى البناء السكون. قوله ﴿مفتوحة﴾ لثقلها وخفة الفتح. قوله ﴿غير الالف﴾ أى غير الف التثنية نحو

"اضربان" و الف الجمع أى الالف الفاصل بين نون جمع المديث المشددة نحو "اضربان" فانه تكسر معها لشيها فيهما بنون التثنية. قوله ﴿فى الامر﴾ أى الكائن فى ضمن الامر نحو "اضربين" بالتخفيف و "اضربين" بالتشديد. قوله ﴿النهى﴾ نحو "لا تضربين". قوله ﴿الاستفهام﴾ نحو "هل تضربين".

قوله ﴿للتمكن﴾ وهو ما يدل على امكنية الكلمة أى كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعبرين فى منع الصرف وحينئذ لا يتصور معناه فى غير المنصرف. قوله ﴿التكثير﴾ وهو الفارق بين المعرفة والتكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو "صه" أى "أسكت سكوتاً

فى وقت ما". قوله ﴿العوض﴾ وهو ما لحق الاسم عوضاً عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة كيومئذ

أى "يوم اذا كان كذا" فاليوم مضاف الى اخو اذا كانت مضافة الى الجملة التى كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضاً عن الجملة لئلا تبقى الكلمة ناقصة.

قوله ﴿المقابلة﴾ وهو ما يقابل نون جمع المذكور السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة فى جمع المذكور السالم ولم يوجد فيه ما يقابل النون فى ذلك فزيد التنوين فى آخره ليقابله. قوله ﴿الترنم﴾ وهو ما لحق آخر الايات والمصاريح لتحسين الانشاء ولانه حرف يسهل به ترديد الصوت فى الخيشوم كما فى قول الشاعر شعر "أَقْلَى اللُّؤْمِ غَاذِلٌ وَالْعَيْنَانِ مُرٌّ وَقَوْلِيْ إِنْ أَصْبَحْتُ لَقَدْ أَصَابَتْ" واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعاً بآراء معنى من المعانى بل هو موضوع لغرض الترنم لان معناها الترنم ففى عد الترنم من اقسام الحروف التى هى من اقسام الكلمة المعبر فيها الوضع تساهل وتسامح. قوله ﴿يحذف﴾ أى التنوين وجوباً. قوله ﴿موصوفاً﴾ أى حال كونه موصوفاً. قوله ﴿مضافاً﴾ أى حال كون الابن مضافاً. قوله ﴿الى علم اخر﴾ نحو "جاءنى زيدبن عمرو" وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والاخر مضاف اليه له فيطلب التخفيف لفظاً يحذف التنوين من موصوفه. قوله ﴿ساكنة﴾ لانها مبنية والاصل فى البناء السكون. قوله ﴿مفتوحة﴾ لثقلها وخفة الفتح. قوله ﴿غير الالف﴾ أى غير الف التثنية نحو "اضربان" و الف الجمع أى الالف الفاصل بين نون جمع المديث المشددة نحو "اضربان" فانه تكسر معها لشيها فيهما بنون التثنية. قوله ﴿فى الامر﴾ أى الكائن فى ضمن الامر نحو "اضربين" بالتخفيف و "اضربين" بالتشديد. قوله ﴿النهى﴾ نحو "لا تضربين". قوله ﴿الاستفهام﴾ نحو "هل تضربين".

قوله ﴿مُثَبَّتِ الْقِسْمُ﴾ أى فى جوابه المثبت لان القسم محل التاكيد فكذلك هو ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكد به وهو النون بعد صلاحية له وفى قوله "لزم" اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيهما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز . قوله ﴿أَمَّا تَفْعَلَنَّ﴾ أى الشرط المؤكد حرفه بما قبله إما أكدوا الحرف قصدوا تأكيد الفعل أيضاً لئلا ينقض المقصود من غيره . قوله ﴿مَا قَبْلُهَا﴾ أى ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة . قوله ﴿ضَمِيرُ الْمَذْكُورِينَ﴾ وهو الواو . قوله ﴿مُضْمُومٌ﴾ ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط فى التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان فى كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى اول الفعل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط فى التقاء الساكنين ما ذكر . قوله ﴿مَعَ الْمُخَاطَبَةِ﴾ أى مع الضمير المخاطبة وهو الياء . قوله ﴿مَكْسُورٌ﴾ ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين اول الفعل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة . قوله ﴿فِي مَا عَدَا ذَلِكَ﴾ أى وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكورين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكور غالباً كان او مخاطباً والمؤنث الغائبة . قوله ﴿مَفْتُوحٌ﴾ طلباً للخفة وطهران ما عدا ذلك المذكور يشتمل التثنية وجمع المؤنث وحكما غير ما ذكر . قوله ﴿أَضْرِبَانِ﴾ واضربانان أى قوله هذا بمنزلة الاستثناء عنه فقول فى المثنى "اضربان" بالبات الالف لتلايشته بالواحد و"اضربانان" فى جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لتلاي جمع لث نونات متواليات . قوله ﴿لَا تَدْخُلُهُمَا الْخَفِيفَةُ﴾ للزوم التقاء الساكنين على غير حده . قوله ﴿خِلَافاً لِيُونُسَ﴾ فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغضراً كما فى الوقف وليس بمرضى عند الاكثرين . قوله ﴿هُمَا﴾ أى النون الثقيلة والخفيفة . قوله ﴿فِي غَيْرِهِمَا﴾ أى غير التثنية وجمع المؤنث . قوله ﴿مَعَ الضَّمِيرِ الْبَارِزِ﴾ أى واو جمع المذكور وياء المخاطبة . قوله ﴿كَالْمَنْفَصِلِ﴾ أى كالكلمة المنفصلة يعنى يجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين معاملة مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضمّاً وكسراً . قوله ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ﴾ أى الضمير البارز وهو فى الواحد

والتَّمَنَّى والعَرَضُ والقِسْمُ وَقَلَّتْ فِي النَّفْيِ وَلَزِمَتْ فِي مَثَبِ الْقِسْمِ وَكَثُرَتْ فِي مِثْلِ أَمَّا تَفْعَلَنَّ وَمَا قَبْلُهَا مَعَ ضَمِيرِ الْمَذْكُورِينَ مَضْمُومٌ وَمَعَ الْمُخَاطَبَةِ مَكْسُورٌ وَفِي مَا عَدَا ذَلِكَ مَفْتُوحٌ وَتَقُولُ فِي التَّثْنِيَةِ وَجَمْعِ الْمُؤنَّثِ أَضْرِبَانِ وَأَضْرِبَانَانِ وَلَا تَدْخُلُهُمَا الْخَفِيفَةُ خِلَافاً لِيُونُسَ وَهُمَا فِي غَيْرِهِمَا مَعَ الضَّمِيرِ الْبَارِزِ كَالْمَنْفَصِلِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَكَالْمَتَّصِلِ وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ هَلْ تَرَيْنَ وَتَرَوْنَ وَتَرَيْنَ وَاعْزُورَنَّ

قوله ﴿التَّمَنَّى﴾ نحو "ليتك تضرين" . قوله ﴿العَرَضُ﴾ نحو "الا تنزلن" بناتصيص خيراً" . قوله ﴿القِسْمُ﴾ نحو "والله لا فعلن" بالتخفيف والتشديد فى جميع هذه الامثلة وانما اختصت هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضى والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوباً . قوله ﴿فِي النَّفْيِ﴾ فلا يقال "زيد ما يقوم من" الا قليلاً لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلاً تشبيهاً بالنهى .

المذكور نحو "اعْزُرْ" و"زِمْ" و"اخْشُ" . قوله ﴿فَكَالْمَتَّصِلِ﴾ أى فالنون كالكلمة المتصلة ويعنى بها الف التثنية تقول "اعزورن" و"ارمين" و"اخشين" برد اللامات وفتحاً كما قلت "اعزروا" و"ارميا" و"اخشيا" . قوله ﴿مِنْ ثَمَّ﴾ أى لاجل انه مع غير الضمير البارز كالم متصل ومع الضمير البارز كالم متصل . قوله ﴿هَلْ تَرَيْنَ﴾ فى "هل ترى" كما يقال "ترين" هذا مثال لغير البارز الذى تحركت لامه بالفتح كما تفتح مع المتصل . قوله ﴿تَرَوْنَ﴾ أى وهل ترون فى "هل ترون" باسقاط نون الجمع والحق نون التاكيد وضم الواو كضمها فى "لم تروا القوم" هذا مثال لما فيه ضمير بارز يضم لاجل النون . قوله ﴿تَرَيْنَ﴾ أى وهل ترين فى "هل ترين" بالبات الياء وكسرها كما يقال "لم ترى الناس" هذا مثال لما فيه بارز يكسر لاجل النون . قوله ﴿اعزورن﴾ عطف على "هل ترين" لاعلى "ترين" أى ومن لم قيل "اعزورن" برد الواو المحذوفة كما ترد مع ضمير التثنية فى "اعزورن" .

قوله ﴿اغزن﴾ في "أغزوا" بحذف الواو المضموم ما قبلها كما قبل "اغزوا القوم". قوله ﴿واغزن﴾ في "أغزى" بحذف الياء

المكسورة ما قبلها نحو "اغزى القوم". قوله

﴿للساكن﴾ أى لالتقاء الساكن المذكور بعدما

قوله ﴿فى الوقف﴾ أى وتحذف أيضاً الخفيفة فى

حال الوقف على ما للحقبت به تخفيفاً إذا ضم

أو كسر ما قبلها كما يحذف التنوين لذلك. قوله ﴿فيرد

ما حذف﴾ لأجل المخففة كما إذا ألحقت المخففة

بأغزوا أو اغزى وقلت "اغزن" و "اغزن" بحذف

الواو والياء فإذا وقفت عليهما وجب أن ترد المحذوف

وقلت "اغزوا" و "اغزى" بخلاف التنوين فإنه

لا يرد ما حذف لأجله لأن التنوين لازم فى الوصل والمخففة

ليست بلازمة فجعل فى اللازم مزية بإبقاء الراء على ما ليس

بلازم. قوله ﴿المفتوح... الفأ﴾ كقولك فى

"اضربن اضرباً" تشبيهاً لها بالتنوين فإن التنوين إذا انفتح

ما قبله يقلب الفأ إذا انضم أو انكسر يحذف.

واغزن والمخففة تحذف للساكن وفى
الوقف فيرد ما حذف والمفتوح ما قبلها تقلب
الفأ فقط.

ت
بـالـخـيـر
فـالـحـمـدـلـلـهـ رـب
الـعـلـمـيـن

ت
بـالـخـيـر
فـالـحـمـدـلـلـهـ رـب
الـعـلـمـيـن

(الفهرس)

(22)	✻ خبر لا التي لنفى الجنس واسر ما ولا	(3)	الكلمة
	المنصوبات	(4)	اقسام الكلمة
(23)	✻ المفعول المطلق	(4)	الكلام
(25)	✻ المفعول به		الاسم
(25)	✻ المنادى	(5)	✻ تعريف الاسم وخواصه
(26)	✻ توابع المنادى	(5)	✻ المعرب والمبنى
(28)	✻ ترخير المنادى	(6)	✻ الاعراب وانواعه
(29)	✻ المندوب	(6)	✻ العامل
(30)	✻ ما اضر عامله على شريطة التفسير	(6)	✻ تفصيل انواع الاعراب
(32)	✻ التحذير	(7)	✻ غير المنصرف
(33)	✻ المفعول فيه	(8)	عدل
(34)	✻ المفعول له	(9)	الوصف
(34)	✻ المفعول معه	(10)	التانيث
(35)	✻ الحال	(10)	المعرفة
(38)	✻ التميز	(11)	العجمة
(40)	✻ المستثنى	(11)	الجمع
(43)	✻ خبر كان واخواتها	(12)	التركيب
(43)	✻ اسم ان واخواتها	(12)	الالف والنون
(43)	✻ المنصوبات بلا التي لنفى الجنس	(13)	وزن الفعل
(46)	✻ خبر ما ولا المشبهتين بليس		المرفوعات
	المجرورات	(15)	✻ الفاعل
(46)	✻ المضاف اليه	(16)	✻ تنازع الفعلان
(47)	✻ الاضافة المعنوية	(18)	✻ مفعول ما لم يسم فاعله
(47)	✻ الاضافة اللفظية	(19)	✻ المبتداء والخبر
	التوابع	(22)	✻ خبر ان واخواتها

(79)	اسم المفعول	(51)	النعت
(79)	الصفة المشبهة	(53)	العطف
(81)	اسم التفضيل	(54)	التاكيد
	الفصل واقسامه	(56)	البدل
(84)	الماضي	(57)	عطف البيان
(84)	المضارع		الشيئي
(85)	اعراب المضارع	(58)	المضمر
(85)	رافع المضارع	(62)	اسماء الاشارة
(85)	نواصب المضارع	(63)	الموصول
(88)	جوازم المضارع	(65)	اسماء الافعال
(89)	الامر	(65)	الاصوات
(91)	فعل مالم يسر فاعله	(66)	المركبات
(92)	المتعدي وغير المتعدي	(66)	الكنايات
(92)	افعال القلوب	(67)	الظروف
(93)	افعال الناقصة		سائر الاحكام الاسم ولواحقه
(96)	افعال المقاربة وفعل التعجب	(70)	المعرفة
(98)	افعال المدح والذم	(70)	النكرة
	الحروف	(70)	اسماء العدد
(99)	الحرف	(73)	المذكر
(99)	حروف الجر	(73)	المؤنث
(103)	الحروف المشبهة بالفعل	(74)	المتنى
(106)	الحروف العاطفة	(75)	المجموع
(108)	حروف التنبيه	(75)	الجمع الصحيح
(108)	حروف النداء	(76)	الجمع التكسير
(108)	حروف الايجاب	(77)	المصدر
(108)	حروف الزيادة	(77)	اسم الفاعل

(110)	حروف الشرط	(109)	حرفا التفسير
(111)	حرف الردع	(109)	حروف المصدر
(112)	تاء التانيث	(109)	حروف التحضيض
(112)	التنوين	(109)	حرف التوقع
(112)	نون التاكيد	(109)	حرفا الاستفهام

هذه القصيدة

جمع فيها الشيخ ابن صاحب المونيات السماعية

بسم الله الرحمن الرحيم

بِمَسَائِلَ قَاحَتْ كَغُصْنِ الْبَانِ
هِيَ يَافَتَى فِي عُرْفِهِمْ ضَرْبَانِ
هُوَ فِيهِ خَيْرٌ لَا خِلَافٍ مَعَانِ
فَسِتُونُ مِنْهَا الْعَيْنُ وَالْأَذْنَانِ
أَعْدَادُهَا وَالسِّنُّ وَالْكَفَّانِ
وَالْأَرْضُ ثُمَّ الْإِسْتُ وَالْعُضْدَانِ
وَالرَّيْحُ مِنْهَا وَاللُّظَى وَيَدَانِ
فِي الْبَحْرِ تَجْرِي وَهِيَ فِي الْقُرْآنِ

نَفْسِي الْفِدَاءُ لِسَائِلٍ وَأَفَانِي
أَسْمَاءُ تَانِيثٍ بِغَيْرِ عِلَامَةٍ
قَدْ كَانَ مِنْهَا مَا تَوْنَتْ ثُمَّ مَا
أَمَّا الَّتِي لَا بُدَّ مِنْ تَانِيثِهَا
وَالنَّفْسُ ثُمَّ الدَّارُ ثُمَّ الدَّلُومُنْ
وَجَهَنَّمُ ثُمَّ السَّعِيرُ وَعَقْرَبُ
ثُمَّ الْجَحِيمُ وَنَارُهَا ثُمَّ الْعَصَى
وَالْغَوْلُ وَالْفِرْدَوْسُ وَالْفُلُكُ الَّتِي

عَرُوضُ شَعِيرٍ وَالدَّرَاعُ وَتَغَلَّبَ
وَالْقَوْسُ ثُمَّ الْمُنْجَنِقُ وَأَرْنَبُ
وَكَذَاكَ فِي ذَهَبٍ وَتَبَرٍ حُكْمُهَا
وَالْعَيْنُ وَالْيَنْبُوعُ وَالِدِرْعُ الَّتِي
وَلِذَلِكَ فِي كَبِدٍ وَكَرْشٍ ثُمَّ فِي
وَكَذَاكَ فِي فَرَسٍ وَكَاسٍ ثُمَّ فِي
وَالْعَنْكَبُوتُ تُؤَنِّتُ الْمَوْسَى مَعَا
وَالرَّجُلُ مِنْهَا وَالسَّرَاوِيلُ الَّتِي
وَكَذَا الشَّمَالُ مِنَ الْأُنَاثِ وَمِثْلُهَا
أَمَّا الَّتِي قَدْ كُنْتَ فِيهِ مُخَيَّرًا
السَّلَامُ ثُمَّ الْقِدْرُ ثُمَّ الْمِسْكُ فِي
وَالْبَيْتُ مِنْهَا وَالطَّرِيقُ وَكَالْثَرَى
وَكَذَا السَّمَاءُ وَالسَّبِيلُ مَعَ الضُّحَى
وَالْحُكْمُ هَذَا فِي الْقَفَا أَبَدًا وَفِي
وَقَصِيدَتِي تَبْقَى وَهَذَا أَنَا أَكْتَسَى

وَالْمِلْحُ ثُمَّ الْفَاسُ وَالْوَرِكَانُ
وَالْخَمْرُ ثُمَّ الْبِيرُ وَالْخَدَّانُ
أَبَدًا وَفِي ضَرْبٍ لِكُلِّ مَكَانٍ
هِيَ مِنْ حَدِيدٍ قَطُّ وَالْقَدَمَانِ
أَفْعَى وَمِنْهَا الشَّمْسُ وَالْعَقَبَانُ
سَقَرٌ وَمِنْهَا الْحَرْبُ وَالشَّيْدَانُ
ثُمَّ الْيَمِينُ وَاصْبَعُ الْإِنْسَانِ
فِي الرَّجُلِ كَانَتْ زِينَةُ الْعُرْيَانِ
ضُبْعٌ وَمِنْهَا الْكَتِفُ وَالسَّاقَانِ
هُوَ كَانَ سَبْعَةَ عَشَرَ فِي التَّبْيَانِ
لُغَةً وَمِنْهَا الْحَالُ كُلُّ أَوَانٍ
وَيُقَالُ فِي عُنُقٍ كَذَا وَلِسَانٍ
ثُمَّ الصَّلَاحُ مُقَابِلَ الطُّغْيَانِ
رَحِمٍ وَفِي السَّكِينِ وَالسَّرْطَانِ
ثَوْبُ الْفَنَاءِ وَكُلُّ شَيْءٍ فَإِنْ

شرح مائتہ عامل کی بلا اعراب عربی عبارت... اس کے ترجمے... مختصر و جامع تشریح... اور آسان پیرائے میں
حسب ضرورت ترکیب پر مشتمل ایک مفید کتاب

الشرح الکامل

نوع

شرح مائتہ عامل

مؤلف

علامہ مفتی محمد اکمل عطاء قادری عطاری دامت برکاتہم العالیہ

ناشر

مکتبہ اعلیٰ حضرت دربار مارکیٹ سستا ہوٹل دکان نمبر ۴ لاہور